



مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
الثاني والخمسون
١٤٣٧ هـ (٢٠١٦ م)



أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي

- الرئيس ١- معالي المحافظ الدكتور/ أحمد بن عبدالكريم الخليلي
- نائب الرئيس ٢- معالي نائب المحافظ الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح
- ٣- معالي الأستاذ/ حمد بن سعود السيارى
- ٤- سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العذل
- ٥- سعادة الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي



بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني بإسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الثاني والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الانتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٥م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

أحمد بن عبدالكريم الخليلي
المحافظ رئيس مجلس الإدارة

رمضان ١٤٣٧هـ
يونيو ٢٠١٦م



للمراسلات والاستفسارات :

بريدياً :

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب ٢٩٩٢، الرياض ١١١٦٩
المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٣٣٠٠٠ - ١١ (٩٦٦+)

فاكس : ٤٦٦٢٣٥٣ - ١١ (٩٦٦+)

البريد الإلكتروني: research@sama.gov.sa

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي :

<http://www.sama.gov.sa>



المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها المركز الرئيس: الرياض

الفروع

مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها



المحتويات

رقم الصفحة	
٨	الاقتصاد العالمي
٢٣	الاقتصاد السعودي
٤٢	التطورات النقدية
٤٩	القطاع المصرفي
٦٥	التأمين والتمويل
٧٤	الأسعار وتكاليف المعيشة
٨٠	سوق رأس المال
٩١	القطاع الخارجي
١٠٣	المالية العامة
١١٠	الحسابات القومية والتنمية القطاعية
١١٨	البتروول والثروة المعدنية
١٢٨	مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات
١٤٠	القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي



النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٥ م نمواً نسبته ١,٩ في المئة مقابل ١,٨ في المئة في العام السابق، واستقر معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية عند ٢,٤ في المئة. وسجلت دول منطقة اليورو نمواً بلغ ١,٦ في المئة مقابل نمو نسبته ٠,٩ في المئة في العام السابق، حيث سجلت ألمانيا نمواً نسبته ١,٥ في المئة مقابل ١,٦ في المئة في العام السابق، وفي فرنسا بلغ معدل النمو ١,١ في المئة مقابل ٠,٢ في المئة في العام السابق. وسجلت إيطاليا نمواً نسبته ٠,٨ في المئة مقابل انكماش نسبته ٠,٣ في المئة

الوضع الاقتصادي العالمي

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٥ م ليسجل نمواً قدره ٣,١ في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ ٣,٤ في العام السابق، وحققت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً في مستوى النمو بينما تباطأ النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية مقارنة بالمستوى المتحقق في السنة السابقة. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (ابريل ٢٠١٦م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٢ في المئة في عام ٢٠١٦م.

جدول رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
العالم	٣,٢	٣,١	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٥,٤	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة	١,٩	١,٩	١,٨	١,٢	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٤	٢,٤	٢,٤	١,٥	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-
منطقة اليورو	١,٥	١,٦	٠,٩	٠,٣-	٠,٩-	١,٦	٢,١	٤,٥-
ألمانيا	١,٥	١,٥	١,٦	٠,٤	٠,٦	٣,٧	٣,٩	٥,٦-
فرنسا	١,١	١,١	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٢,١	٢,٠	٢,٩-
إيطاليا	١,٠	٠,٨	٠,٣-	١,٧-	٢,٨-	٠,٦	١,٧	٥,٥-
اليابان	٠,٥	٠,٥	٠,٠	١,٤	١,٧	٠,٥-	٤,٧	٥,٥-
المملكة المتحدة	١,٩	٢,٢	٢,٩	٢,٢	١,٢	٢,٠	١,٥	٤,٢-
كندا	١,٥	١,٢	٢,٥	٢,٢	١,٧	٣,١	٣,١	٢,٩-
دول الأسواق الناشئة والنامية	٤,١	٤,٠	٤,٦	٤,٩	٥,٣	٦,٣	٧,٤	٣,٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٣,٠	٣,٤	٥,٠	٥,٢	٤,٣	٥,٠	٦,٦	٤,٠
دول آسيا الناشئة والنامية	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,٨	٩,٦	٧,٥
الصين	٦,٥	٦,٩	٧,٣	٧,٧	٧,٧	٩,٥	١٠,٦	٩,٢
الهند	٧,٥	٧,٣	٧,٢	٦,٦	٥,٦	٦,٦	١٠,٣	٨,٥
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٩	٢,٣	٢,٦	٢,١	٥,١	٤,٥	٥,٢	١,٥
دول أوروبا الناشئة والنامية	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٢,٨	١,٢	٥,٤	٤,٧	٣,٠-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٥-	٠,١-	١,٣	٣,٠	٣,٢	٤,٩	٦,١	١,٢-
البرازيل	٣,٨-	٣,٨-	٠,١	٣,٠	١,٩	٣,٩	٧,٥	٠,١-
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	١,٠-	٢,٨-	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٨	٤,٦	٦,٤-
روسيا	١,٨-	٣,٧-	٠,٧	١,٣	٣,٥	٤,٣	٤,٥	٧,٨-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٦م.



في عام ٢٠١٦م (جدول رقم ١-١). ويوضح الرسم البياني (رقم ١-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م.

التضخم

انخفض معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة ليسجل ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م، حيث انخفض المعدل في منطقة اليورو من ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى مستوى الصفر في عام ٢٠١٥م. وانخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م ليصل إلى ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٥م. في حين استقر معدل التضخم في الدول النامية عند ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م. (جدول رقم ٢-١). ويوضح الرسم البياني (رقم ٢-١) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠١٦م.

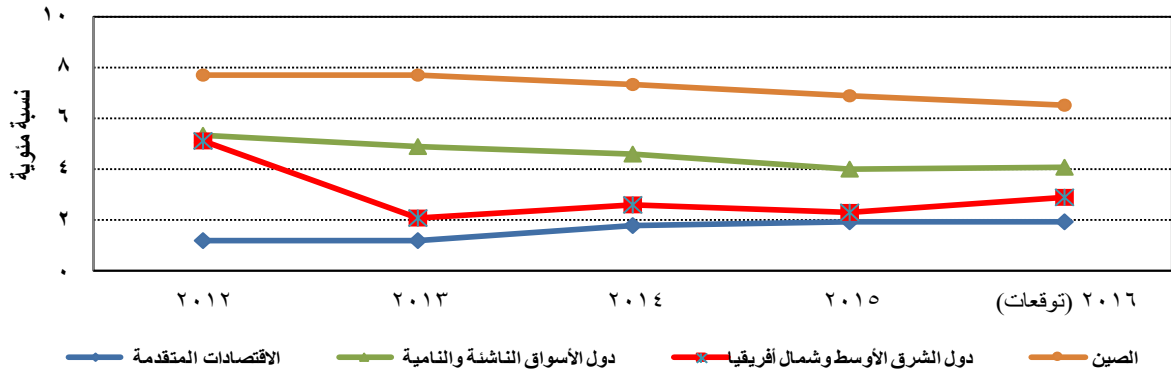
البطالة

انخفض معدل البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٦,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من ٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م. كما انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى ١٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بمعدل ١١,٦ في

في العام السابق. وفي اليابان، سجل الاقتصاد نمواً نسبته ٠,٥ في المئة مقابل ركود في العام السابق. وفي المملكة المتحدة، حقق الاقتصاد نمواً نسبته ٢,٢ في المئة مقابل نمو نسبته ٢,٩ في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية من ٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، وبلغ معدل النمو في دول آسيا الناشئة والنامية ٦,٦ في المئة مقابل ٦,٨ في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في الصين إلى ٦,٩ في المئة مقابل ٧,٣ في المئة في العام السابق، بينما ارتفع النمو في الهند إلى ٧,٣ في المئة مقابل ٧,٢ في المئة في العام السابق. وانخفض معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٢,٦ في المئة في العام السابق إلى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م. وسجلت دول أوروبا الناشئة والنامية نمواً نسبته ٣,٥ في المئة مقابل ٢,٨ في المئة في العام السابق. وسجل النمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انكماشاً قدره ٠,١ في المئة مقابل نمو قدره ١,٣ في المئة في العام السابق.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (ابريل ٢٠١٦م) من المتوقع أن يستقر في عام ٢٠١٦م، نمو دول الاقتصادات المتقدمة عند ١,٩ في المئة، وأن يستقر معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية عند ٢,٤ في المئة، وأن يتباطأ معدل النمو في منطقة اليورو ليبلغ ١,٥ في المئة، في حين يتوقع أن يسجل معدل النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٦م. في حين يتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين من ٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م ليصل إلى ٦,٥ في المئة

رسم بياني رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



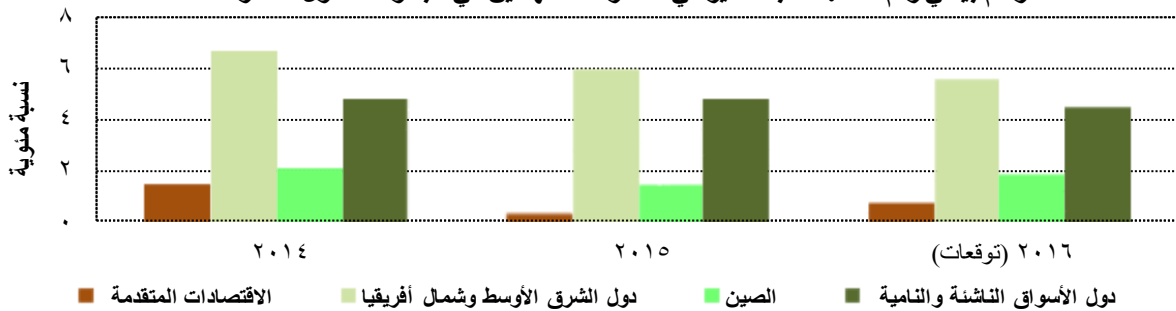


جدول رقم ٢-١ : التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

توقعات ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
			التضخم العالمي
٠,٧	٠,٣	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
٠,٨	٠,١	١,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٠,٤	٠,٠	٠,٤	منطقة اليورو
٤,٤	٤,٧	٤,٧	الاقتصادات الناشئة والنامية
٥,٥	٥,٩	٦,٦	دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
			العائد السائد بين المصارف في لندن (١)
٠,٩	٠,٥	٠,٣	ودائع الدولار الأمريكي
٠,٣-	٠,٠	٠,٢	ودائع الين الياباني
٠,١-	٠,١	٠,٢	ودائع اليورو

(١) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٦م.

رسم بياني رقم ٢-١ : نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة



المالية العامة

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في عجز الميزانية العامة ليبلغ ٣,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥م مقابل عجز نسبته ٣,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م، حيث انخفض العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض العجز في منطقة اليورو من ٢,٦ في المئة ليصل إلى ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، حيث سجلت ألمانيا فائضاً طفيفاً بلغ ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م، وانخفض العجز في فرنسا من ٣,٩ في المئة إلى

المنته في عام ٢٠١٤م، وانخفض المعدل في إيطاليا إلى ١١,٩ في المئة وانخفض المعدل في ألمانيا إلى ٤,٦ في المئة، بينما ارتفع المعدل في فرنسا إلى ١٠,٤ في المئة. وانخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى ٥,٤ في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة من ٣,٦ في المئة إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٥م. واستقر المعدل في كندا عند ٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٣-١). ويوضح الرسم البياني رقم (٣-١) معدلات البطالة في مجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م.

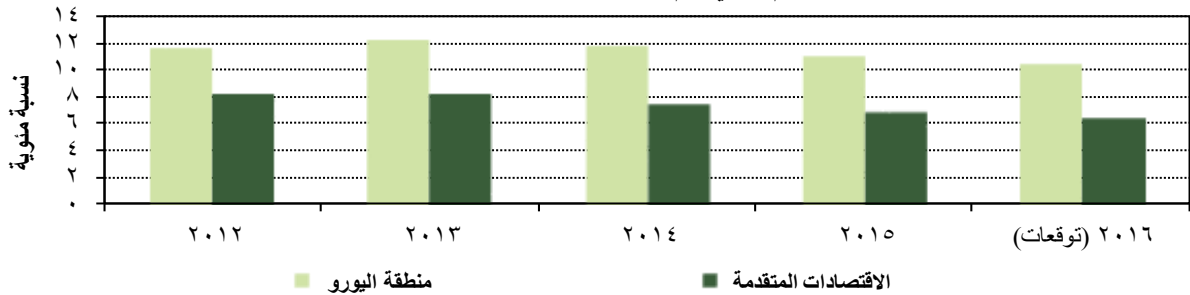


جدول رقم ٣-١ : الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة
(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

توقعات	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الاقتصادات المتقدمة	٦,٣	٦,٧	٧,٣	٧,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٩	٥,٣	٦,٢	٧,٤
منطقة اليورو	١٠,٣	١٠,٩	١١,٦	١٢,٠
ألمانيا	٤,٦	٤,٦	٥,٠	٥,٢
فرنسا	١٠,١	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٣
إيطاليا	١١,٤	١١,٩	١٢,٦	١٢,١
اليابان	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٤,٠
المملكة المتحدة	٥,٠	٥,٤	٦,٢	٧,٦
كندا	٧,٣	٦,٩	٦,٩	٧,١

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٦م.

رسم بياني رقم ٣-١: معدلات البطالة



ومن المتوقع أن ينخفض في عام ٢٠١٦م ليسجل -٠,٣ في المئة. وكذلك انخفض العائد على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر) من ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م ليسجل ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يسجل انخفاضاً ليبلغ -٠,١ في المئة في عام ٢٠١٦م (جدول رقم ٢-١).

أسعار الصرف

استمر الدولار الأمريكي بتسجيل معدلات صرف مرتفعة مقابل معظم العملات الرئيسية بنهاية عام ٢٠١٥م. مدعوماً بقيام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة في شهر ديسمبر من نفس العام بمعدل ٢٥ نقطة أساس. هذا وقد أثر استمرار برنامج التيسير الكمي المتبع في منطقة اليورو على سعر صرفه مقابل الدولار حيث سجل انخفاضاً نسبته ١٠ في المئة أمام الدولار بنهاية عام ٢٠١٥م.

٣,٦ في المئة. وفي اليابان انخفض العجز من ٦,٢ في المئة إلى ٥,٢ في المئة. وسجلت المملكة المتحدة انخفاضاً في مستوى العجز ليصل إلى ٤,٤ في المئة. في حين ارتفع العجز في كندا من ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٤-١).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

ارتفع معدل العائد السائد على الودائع بالدولار بين المصارف في لندن (سنة أشهر) من ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن يرتفع ليسجل ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٦م. في حين انخفض المعدل على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر) من ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م لتبلغ صفر في عام ٢٠١٥م،



جدول رقم ٤-١ : الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

توقعات ٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢,٩-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٦-	الاقتصادات المتقدمة
٣,٨-	٣,٧-	٤,١-	٤,٤-	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,٠-	٢,٠-	٢,٦-	٣,٠-	منطقة اليورو
٠,١	٠,٦	٠,٣	٠,١	ألمانيا
٣,٤-	٣,٦-	٣,٩-	٤,١-	فرنسا
٢,٧-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٩-	إيطاليا
٤,٩-	٥,٢-	٦,٢-	٨,٥-	اليابان
٣,٢-	٤,٤-	٥,٦-	٥,٦-	المملكة المتحدة
٢,٤-	١,٧-	٠,٥-	١,٩-	كندا

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٦م.

البريطاني الإبقاء على سياسته المالية في ظل تدني مستوى التضخم.

أسواق السندات

ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق بنهاية عام ٢٠١٥م، حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق ستة أشهر ليصل إلى ٠,٤٧٩ في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق سنة ليصل إلى ٠,٦٠٢ في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى ١,٠٥٢ في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق ثلاث سنوات ليصل إلى ١,٣٠٩ في المئة.

وفي اليابان، انخفض العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية بنهاية عام ٢٠١٥م. حيث سجل العائد مستويات سلبية على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى -٠,٠٠٨ في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق ١٥ سنة ليصل إلى ٠,٥٥٢ في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق ٢٠ سنة ليصل إلى ١,٠٠٤ في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق ٣٠ سنة ليصل إلى ١,٢٧٣ في المئة.

وانخفض البن الياباني بنسبه ٢,١ في المئة، وانخفض الجنيه الاسترليني بنسبه ٣,٢ في المئة أمام الدولار بنهاية عام ٢٠١٥م.

الأسواق المالية للأسهم والسندات أسواق الأسهم

في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجع مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة ٢,٢ في المئة ليصل إلى ١٧٤٢٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م. وفي اليابان، حقق مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته ٩,٠ في المئة ليبلغ ١٩٠٣٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م، ويعود هذا الارتفاع إلى استمرار الدعم المقدم من قبل البنك المركزي الياباني من خلال التيسير الكمي وتراجع المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وفي أوروبا، انخفض مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة ٤,٧ في المئة ليبلغ مستوى ١١٦٩,٠ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م، أما في المملكة المتحدة، سجل مؤشر فوتسي (FTSE-100) في نهاية عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٥,١ في المئة ليبلغ ٦٢٤٢,٣ نقطة، وذلك بسبب قرار البنك المركزي



عام ٢٠١٦م. وارتفع معدل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية ليسجل ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل عجزٍ نسبته ٢,٢ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يزداد العجز ليسجل ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٦م. وفي منطقة اليورو، سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته ٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بفائض نسبته ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م. ويتوقع أن يسجل الفائض ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٦م. حيث ارتفع الفائض في ألمانيا ليصل إلى ٨,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، في حين يتوقع أن يبلغ الفائض ٨,٤ في المئة في عام ٢٠١٦م. وانخفض العجز في فرنسا من ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٥م، ويتوقع أن يسجل فائضاً نسبته ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٦م. وسجل الحساب الجاري في إيطاليا فائضاً نسبته ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بفائض نسبته ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يرتفع ليسجل فائضاً نسبته ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٦م. وفي اليابان، ارتفع الفائض من ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م، ويتوقع ارتفاع الفائض ليصل إلى ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٦م. وانخفض العجز في المملكة المتحدة من ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن يستقر في عام ٢٠١٦م (جدول رقم ٥-١).

وفي دول الأسواق الناشئة والنامية سجل الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عجزاً نسبته ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل فائض قدره ٠,٥ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يسجل عجزاً قدره ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٦م. ففي دول آسيا الناشئة والنامية، ارتفع الفائض في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن ينخفض الفائض إلى ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٦م. كما ارتفع الفائض في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي من ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٥م، ويتوقع أن ينخفض الفائض في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢,٠ في المئة. وفي دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجل الحساب الجاري عجزاً نسبته ٣,٨ في المئة عام ٢٠١٥م مقارنة بفائض نسبته ٦,٠ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع

وانخفضت عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام ٢٠١٥م باستثناء العائد على السندات طويلة الأجل، حيث سجل العائد على سندات استحقاق ٢٠ سنة ارتفاعاً ليصل إلى ١,٢٢٩ في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق ١٥ سنة ليصل إلى ٠,٩٤٥ في المئة.

وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية ارتفاعاً على معظم فترات الاستحقاق في نهاية عام ٢٠١٥م. حيث بلغ أعلى عائد لسندات استحقاق ٢٥ سنة ليصل إلى ٢,٦٤٢ في المئة، وارتفع العائد لسندات استحقاق ١٠ سنوات ليصل إلى ١,٩٦ في المئة.

التجارة الدولية وموازين المدفوعات أ- التجارة الدولية

انخفض معدل النمو في حجم التجارة الدولية من ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٥م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٦م. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت الدول المتقدمة نمواً نسبته ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن ينخفض النمو إلى نسبة ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٦م. وفي دول الأسواق الناشئة والنامية بلغ نمو الصادرات ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٦م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن ينخفض النمو في عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٣,٤ في المئة. ونمت الواردات في دول الأسواق الناشئة والنامية بنسبة ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يتحسن النمو ليلبلغ ٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٦م (جدول رقم ٥-١).

ب- الحساب الجاري لموازين المدفوعات

سجل الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة فائضاً نسبته ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يستقر معدل الفائض في



ما نسبته ٢,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في عام ٢٠١٦م.

ج- الحساب المالي لموازن المدفوعات

حقق صافي الحساب المالي لموازن مدفوعات اقتصادات الدول المتقدمة فائضاً مقداره ٦٤٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقارنة بفائض مقداره ٤٥٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن يسجل صافي الحساب المالي

تسجيل عجزٍ نسبته ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٦م. وارتفع العجز في الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى ٦,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل عجزٍ نسبته ٤,١ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع استمرار الارتفاع في العجز إلى ما نسبته ٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٦م. وارتفع عجز الحساب الجاري في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م، ومن المتوقع أن يسجل العجز

جدول رقم ٥-١ : التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠١٦			
٣,١	٢,٨	٣,٥	نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)
			الصادرات
٢,٥	٣,٤	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٣,٨	١,٧	٣,١	دول الأسواق الناشئة والنامية
			الواردات
٣,٤	٤,٣	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٣,٠	٠,٥	٣,٧	دول الأسواق الناشئة والنامية
			الحساب الجاري ^(١)
٠,٧	٠,٧	٠,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩-	٢,٧-	٢,٢-	الولايات المتحدة
٣,٤	٣,٠	٢,٤	منطقة اليورو
٨,٤	٨,٥	٧,٣	ألمانيا
٠,٦	٠,١-	٠,٩-	فرنسا
٢,٣	٢,١	١,٩	إيطاليا
٣,٨	٣,٣	٠,٥	اليابان
٤,٣-	٤,٣-	٥,١-	المملكة المتحدة
٠,٦-	٠,٢-	٠,٥	دول الأسواق الناشئة والنامية
١,٧	١,٩	١,٤	دول آسيا الناشئة والنامية
٢,٠	٢,٨	٢,١	الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي
٧,٥-	٣,٨-	٦,٠	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٦,٢-	٦,٠-	٤,١-	أفريقيا جنوب الصحراء
٢,٨-	٣,٦-	٣,١-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
			(١) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
			المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٦م.



وبالنسبة لدول الأسواق الناشئة والنامية، ارتفع عجز صافي الحساب المالي لموازن مدفوعاتها ليصل إلى ١٨٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقارنة بحوالي ٤٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء سجل صافي الحساب المالي عجزاً بلغ ٧٦,٧ مليار دولار مقارنة بعجز مقداره ٧١,٧ مليار دولار في العام السابق. وفي دول آسيا الناشئة والنامية ارتفع فائض صافي الحساب المالي ليصل إلى ١٤٧ مليار دولار مقارنة بحوالي ٥٧,٢ مليار دولار. وسجل صافي الحساب المالي لموازن مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان عجزاً بلغ ٩٣,٣ مليار دولار مقارنة بفائض مقداره ١٩٦,٥ مليار دولار في العام السابق، ويتوقع أن يرتفع عجز صافي الحساب المالي ليصل إلى ١٧٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦م. (جدول رقم ٦-١).

فائضاً مقداره ٦٩١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦م. وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض عجز صافي الحساب المالي لميزان مدفوعاتها لبلغ ٢٠٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقارنة بحوالي ٢٣٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وسجلت منطقة اليورو فائضاً في صافي الحساب المالي لبلغ ٢٣٩,٦ مليار دولار مقارنة بفائض بلغ ٤٠٣,٣ مليار دولار، وفي ألمانيا انخفض فائض صافي الحساب المالي ليصل إلى ٢٨٥,٢ مليار دولار مقارنة بحوالي ٣٢٣,٣ مليار دولار في العام السابق. بينما انخفض العجز في صافي الحساب المالي في فرنسا ليصل إلى ١٠,٣ مليار دولار مقارنة بحوالي ١٤,٤ مليار دولار. وبالنسبة لليابان فقد ارتفع فائض صافي الحساب المالي ليصل إلى ١٧٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقارنة بحوالي ٥١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

جدول رقم ٦-١ : الحساب المالي لموازن المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

توقعات	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦٩١,٩	٦٤٣,٢	٤٥٦,٨		الاقتصادات المتقدمة
١٥٦,٩-	٢٠٩,٢-	٢٣٩,٦-		الولايات المتحدة
---	٢٣٩,٦	٤٠٣,٣		منطقة اليورو
٢٩٢,٠	٢٨٥,٢	٣٢٣,٣		ألمانيا
١٧,٣	١٠,٣-	١٤,٤-		فرنسا
٤٣,٧	٤٦,١	٦١,٤		إيطاليا
١٦٤,٤	١٧٤,٧	٥١,١		اليابان
١٢٠,٠-	١٢٤,٠-	١٦٦,٢-		المملكة المتحدة
٥١,٧-	٤٣,٢-	٣٩,١-		كندا
٩٨,٦-	١٨٢,١-	٤٩,٨-		دول الأسواق الناشئة والنامية
٨١,٧-	٧٦,٧-	٧١,٧-		أفريقيا جنوب الصحراء
٢٧٣,٨	١٤٧,٠	٥٧,٢		دول آسيا الناشئة والنامية
١٧٠,٢-	٩٣,٣-	١٩٦,٥		دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
٢٤,٢-	٥,٥-	٤٠,٢-		دول أوروبا الناشئة والنامية
١٤٧,٢-	٢١٢,٠-	١٨٥,٦-		أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥٠,٩	٥٨,٥	٦,٠-		الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٦م.



التعاون الإقليمي والدولي

١- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٠م، ويضم المجلس في عضويته كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت ويقع مقره بالرياض.

يذكر أن المجلس أنهى استكمال البناء الهيكلي المؤسسي حيث شمل ذلك الاستراتيجية، والتصميم والهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات الإدارية، وسياسة الحوكمة والرقابة الداخلية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، إضافة إلى الجوانب القانونية لعمل المجلس.

وبذل المجلس النقدي الخليجي جهوداً حثيثة لبناء علاقات تعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بطبيعة عمل المجلس وفتح قنوات اتصال مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد العربي. وبدأ المجلس التعاون مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في المجال الإحصائي. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس النقدي الخليجي والبنك المركزي الأوروبي تتضمن إطار عمل لتبادل المعلومات، والتعاون الفني بين الجهتين وإقامة الندوات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة البنك الدولي. والعمل جار على توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الدولية الأخرى ذات العلاقة بعمل المجلس النقدي الخليجي.

٢- السوق الخليجية المشتركة

تضم السوق الخليجية المشتركة لدول المجلس حوالي ٥٢,٦ مليون نسمة، ونتاجاً قومياً يصل إلى ١,٣٧ تريليون دولار. وارتفعت التجارة البينية لدول المجلس بشكل مطرد من ٨٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠م إلى حوالي ١٢٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. كما تُظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية حيث بلغ عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس حوالي ١٨,٩ مليون في عام ٢٠١٤م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من ٤٧,٤ ألف رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تفاوتت معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية في عام ٢٠١٥م، حيث انخفض معدل النمو في المملكة العربية السعودية بشكل طفيف من ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٤,٦ في المئة إلى ٣,٩ في المئة. وانخفض النمو دولة قطر من ٤,٠ في المئة إلى ٣,٣ في المئة. وفي مملكة البحرين من ٤,٥ في المئة إلى ٣,٢ في المئة. في حين ارتفع النمو في دولة الكويت ليبلغ ٠,٩ في المئة، وفي سلطنة عُمان إلى ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٥م.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد انخفض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض التضخم أيضاً في مملكة البحرين من ٢,٧ في المئة إلى ١,٨ في المئة وفي دولة قطر من ٣,٣ في المئة إلى ١,٧ في المئة وفي سلطنة عمان من ١,٠ في المئة إلى ٠,٢ في المئة. بينما ارتفع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٢,٣ في المئة إلى ٤,١ في المئة وفي دولة الكويت من ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٥م.

وبالنسبة لموازين المدفوعات، انخفض إجمالي صادرات دول المجلس من ١٠١٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م إلى ٧٢٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥م بانخفاض نسبه ٢٩,٠ في المئة. وانخفض إجمالي واردات دول المجلس من ٤٩٨ مليار دولار إلى ٤٩٤,٨ مليار دولار بانخفاض نسبه ٠,٦ في المئة. وسجلت معظم دول المجلس عجزاً في الحساب الجاري حيث بلغ العجز المقدر في الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية ٤٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥م، وفي الإمارات العربية المتحدة ٨ مليار دولار، وفي مملكة البحرين ٢٥٠ مليون دولار، وفي سلطنة عمان ٤,٥ مليار دولار. في حين انخفض فائض الحساب الجاري لكل من الكويت وقطر ليبلغ ١١,٩ و ٧,٥ مليار دولار على التوالي في عام ٢٠١٥م. (جدول رقم ٧-١).



تخصيصه لها ٥٦,٤ في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي نسبة ٢٣,٣ في المئة، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نحو ١٧,٨ في المئة، من التمويلات.

وفيما يخص الوضع المالي للمصرف فتظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية العام ٢٠١٥م إلى ٤,٢٠٣ مليون دولار، مقابل ٤,٠٨٦ مليون دولار في نهاية ٢٠١٤م، وذلك نتيجة لزيادة إيرادات محافظ الأوراق المالية واستلام جزء من القسط الأول في زيادة رأسماله مع مواصلة التحكم في الانفاق الإداري.

وقد انخفض صافي الدخل إلى ١٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥م بالمقارنة مع مبلغ ١٨٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤م، ويعزى ذلك إلى تدني أداء أسواق الأسهم العالمية خلال عام ٢٠١٥م بالمقارنة مع عام ٢٠١٤م.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق ١٥ قرصاً خلال عام ٢٠١٥م بقيمة إجمالية تقارب ٤٢٦,٢ مليون دينار كويتي، استفادت منها ٨ دول عربية. وقدرت التكاليف الإجمالية لتلك المشاريع بنحو ١,٢ مليار دينار كويتي، كما قدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي تلك المشاريع بحوالي ٣٥ في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام ١٩٧٤م وحتى نهاية عام ٢٠١٥م، ٦٤١ قرصاً قيمتها الإجمالية حوالي ٨,٨ مليار دينار كويتي.

وبلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠١٥م حوالي ٩٦,٥ مليون دينار، وهو ناتج عن دخل فوائد القروض (٨٧,٣) مليون دينار، والدخل من الاستثمارات بنحو (٨,٠) مليون دينار، والدخل من برنامج تمويل التجارة العربية (٠,٩) مليون دينار، وإيرادات تشغيلية أخرى (٠,٣) مليون دينار. أما الإنفاق الإداري فقد بلغ خلال عام ٢٠١٥م (٨,٥) مليون دينار كويتي، وهو إنفاق معتاد موزع بين: رواتب ومخصصات الموظفين (٦,٨) مليون دينار، ومصاريف أخرى (١,٧) مليون دينار. ولذلك فقد بلغ صافي الربح ٧٧,٥ مليون دينار كويتي مقابل ٨٤,٤ مليون دينار عام ٢٠١٤م.

الخاصة بتملك العقار إلى ٢٣,٥٠٩ حالة تملك في عام ٢٠١٤م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء حوالي ٥١٥,٨ ألف مساهم في ٦٥٠ شركة مساهمة خلال عام ٢٠١٤م.

٣- الهيئات المالية العربية

تتعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغ رصيد التزامات القروض حوالي ٥٢٨,٨ مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في نهاية عام ٢٠١٥م، تعادل حوالي ٢,٢ مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو ٦٧ في المئة من رأس المال المدفوع، مقارنة بحوالي ٤٧٤,٣ مليون د.ع.ح. في نهاية عام ٢٠١٤م، تعادل نحو ٢,١ مليار دولار مثلت حوالي ٦٢ في المئة من رأس المال المدفوع.

وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدول الأعضاء حتى نهاية عام ٢٠١٥م إلى ١,٩٥ مليار د.ع.ح. تعادل حوالي ٨,٢ مليار دولار أمريكي. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها ١٧٤ قرصاً.

وجاءت القروض التقليدية (التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام ١٩٧٨م وحتى نهاية عام ٢٠١٥م بحصة بلغت نحو ٦٣ في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة ٣٢ في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو ٣,٣ في المئة، وأخيراً تسهيل النفط بنسبة ١,٧ في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تمت الموافقة خلال عام ٢٠١٥م على ١٩ قرصاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لمشروعات تنموية في أفريقيا. وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات حيث بلغت نسبة ما تم



وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٥م نحو ٧٩٥ مليون دولار أمريكي مقابل ٧٩٨ مليون دولار أمريكي للعام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو ٤٥,٦ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٥م مقابل ١٥٠ مليون دولار للعام السابق.

٤- البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك من ٢٢,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م إلى حوالي ٢٢,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من ١٠,٩ مليار دولار إلى ١١,٦ مليار دولار، وانخفض إجمالي الإيرادات من نحو ٥٦٤,٦ مليون دولار إلى حوالي ٥٤٤,٤ مليون دولار خلال نفس الفترة العام السابق. وبلغ صافي الدخل حوالي ١٩٩,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥م مقابل ٢٤٥ مليون دولار في عام ٢٠١٤م، وبلغت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة في عام ٢٠١٥م حوالي ٢,١ مليار دولار مقابل ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، كما بلغت القروض القائمة حوالي ١٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقابل ١١,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وبلغت القروض المسددة حوالي ١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥م مقابل ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

٥- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي ٦,٩ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٥م بانخفاض قدره ١,٨ مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠١٤م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو ٧,٠ مليار دولار بانخفاض قدره ٩,٣ مليون دولار عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض المقدمة من الصندوق حتى عام ٢٠١٥م حوالي ١١,٣ مليار دولار مقابل حوالي ١٠,٤ مليار دولار حتى عام ٢٠١٤م. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو ٦,٨ مليار دولار حتى عام ٢٠١٥م مقابل ٦,٢ مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل ٧٦,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٥م مقابل ٩٥,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٤م. كما سجل الصندوق في عام ٢٠١٥م صافي دخل بلغ ٢٠,٧ مليون دولار مقابل نحو ٤٠,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤م.

د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام ٢٠١٥م نحو ٤٣٧ مليون دولار موزعة بين استثمارات بنسبة ٧٠,٩ في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة ٢٦,٧ في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة ٢,٤ في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٥م مبلغ ٤١٢,١ مليون دولار بزيادة تبلغ ٢٨,٥ مليون دولار.

وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام ٢٠١٥م نحو ٢١,٩ مليون دولار منه مبلغ ٨,٦ مليون دولار نتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ ١٣,٣ مليون دولار نتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة.

وبلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام ٢٠١٥م نحو ٩,٨ مليون دولار وهي أقل من التقديرات في موازنة عام ٢٠١٥م.

وبذلك فإن صافي نتائج أعمال المؤسسة في عام ٢٠١٥م تظهر أرباح محققة قدرها ١٢,١ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٦,١ مليون دولار للعام السابق.

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإئتمان الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ في عام ٢٠١٥م (مساهمات وقروض) نحو ٥٧٣,٥ مليون دولار تعادل ١٠,٣ في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ ٥٦٦ مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل خلال عام ٢٠١٥م نحو ٩٤,٠ مليون دولار أمريكي مقابل ٤٤,٩ مليون دولار أمريكي للعام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض والدخل من أرباح الشركات. وبلغ صافي الربح نحو ٣٣,٠ مليون دولار مقابل ٢٦,٠ مليون دولار للعام السابق.



افريقيا، وطالبت بضرورة تطوير آلية دولية للاستجابة الفاعلة للأزمات.

وأكدت اللجنة دعمها للتعاون بين مؤسسات التمويل الدولية للوصول إلى طرق تمويلية ذات جودة عالية لاستثمارات مستدامة ومحفزة للنمو في مرافق البنية الأساسية، وأشادت بدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف العمل التنموي.

٨- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل- سويسرا في ٢٨ يونيو ٢٠١٥م، ويرى التقرير السنوي الثامن والخمسين للبنك أنه يجب التركيز على السياسات طويلة الأجل التي تؤدي إلى تنمية اقتصادية متوازنة ومستمرة. وأشار التقرير إلى أن انخفاض أسعار النفط قد ساهم نوعاً ما في دفع عجلة النمو العالمي، في حين أن ارتفاع سعر صرف الدولار أضعف زخم هذا النمو.

وذكر التقرير أن استمرار خفض أسعار الفائدة ساهم في اختلال وكبح النمو العالمي وخاصةً عوائد بعض السندات السيادية والتي أصبح معدل العائد عليها في مناطق سلبية. وعلى الرغم من ذلك يرى التقرير أن هناك صعوبة في فهم الأسباب الكامنة وراء بطء النمو العالمي بما في ذلك فهم العلاقة بين التطورات المالية وعملية النمو والتضخم في الاقتصاد العالمي. كما أشار التقرير إلى أن سوء تخصيص الموارد قد يؤدي إلى استنزافها في وقت الطفرات الاقتصادية، كما أن البلدان التي لا تحتاج اقتصاداتها إلى تيسير إجراءاتها النقدية والمالية قد تتأثر سلباً بتأثير التوصيات والتوجهات التي تتبعها الدول التي تعاني من ضعف النمو.

٩- مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي اجتماعه في مارس ٢٠١٦م في طوكيو باليابان حيث تم مناقشة أهم أولويات المجلس لعام ٢٠١٦م. وأكد المجلس على دعمه لإكمال الإصلاحات المالية في أعقاب الأزمة المالية، والاستعداد لمواجهة أي مخاطر مالية قد تحدث. وفي هذا الشأن وافق المجلس على إصدار تقريره الثاني المتعلق بتطبيق الإصلاحات المالية وأثارها على المؤسسات المالية، حيث

٦- صندوق النقد الدولي اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية اجتماعها الثالث والثلاثين في واشنطن بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٦م، وناقشت اللجنة الوضع الاقتصادي العالمي الذي يواجهه نمو محدود ويلحظ بعض الضعف على الآفاق الاقتصادية مقارنةً بأكثريه من العام الماضي. يشار إلى أن تقلب الأسواق المالية زادت حدته ولا يزال تعافي نمو التجارة العالمية مستمراً ولكن بوتيرة بطيئة. كما أن ضعف الطلب العالمي هو المؤثر الأكبر على الاقتصادات المتقدمة.

وعلى الرغم من مساهمة اقتصادات الدول النامية هو المؤثر الأكبر في النمو الاقتصادي العالمي إلا أن نموه لا يزال يخالف التوقعات حيث أثرت أسعار السلع الأولية المنخفضة سلباً على تلك الاقتصادات. وأكدت اللجنة حرصها على تحقيق نمو عالمي متين ومستمر وأكثر توازناً ويتمتع بالقدرة على خلق فرص العمل. ودعت إلى إجراء إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية كلية من شأنها أن تحفز التعافي الاقتصادي وتساهم في النمو الفعلي والمتوقع، وتعزيز الاستقرار المالي، وتجنب مخاطر الانكماش. وأكد الاجتماع على أهمية الإفصاح عن السياسات الاقتصادية للحد من تقلب الأسواق وانتقال التداعيات السلبية.

وشددت اللجنة على ضرورة اعتماد سياسة للمالية العامة داعمة للنمو في كل البلدان، وأن يكون دعم الاقتصاد هدف استراتيجي للمالية العامة.

٧- مجموعة البنك الدولي لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٦م، وطالبت اللجنة كلاً من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعمل معاً لحل العوائق التي تحد من فرص النمو، والتي تشمل تراجع الطلب، وضعف حركة التجارة، والهبوط المستمر في أسعار النفط والمواد الأولية، وتوفير المشورة والدعم المالي بطريقة تكفل تحقيق نمو شامل ومستدام. كما رحبت بجهود البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي في مجال توفير آلية تمويلية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال



(الهامش الميدني وهامش التباين) للمشتقات المالية خارج البورصة إضافة إلى استحداث مختلف أشكال الاستقطاعات لكل نوع من أنواع المشتقات.

١١- مجموعة العشرين

اجتمع قادة دول مجموعة العشرين في مدينة انطاليا بتركيا خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٥م. وأكدوا على تشجيع بيئة الأعمال وذلك للمساعدة في خلق المزيد من الوظائف وكذلك الحث على تحقيق نمو عالمي قوي ومستدام، كما تطرق القادة إلى أهمية تشجيع الاستثمار بين الدول كعامل مهم لزيادة النمو العالمي وكذلك تشجيع استخدام سياسات شمولية لرفع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين بنسبة إضافية معدلها ٢,٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٨م.

وناقش القادة التحديات التي قد تعوق نمو الاقتصاد العالمي والمتمثلة في المخاطر وعدم اليقين التي لا زالت تهدد الأسواق العالمية، إضافة إلى تأثير النمو بانكماش الطلب والمشاكل الهيكلية في اقتصادات الدول. وحث المؤتمر صانعي السياسات بتبني سياسات اقتصادية سليمة وقوية لتحقيق أهداف النمو المنشودة ومحاولة إيجاد حلول فورية للبطالة والعمالة غير النظامية التي من شأنها ان تقوض النمو الاقتصادي، كما أكد المؤتمر على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو الشاملة.

إضافة إلى ذلك أكد قادة دول مجموعة العشرين على أهمية متانة المؤسسات المالية في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وعليه فقد تم الانتهاء من عناصر الأطر القانونية والمعايير الدولية للمصارف وشركات التأمين التي تشكل خطراً على النظام المالي العالمي. وتم مناقشة أهمية تطوير نظام الضرائب وحث الدول النامية على تبني نظام ضريبي أكثر شفافية، ومحاربة الفساد. كما عبر القادة عن أسفهم لعدم تحقيق أي تقدم يذكر في إصلاح نظام الحصص الخاص بصندوق النقد الدولي وحثوا الولايات المتحدة الأمريكية على بذل المزيد من الجهد في هذا الموضوع.

أخيراً اتفق القادة على أهمية التركيز على العناصر التي من شأنها ان تعزز استدامة التنمية وخاصة في الدول الأقل نمواً كالأمن الغذائي، وسهولة الحصول على الطاقة،

سيحتوي التقرير لهذا العام على تقييم للتغيرات الكبيرة في السيولة. وناقش المجلس العقبات والمخاطر الطارئة التي من شأنها أن تؤثر على النظام المالي العالمي. وفي ضوء الاهتمام بالتمويل القائم على السوق فقد قام المجلس بطلب الاستشارة العامة لنقاط الضعف الهيكلية الخاصة بإدارة الأصول المالية وذلك استعداداً لتقديمها لقمة مجموعة العشرين بهانغتشو بالصين. وأكد المجلس على دعمه لتعزيز متانة البنية التحتية للنظام المالي وذلك من خلال التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الرقابة (IOSCO) ولجنة المدفوعات والبنية التحتية (CPMI)، وذلك للتأكد من مرونة وقوة الأطراف المقابلة المركزية (CCP).

١٠- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في يناير عام ٢٠١٥م المعيار النهائي الخاص بمتطلبات الإفصاح المنقحة للدعامة ٣. وستمكن هذه المتطلبات المشاركين في الأسواق من المقارنة بين بيانات المصارف المتعلقة بالإفصاح عن رأس المال والأصول مرجحة المخاطر، وسيدخل هذا المعيار حيز التنفيذ بنهاية عام ٢٠١٦م.

كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية المعايير النهائية بشأن مواضيع متنوعة، وستسري اعتباراً من ١ يناير عام ٢٠١٧م، وهي كما يلي:

- المتطلبات النهائية لرأس المال للأطراف المقابلة المركزية – تتمحور هذه المتطلبات التفصيلية حول معاملة الأصول مرجحة المخاطر للانكشافات على الأطراف المقابلة المركزية، إلى جانب معاملة الهامش الميدني وهامش التباين.
- متطلبات رأس المال للاستثمار في أسهم الصناديق – يتناول هذا المعيار معاملة رأس المال لاستثمارات الأسهم في مختلف الصناديق عبر اتباع أساليب مختلفة.
- النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة – يتناول هذا النهج الجديد مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات المشتقات المالية خارج البورصة.
- إطار التورق – يعالج هذا المعيار مسألة عمليات التورق البسيطة والشفافة والقابلة للمقارنة.
- متطلبات السيولة خلال نفس اليوم – يتناول هذا المعيار مراقبة متطلبات السيولة خلال نفس اليوم لجميع المصارف.
- متطلبات الهامش للمشتقات المالية خارج البورصة – يعالج هذا المعيار مسألة استحداث متطلبات الهوامش



واستدامة التنمية، كما شدد المؤتمر على أهمية استمرار المحادثات مع المجموعات والتكتلات من خارج المنظمة وذلك فيما يتعلق بقضايا النفط والطاقة. وفيما يتعلق بجانب العرض والطلب يتوقع أن يقل المعروض من النفط من الدول خارج المنظمة في ٢٠١٦م، فيما يتوقع أن يزداد الطلب العالمي بمقدار ١,٣ مليون برميل في اليوم. وبحث المؤتمر سبل استقرار السوق النفطية على المدى الطويل وكذلك تحقيق التوازن بين المنتجين والمستهلكين.

والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، والشمول المالي.

١٢ - منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الثامن والستين بعد المئة في شهر ديسمبر ٢٠١٥م في فيينا - النمسا. أثار المؤتمر بعض المواضيع التي يرى بأن تكون من أولويات الدول الأعضاء كتغيرات المناخ وحماية البيئة



واصل الاقتصاد السعودي نموه الإيجابي خلال عام ٢٠١٥م على الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية مستفيداً من رؤية مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية، والذي يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتنموية ووضعها في إطار متناغم لتحقيق الأهداف التنموية من خلال الخطط الخمسية، وإلى تخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠١٠م) نمواً نسبته ٣,٥ في المئة ليبلغ نحو ٢٥٢٠,٨ مليار ريال.

وانتهجت المملكة مساراً تنموياً جديداً متمثلاً في "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م" والتي تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. إن لهذه الرؤية أهداف منها: رفع حجم الاقتصاد الوطني، وخفض معدل البطالة، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ورفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥ في المئة، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى ألف مليار ريال سنوياً من ١٦٣ مليار ريال حالياً، ورفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها.

النمو الاقتصادي

وتحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وتحت تحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وتحت تحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وتحت تحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وتحت تحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وتحت تحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة، بدأ التنفيذ الفعلي لعدد من البرامج التي ستسهم وتمهد الطريق أمام هذا التوجه التنموي الجديد. ومن هذه البرامج التي سوف تساعد على تحقيق الرؤية ما يلي: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وبرنامج إدارة المشروعات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وبرنامج قياس الأداء، وبرنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، وبرنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج رأس المال البشري، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج التوسع في التخصص، وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.



جدول رقم ٢-١ : مؤشرات اقتصادية مختارة

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣١,٥٢	٣٠,٧٧	٢٩,٩٩	٢٩,٢٠	تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)
٢٤٢٢,٥١	٢٨٢٦,٨٧	٢٧٩١,٢٦	٢٧٥٢,٣٣	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)
٢٥٢٠,٨٠	٢٤٣٥,٩٠	٢٣٥٠,٣٧	٢٢٨٩,٢٥	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (٢٠١٠م=١٠٠)
١٢٢,٣٦	١١٧,٠٣	١١٣,٠٣	١١٠,٠٧	معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي
٢,١٨	٢,٦٨	٣,٥٢	٢,٨٧	معدل التضخم (أسعار المستهلك)
١٧٧٤,١٠	١٧٢٩,٣٦	١٥٤٥,١٥	١٣٩٣,٧٥	إجمالي عرض النقود ٣ (مليار ريال)
١٠,١٩	٩,٧١	٩,٦٤	٩,٧٦	المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)
٤٩,٨٥	٩٧,١٨	١٠٦,٥٣	١١٠,٢٢	متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)
١١٨,٤٩	١٠٥,٣٥	١٠٢,٣٥	٩٩,٦١	متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (٢٠١٠م=١٠٠)
٩,٥٤	٨,٨٩	٩,٢٧	٩,٥٥	نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود
٩٠,٤٦	٩١,١١	٩٠,٧٣	٩٠,٤٥	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود
٢٢٥,٥٤	١٥٩,٣٤	١٣٦,٢٩	١٣٣,٤٣	صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)
٠,٨٨	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٢	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (٣ أشهر)
١٨,٠٨	١٧,٨٨	١٧,٨٧	١٨,٢٣	معدل كفاية رأسمال المصارف (معياري بازل ٢)
٦١٥,٩١	١٠٤٤,٣٧	١١٥٦,٣٦	١٢٤٧,٤٠	الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)
٤٤٦,٤٤	٩١٣,٣٥	١٠٣٥,٠٥	١١٤٤,٨٢	الإيرادات النفطية (مليار ريال)
٩٧٨,١٤	١١٠٩,٩٠	٩٧٦,٠١	٨٧٣,٣١	المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)
٣٦٢,٢٣-	٦٥,٥٤-	١٨٠,٣٥	٣٧٤,٠٩	عجز الميزانية العامة (مليار ريال)
١٤,٩٥-	٢,٣٢-	٦,٤٦	١٣,٥٩	نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي
٧٦٣,٣١	١٢٨٤,١٢	١٤٠٩,٥٢	١٤٥٦,٣٩	الصادرات السلعية*** (مليار ريال)
٦٥٥,٠٣	٦٥١,٨٨	٦٣٠,٥٨	٥٨٣,٤٧	الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)
٨,٢٨-	٩,٧٨	١٨,٢٠	٢٢,٤٥	نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠,٥٤-	٢٧٦,٥٩	٥٠٧,٩١	٦١٧,٨٦	الحساب الجاري (مليار ريال)
٦٩١١,٧٦	٨٣٣٣,٣٠	٨٥٣٥,٦٠	٦٨٠١,٢٢	مؤشر أسعار الأسهم المحلية (٩٨٥م=١٠٠)
٥,٨٧	١,٥٧	٢,١٥	٣,٠٥	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

* حسب أرقام الأوبك.

*** تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة البترول والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤشرات الداخلية للنماذج. ويعد حجم إنتاج النفط الخام وسعر برميل النفط من أهم المتغيرات الخارجية في النماذج المستخدمة.

وتشير التوقعات الأولية للنموذج إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٦م بنحو ١,٨ في المئة. أما على مستوى القطاعات، فتشير التوقعات إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة ١,٢

٢,٣ في المئة، ونمى نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ١,١ في المئة عن العام السابق.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٦م

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد تقديرات سنوية لأهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة من خلال نماذج اقتصادية قياسية أعدت وفقاً لافتراضات محددة بشأن السياسات النقدية والمالية والمتغيرات الخارجية التي تؤثر



جدول رقم ٢-٢ : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (٢٠١٠م = ١٠٠)

(مليون ريال)

التغير %	٢٠١٥	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
أ- الصناعات والمنتجات الأخرى ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
١,١	٥١٠٥٢	٥٠٥٠٢	٤٩٦٢٣	١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٣,٢	١٠٠٤٢١٥	٩٧٢٧٢٩	٩٦٣٦٠٢	٢- التعدين والتجدير
٣,٢	٩٩٤٧١٤	٩٦٣٤١١	٩٥٤٥٥١	(أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي
٢,٠	٩٥٠١	٩٣١٨	٩٠٥١	(ب) نشاطات تعدينية وتجديرية أخرى
٥,٨	٢٩٦١٤٠	٢٧٩٩٨٧	٢٥٥٦٠٣	٣- الصناعات التحويلية
١٣,٣	٨٤٠٠٩	٧٤١٧٣	٦٢٠٢٩	(أ) تكرير الزيت
٣,١	٢١٢١٣١	٢٠٥٨١٣	١٩٣٥٧٤	(ب) صناعات أخرى
٥,٣	٣٢٩٢٨	٣١٢٨٢	٢٩٨٣٦	٤- الكهرباء والغاز والماء
٥,٦	١٢٦٩٣٠	١٢٠٢١١	١١٢٦١٧	٥- التشييد والبناء
٣,٠	٢٣٢٢٠٧	٢٢٥٤٢٠	٢١٢٦٩٧	٦- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٤,٠	١٤٢٠٠٥	١٣٦٦٠٢	١٢٨٦٢٠	٧- النقل والتخزين والاتصالات
٢,٩	٢٣١٩٨٤	٢٢٥٥٣٣	٢١٨٣٦٥	٨- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
٣,٩	١٢٤٠٠٠	١١٩٣٨٢	١١٥٣٠٧	(أ) ملكية المساكن
١,٧	١٠٧٩٨٤	١٠٦١٥٢	١٠٣٠٥٩	(ب) أخرى
٢,٧	٤٩١٩٨	٤٧٩٠٨	٤٥٣٤٠	٩- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
٠,٩	٢٠٥١٤	٢٠٣٣٣	٢٠١٦٩	١٠- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة
٢,٣	٣٥٣٩١٩	٣٤٦٠٩٩	٣٣٥٠٥٧	ب- منتجوا الخدمات الحكومية
٣,٥	٢٥٠٠٠٦٣	٢٤١٥٩٤٠	٢٣٣١١٩٢	المجموع ما عدا رسوم الاستيراد
٣,٩	٢٠٧٣٩	١٩٩٥٦	١٩١٨١	رسوم الاستيراد
٣,٥	٢٥٢٠٨٠٢	٢٤٣٥٨٩٦	٢٣٥٠٣٧٣	الناتج المحلي الإجمالي
* بيانات أولية.				
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.				

المئة (سنة الأساس ٢٠٠٧م). ويوضح (الجدول رقم ٢-٣) تقديرات المؤسسة ومقارنتها بتوقعات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦م.

العرض والطلب

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته ٤,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٢-٤)، حيث سجل الناتج

في المئة، في حين يتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٢,٥ في المئة لعام ٢٠١٦م. كما يتوقع أن يحقق القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته ١,٨ في المئة والقطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته ٢,٨ في المئة.

كما يُتوقع أن يحقق الحساب الجاري عجزاً يعادل ٩,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يتراوح معدل التضخم خلال عام ٢٠١٦م ما بين ٣,٨ و٤,٣ في



جدول رقم ٢-٣ : تقديرات مؤسسة النقد وصندوق النقد الدولي لأبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٦ م

صندوق النقد الدولي ^(١)	مؤسسة النقد العربي السعودي *	بعض المؤشرات الاقتصادية
١,٢	١,٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
--	١,٢	القطاع النفطي
--	٢,٥	القطاع غير النفطي
--	٢,٨	القطاع الخاص غير النفطي
--	١,٨	القطاع الحكومي غير النفطي
١٠,٢-	٩,٤-	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣,٨	٤,٣ - ٣,٨	معدل التضخم

* تقديرات أولية (إبريل ٢٠١٦ م).
(١) تقديرات صندوق النقد الدولي (إبريل ٢٠١٦ م).

في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤ م. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٣,٤ في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٨,٧ في المئة، بالرغم من انخفاض الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة ٣,١ في المئة. وارتفع إجمالي الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة ٤,١ في المئة، وبالمقابل انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة ٩,٥ في المئة (جدول رقم ٢-٤).

المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية) زيادة نسبتها ٧,٨ في المئة، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة ١٤,٥ في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة ٥,١ في المئة، وبالمقابل سجل إجمالي الواردات انخفاضاً نسبته ١,٩ في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٥ م ارتفاعاً نسبته ٢,٤

جدول رقم ٢-٤ : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال) التغير %	٢٠١٥	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٤,٢	٢٦٧٠٧٧٢	٢٥٦٣٦٢٢	٢٣٤١٤٢٥		إجمالي العرض **
٧,٨	١٧٣١٣٧٣	١٦٠٥٩٣٥	١٤٧٩٢٩٦		الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
١٤,٥	٥٣٣١٤٣	٤٦٥٧٤٥	٤٣٦٩٧٧		الحكومي
٥,١	١١٩٨٢٣١	١١٤٠١٩١	١٠٤٢٣١٩		الخاص
١,٩-	٩٣٩٣٩٨	٩٥٧٦٨٦	٨٦٢١٢٨		إجمالي الواردات
٢,٤	٢٧٨٢٦١٣	٢٧١٨٢١٥	٢٤٤٥٨٧٩		إجمالي الطلب
٣,٤	١٧٠٤٩٤٦	١٦٤٩٠١٣	١٤٦٧٢٥٧		الاستهلاك النهائي
٣,١-	٧١٦١٣٩	٧٣٩١٥٦	٦٢٨٥٢٢		الحكومي
٨,٧	٩٨٨٨٠٧	٩٠٩٨٥٧	٨٣٨٧٣٥		الخاص
٤,١	٨٣٩٣٧٠	٨٠٦٠١٢	٧٣٢٤٦٦		إجمالي تكوين رأس المال
٩,٥-	٢٣٨٢٩٨	٢٦٣١٩٠	٢٤٦١٥٧		الصادرات غير النفطية
١٤,٩-	١٨٤٠٢١	٢١٦٢٥٤	٢٠١٧٣٩		الصادرات السلعية
١٥,٦	٥٤٢٧٧	٤٦٩٣٦	٤٤٤١٧		صادرات الخدمات

* بيانات أولية.
** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.



المتداولة بنسبة ٦,٠ في المئة لتبلغ ٦٥,٩ مليار سهم بقيمة بلغت نحو ١٦٦٠,٦ مليار ريال.

التطورات المالية

تشير الأرقام الأولية للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) إلى انخفاض الإيرادات الفعلية بنسبة ٤١,٠ في المئة لتبلغ نحو ٦١٥,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠٤٤,٤ مليار ريال في العام السابق. وانخفضت المصروفات الفعلية بنسبة ١١,٩ في المئة لتبلغ نحو ٩٧٨,١ مليار ريال. وشكلت المصروفات الجارية نحو ٧٣,٠ في المئة من إجمالي المصروفات، بينما شكلت المصروفات الرأسمالية النسبة المتبقية. وبلغ العجز الفعلي نحو ٣٦٢,٢ مليار ريال مقارنة بعجز بلغ ٦٥,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وشكلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت نحو ٧٢,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٥م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٥م لبلغ ٢٠٠,٥ مليار ريال أي ما يشكل نحو ٨,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى عجز السلع والخدمات بنحو ٤٦٦,٦ مليار ريال.

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٥م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة ٢٦,٧ في المئة لتبلغ نحو ١٤١٨,٣ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة في العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ٤٠,٦ في المئة لتبلغ نحو ٧٦٣,٣ مليار ريال، وبالمقابل ارتفعت قيمة إجمالي الواردات بنسبة ٠,٥ في المئة لتبلغ نحو ٦٥٥ مليار ريال.

التجارة والصناعة

بناءً على أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥م حوالي ١٢,٢ في المئة أي ما يقارب ٢٩٩ مليار ريال مقارنة بنسبة بلغت ١٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م. وشهد عام ٢٠١٥م تطوراً في عدد العقود الصناعية المنتجة التي بلغت حوالي ٦٠٠٠ عقد صناعي

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن٣) ارتفاعاً في عام ٢٠١٥م نسبته ٢,٦ في المئة ليصل إلى ١٧٧٤,١ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ١١,٩ في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو ١٧٢٩,٤ مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ١٠,١ في المئة، وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٣,٤ في المئة، وكذلك ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٩,٠ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤م، بينما انخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة ١,٣ في المئة.

وواصل القطاع المصرفي أداءه الجيد خلال عام ٢٠١٥م، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة ٣,٦ في المئة ليلعب نحو ٢٢٠٨,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ٢١٣٢,٦ مليار ريال في العام السابق. وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ نحو ١٦٠٤,٨ مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٩,٢ في المئة ليلعب نحو ٢٧١ مليار ريال، وارتفعت الأرباح بنسبة ٦,٣ في المئة لتبلغ نحو ٤٢,٧ مليار ريال. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين الخاص والعام بنسبة ٨,٩ في المئة ليلعب نحو ١٣٦١,٦ مليار ريال، وبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (معياري بازل) ١٨,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ١٧,٩ في المئة في العام السابق.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٥م حوالي ١,٥ في المئة مقارنة بنسبة ١,١ في المئة في العام السابق. كما ارتفعت كثافة سوق التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان) بنسبة ١٩,٧ في المئة لتبلغ ١١٨٦,١ ريال للفرد مقارنة بنحو ٩٩٠,٧ ريال للفرد في العام السابق.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية انخفاضاً سنوياً نسبته ١٧,١ في المئة ليلعب ٦٩١١,٨ نقطة بنهاية عام ٢٠١٥م. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٥م لتصل إلى ١٥٧٩,١ مليار ريال مقارنة بنحو ١٨١٢,٩ مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بانخفاض نسبته ١٢,٩ في المئة. وارتفع عدد الأسهم



بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة لعدد ١٤٣ مصنعاً بمبلغ ١١٦,٦ مليار ريال وبنسبة ١٠,٦ في المئة من إجمالي رأس مال المصانع.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي، فقد أصدرت الهيئة العامة للاستثمار خلال عام ٢٠١٥م ٤١ ترخيصاً لمنشآت صناعية وبرأس مال بلغ نحو مليار ريال. وبهذا فقد وصل عدد المنشآت الأجنبية حتى نهاية عام ٢٠١٥م ٨٩٠٨ منشأة (صناعية، خدمية، وأخرى) برأس مال بلغ قرابة ٦٧٣,١ مليار ريال، يعمل بها ١٥٣,٦ ألف موظف سعودي يشكلون ما نسبته ٢٢ في المئة من إجمالي عدد الموظفين وبمتوسط أجر شهري قدره ٦٨٣٣ ريال. وحسب النشاط التجاري شكّل رأس المال للنشاط الصناعي ما نسبته ٧٧,٨ في المئة من إجمالي رأس المال للمنشآت المرخص لها أي ما يعادل ٥٢٤ مليار ريال بمجموع ٢٣٦٧ منشأة صناعية يعمل بها ١٥٢,٥ ألف عامل.

السياحة

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسياحة بنسبة ٦,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بالعام السابق ليبلغ ٨٥,٥ مليار ريال، واستقرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (القيمة المضافة) عند ٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، وذلك حسب توقعات الهيئة لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٥م حوالي ٤٧,١ مليار ريال مقابل ٤٣,١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م محققاً ارتفاعاً نسبته ٩,٤ في المئة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على مرافق الإيواء بنسبة ٣٥,٢ في المئة ليبلغ نحو ١٢,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ٩,٥ مليار ريال في العام السابق، وارتفاع الإنفاق على وسائل النقل الداخلية بنسبة ١٤,٦ في المئة لتبلغ نحو ٦,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٥,٩ مليار ريال في العام السابق.

وارتفع حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام ٢٠١٥م بنسبة ٥٤,٣ في المئة ليبلغ ٨١,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٥٢,٨ مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام

بزيادة نسبتها ٧,١ في المئة مقارنة مع عدد العقود للعام السابق.

وواصل قطاعا التجارة والصناعة تحقيق معدلات نمو ملحوظة، حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٥م سجلات تجارية لإنشاء ١٣٧٩٨ شركة جديدة متنوعة مقارنة بعدد ١٢٢٧٧ شركة أنشئت في عام ٢٠١٤م، أي بزيادة نسبتها ١٢,٤ في المئة.

كما بلغ عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٥م نحو ١١٨,٧ ألف سجل توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة ٣٩,٤ في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٦,٧ في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة ٢٠,٥ في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٥م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٥م تراخيص صناعية لإنشاء ٥٧٦ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية وبرأس مال بلغ نحو ٩,٨ مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن ٣٦,٦ ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٥م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأس مالها إصدار ١٣٥ ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات بإجمالي رأس مال بلغ نحو ٣ مليار ريال وهو ما يشكل نسبة ٣٠,٥ في المئة من إجمالي رأس مال التراخيص. وصدر ١٢٩ ترخيصاً لصناعة المعادن اللافلزية الأخرى بإجمالي رأس مال بلغ نحو ٢,٣ مليار ريال وهو ما يشكل نسبة ٢٣,٨ في المئة من إجمالي رأس مال التراخيص الصناعية الصادرة في عام ٢٠١٥م.

وفي نهاية عام ٢٠١٥م، ارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة ليصل إلى ٧٠١٠ مصنعاً منتجاً، بإجمالي رأس مال بلغ حوالي ١٠٩٩,٧ مليار ريال، توظف نحو ٩٨١,٦ ألف موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأس مالها أن إجمالي رأس مال صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد ٦٦٠ مصنعاً بلغ ٥٦٥,٥ مليار ريال وبنسبة ٥١,٤ في المئة من إجمالي رأس مال المصانع القائمة



وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عدد متزايد من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية، حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو ١,٤ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٦م، وحوالي ١,٩ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢١م. كما يتوقع أن يوفر حوالي ٢,٣ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢٦م (جدول رقم ٢-٦).

المياه والكهرباء

أنشأت الدولة عدداً من محطات التحلية العاملة بلغ عددها ٢٨ محطة تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام ٢٠١٥م نحو ١٢٩٢,٢ مليون متر مكعب مقابل ١١٤٠ مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو ٣٥٤٠,١ ألف متر مكعب مقابل ٣١٢٣,٣ ألف متر مكعب يومياً في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية من محطات المؤسسة لعام

جدول رقم ٢ - ٦ : الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)	٢٠٢١	٢٠٢٦
وظائف مباشرة	١٢٣٩,٠	١٥٣٧,٠
وظائف غير مباشرة	٦٢٠,٠	٧٦٨,٠
المجموع	١٨٥٩,٠	٢٣٠٥,٠

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

٢٠١٥م نحو ٧٧,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٧٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤م محققاً انخفاضاً نسبته ٠,٤ في المئة.

واستمراراً لجهود الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في تطوير قطاع الفنادق، فقد ارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة في نهاية عام ٢٠١٥م ليصل إلى ١٤٤٦ فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٢٨٤٩ وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة كان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة ٣٢,٧ في المئة (٩٣٣ وحدة)، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٢,٩ في المئة (٦٥٢ وحدة).

ويقوم قطاع السياحة بدور هام في توفير الفرص الوظيفية التي تستوعب أعداداً من العاملين في المملكة، حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسية في المملكة بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني حوالي ٨٨٢,٩ ألف وظيفة في عام ٢٠١٥م بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ ٨٣٢,١ ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول رقم ٢-٥). وبلغت نسبة السعودة في تلك الوظائف حوالي ٢٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٢٧,٤ في المئة في العام السابق.

جدول رقم ٢-٥ : الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	**٢٠١٤	**٢٠١٥
مجموع الإيواء	١١٥٠٨٥	١٢٢١٠٧
المطاعم والمقاهي	٣٩٢٧٥٥	٤١٦٧١٣
وكالات السفر والسياحة	٣٦٨٣٠	٣٩٠٧٧
خدمات نقل المسافرين*	١٥٢٨٤٩	١٦٢١٧٣
الخدمات الترفيهية	١٣٤٦٢١	١٤٢٨٣٣
المجموع	٨٣٢١٤٠	٨٨٢٩٠٣
نسبة السعودة (%)	٢٧,٤	٢٧,٨

* يشمل قطاع نقل المسافرين الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

** بيانات تقديرية.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.



المئة (١٤٤ مليون ميغاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك التجاري (٤٧,٤ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٦,٦ في المئة، ثم الاستهلاك الصناعي في المرتبة الثالثة (٤٥,١ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٥,٨ في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (٣٢,٨ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١١,٥ في المئة.

وأدت زيادة إنتاج واستهلاك الكهرباء، إلى ارتفاع الحمل الأقصى للكهرباء خلال عام ٢٠١٥م إلى ٦٣٦٠٢ ميغاوات بزيادة نسبتها ١٠,٧ في المئة عن العام السابق. وارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي ٥٠١٧٢ ميغاوات بزيادة نسبتها ٢,٣ في المئة عن العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام ٢٠١٥م ليلعب نحو ٨,١ مليون مشترك بزيادة نسبتها ٦,٥ في المئة عن العام السابق، ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو ٦,٤ مليون مشترك ما نسبته ٧٩,٣ في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي ١,٣ مليون مشترك وبنسبة ١٦,٣ في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو ١٤٢,٤ ألف مشترك وبنسبة ١,٨ في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي ٨٢,٧ ألف مشترك وبنسبة ١,٠ في المئة (جدول رقم ٧-٢) (رسم بياني رقم ١-٢).

جدول رقم ٧-٢ : تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

(ميغاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الطاقة المباعة					الحمل الذروي	عدد المشتركين
		سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي		
الوسطى	١٣٥٥٨	٤٨٤٩٦١٥٩	١٦٦٩٣٧٨١	١١٢٩٨٤٨٣	٦١٠٨٧٩٤	٣٢٨٤٦٧٦	٢٦٤٤٧٣٦	
الشرقية	١٤٨١٩	٢٨١٣٢٢٤٨	٨٩٤٣٣٨٢	٩٠٤٨٦٨٤	٣٢٤١١٧٢١	٩٧٣٩٥٢	١٤٥٥٤١٨	
الغربية	١٨٢٤١	٥٠٧٢٨٨٥٤	١٧٥٠٢٩٤١	٨٥٣٧٧٥١	٥٨١٥٧٢٣	٧٨٤٣٢١	٢٨٧٤٨٧٥	
الجنوبية	٣٥٥٤	١٦٦٨٣٤٣٩	٤٢٦١٤٧٧	٣٩١٠٦٣٩	٧٩٧٩٧٥	١٢٤٥٨٤	١١١٩٢١٩	
الإجمالي	٥٠١٧٢	١٤٤٠٤٠٧٠٠	٤٧٤٠١٥٨١	٣٢٧٩٥٥٥٧	٤٥١٣٤٢١٣	٥١٦٧٥٣٣	٨٠٩٤٢٤٨	

* غير متزامن.

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) حوالي ٣٧ مليون ميغاوات/ساعة.

وتشير بيانات وزارة المياه والكهرباء لعام ٢٠١٥م إلى أن معدل الاستهلاك المنزلي في عام ٢٠١٥م بلغ نحو ٨,٣ مليون متر مكعب يومياً، مقارنة بحوالي ٧,٩ مليون متر مكعب يومياً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة. وبلغ الاستهلاك المنزلي السنوي للمملكة حوالي ٣ مليار متر مكعب، مقارنة بنحو ٢,٩ مليار متر مكعب في العام الماضي، وبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة خلال عام ٢٠١٥م نحو ٢٥٦ لتراً يومياً، مقارنة بنحو ٢٥٣ لتراً يومياً في العام السابق.

وارتفع عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترابية) في أنحاء المملكة حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م) لتصل إلى ٥٠٢ سداً بطاقة تخزينية بلغت نحو ٢,١٧ مليار متر مكعب، مقابل ٤٨٢ سداً بلغت طاقتها التخزينية نحو ٢,٠٨ مليار متر مكعب في العام السابق.

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٢ في المئة عن العام السابق، لتبلغ حوالي ٢٨٦ مليون ميغاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على ٥٠,٤ في



العام السابق، بارتفاع مقداره ٧,٦ ألف نخلة وبنسبه ٠,٣، في المئة زُرعت على مساحةٍ قدرها ١٥٧ ألف هكتار، وبلغ إنتاج التمور خلال عام ٢٠١٣م حوالي ١,١ مليون طن بارتفاع مقداره ٦٤ ألف طن وبنسبه ٦,٢ في المئة عن العام السابق، مما جعل المملكة في مرتبة متقدمة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام ٢٠١٣م حوالي ٩٨,٦ ألف طن مقارنة بنحو ٧٠,٣ ألف طن في العام السابق أي بارتفاع نسبته ٤٠,٣ في المئة.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، فقد سجل إنتاج المملكة من اللحوم (حمراء، ودواجن، وأسماك) في عام ٢٠١٣م ارتفاعاً مقداره ١٧ ألف طن وبنسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ٨٦٨ ألف طن مقابل ٨٥١ ألف طن في العام السابق، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج لحوم الدواجن ليلبلغ ٦٠٤ ألف طن مقابل ٥٨٨ ألف طن في العام السابق، بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة عن العام السابق.

وفي مجال إنتاج الألبان، ارتفع الإنتاج خلال عام ٢٠١٣م بنحو ٧١ ألف طن أي بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ ١٩٤٣ ألف طن مقابل ١٨٧٢ ألف طن في العام السابق، وكان نصيب مشاريع الإنتاج المتخصصة منها ١٧٨٣,٣ ألف طن والذي يشكل ما نسبته ٩١,٨ في المئة من إجمالي إنتاج الألبان خلال العام المذكور.

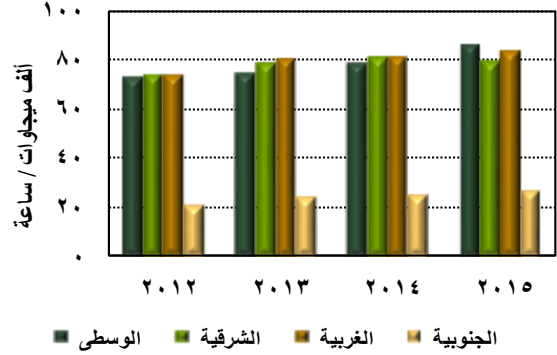
النقل والاتصالات

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته ٨,٩ في المئة خلال العام ٢٠١٥م مقابل نمو نسبته ٨,٠ في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي ٩١,٢ مليون راكب مقابل ٨٣,٨ مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره ٧,٤ مليون راكب. ويعود الارتفاع إلى زيادة عدد المسافرين بواسطة النقل الجوي بنسبة ٩,٥ في المئة (جدول رقم ٨-٢).

وبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق المعبدة من قبل وزارة النقل حوالي ٦٤,٤ ألف كيلومتر حتى نهاية عام

رسم بياني رقم ٢-١: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (٢٠١٢ - ٢٠١٥م)



الزراعة والثروة الحيوانية

إشارة لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١٣م نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٨ في المئة مقابل ١,٩ في المئة خلال العام السابق، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع بالأسعار الجارية حوالي ٥٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ٥١,٧ مليار ريال في العام السابق، لتصبح نسبة مساهمته في ناتج القطاع غير النفطي ١,٩ في المئة. وانخفض نصيب قطاع الزراعة وصيد الأسماك من الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤م إلى ١١,٦ مليار ريال مقابل ١٢ مليار ريال خلال العام السابق، ويمثل ١,٠ في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الإنتاج النباتي

استناداً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١٣م انخفض الإنتاج النباتي بمقدار ١٦ ألف طن وبنسبة ٠,٢ في المئة ليبلغ ٩٢٧٧ ألف طن مقابل ٩٢٩٣ ألف طن في العام السابق. ويعزى انخفاض الإنتاج النباتي إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ١٨,٦ في المئة حيث بلغ ٨٨٣ ألف طن في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ١٠٨٥ ألف طن في العام السابق. كما انخفضت المساحة المزروعة من الحبوب بنسبة ٢١,٨ في المئة لتبلغ ١٦٦ ألف هكتار مقارنة بحوالي ٢١٢,٢ ألف هكتار في العام السابق.

وبلغ عدد النخيل بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٥,١٠ مليون نخلة مقارنة بحوالي ٢٥,٠٩ مليون نخلة في



جدول رقم ٢- ٨ : حركة نقل المسافرين والبضائع بأتواعها

٢٠١٥	٢٠١٤	نوع النقل
عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)	
٨١,٨٦	٧٤,٧٥	النقل الجوي
٨,٠١	٧,٧٥	النقل البري
١,٣٢	١,٢٤	الخطوط الحديدية
٦,٣٢	٦,٠٩٠	النقل بين المدن
٠,٣٧	٠,٤٢	النقل الدولي
١,٣٥	١,٢٨	النقل البحري
٩١,٢٢	٨٣,٧٨	الإجمالي

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

الخليج العربي في رأس الخير بطول يزيد عن ١٧٥٠ كم. وبالنسبة للجزء المتبقي من الخط والذي يربط مدينة الرياض بمدينة القريات مروراً بسدير والقصيم وحائل والجوف الذي سيكون مخصصاً لتقديم خدمات نقل الركاب والبضائع، فقد تم استكمال ما نسبته ٩٥ في المئة وتم استهداف النصف الأول من عام ٢٠١٦م لبداية التشغيل. أما مشروع قطار الحرمين السريع الرابط بين كل من وسط محافظة جدة، ومطار الملك عبدالعزيز الدولي، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، فوفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، يتوقع الانتهاء من المشروع بنهاية عام ٢٠١٦م، حيث بلغت نسبة الإنجاز للمرحلة الأولى المتعلقة بإنشاء المحطات ما يعادل ٩٧ في المئة لمحطة جدة، و٩٦ في المئة لمحطة مكة المكرمة، وتم الانتهاء من محطة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية وكذلك محطة المدينة المنورة. وبلغت نسبة الإنجاز للمرحلة الثانية للمشروع حوالي ٥٥ في المئة التي تخص تنفيذ أعمال الخط الحديدي وتوريد وتشغيل المعدات والأنظمة.

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، حقق مشروع توسعة الصالة رقم (٥) في مطار الملك خالد الدولي في مدينة الرياض خلال عام ٢٠١٥م إنجازاً نسبته ٨٦ في المئة. وأما بالنسبة لمشروع تطوير مطار الملك عبدالعزيز الدولي في محافظة جدة فيتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذه بنهاية عام ٢٠١٦م

١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) منها ١٥,١ ألف كيلو متر طرق رئيسية تربط بين المناطق الرئيسية في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى، ونحو ١٠,٥ ألف كيلو متر طرق ثانوية تربط بين المدن الكبرى داخل المناطق، وحوالي ٣٨,٨ ألف كيلو متر طرق فرعية تتفرع من الطرق الثانوية وتخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي يجري تنفيذها حالياً حتى نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) حوالي ٣١,٥ ألف كيلو متر.

وحسب البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام ٢٠١٥م، بلغت نسبة الإنجاز في مشروع قطار الرياض ٢٦ في المئة وهو ما ينسجم مع الجدول الزمني لتنفيذ المشروع. ويجري العمل في أكثر من ١٨٠ موقعاً على كافة مسارات شبكة القطار الستة في مختلف أرجاء المدينة، حيث بدأت أعمال الخرسانة في ٢٥ محطة، وأعمال الحفر في ٢٩ محطة وأعمال تحويل الخدمات في ١٣ محطة، وكذلك يجري العمل على إنشاء مراكز المبيت والصيانة ضمن المشروع.

وفيما يتعلق بالخطوط الحديدية، فقد أشارت أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن صندوق الاستثمارات العامة إلى أن نسبة إنجاز الخط في مشروع سكة حديد (الشمال - الجنوب) قد بلغ أكثر من ٩٧ في المئة والذي يربط مناجم الفوسفات في حزم الجلاميد مع مواقع التصنيع على



وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة ٥٢,٨ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٥م، حيث انخفضت نسبة الانتشار إلى ١٦٧,٥ في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقاً الدفع الغالبية العظمى بنسبة ٨٤ في المئة.

كما نمت عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٣,٦ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٥م بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو ٤٩,٧ في المئة. في حين بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي ٣٣,٤ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٥م. وذلك يعود إلى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية وارتفاع عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وزيادة حركة البيانات عبر هذه الأجهزة المدعومة بتغطية واسعة من شبكات الجيل الثالث والرابع في مختلف مناطق المملكة. وقد وصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بالنسبة للسكان إلى حوالي ١٠٦ في المئة (الجدول رقم ٢-٩).

ويكون التشغيل الكامل للمرحلة الأولى في عام ٢٠١٧م. وقامت الهيئة مؤخراً بالترخيص لثلاث ناقلات وطنية وهي شركة خطوط الطيران السعودية الخليجية وشركة طيران المها وشركة نسما للطيران، حيث ستقوم هذه الشركات بتسيير رحلات داخلية ودولية من وإلى مطارات المملكة.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة الاستثمارات في القطاع وتطوير شبكات الاتصالات. وبحسب تقديرات الهيئة بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي ٦,٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. كما بلغت مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي ١٠,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٣,٨ مليون خط، منها حوالي ٢ مليون خط سكني تمثل نحو ٥٢ في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى عدد السكان ١٢ في المئة، في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن ٣٤ في المئة.

جدول رقم ٢ - ٩ : خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام ٢٠١٥م

(بالآلاف)

اشتركاات الاتصالات الثابطة		اشتركاات النطاق العريض (الثابطة)	
المنطقة	اجمالي الاشتركاات	اجمالي الاشتركاات	المنطقة
الرياض	٩٨٩٠٤٠	٩٥٠٢٣٨	
مكة المكرمة	١٩٥١٦٦	١٧٥٣١٧	
المدينة المنورة	١١٣٠٩٤١	١١٠٢٠٠٩	
القصيم	٧٣٢٩٢٦	٤٥٦٦٩١	
المنطقة الشرقية	١٧٦١٩٤	١٥٥٢١٩	
عسير	١٨٣٤١٠	١٦٢١١٨	
تبوك	٥٥٣٨١	٣٥٠٦٤	
حائل	٦٨٠٣١	٥٨٩٨٩	
الحدود الشمالية	٤١٧٩٧	٢٨١٥٠٢	
جازان	٥٥٢٩٠	٦٠٢٦٧	
نجران	٦٩١٤٠	٤٩٤٥٠	
الباحة	٣٣١٥٢	٣٥٢٢٨	
الجوف	٢١٦٦٣	٤٣٢٧٩	
إجمالي المملكة	٣٧٥٢١٣١	٣٥٦٥٣٧١	

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



وتهدف مؤسسة البريد السعودي إلى التحول للعمل على أسس تجارية من خلال الفصل في الصلاحيات بين المشغل ومنظم السوق البريدي، وإيجاد بيئة تنافسية تشجع على الإبداع، وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ودعم إيرادات الدولة غير النفطية.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية التعليم العام

سجل إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام خلال العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ نحو ٥,٥ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام (تشمل جميع المراحل: رياض أطفال، وابتدائي، ومتوسط، وثانوي، وتربية خاصة، وتعليم الكبار) نحو ٥٢٧ ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو ٣٥,٥ ألف مدرسة منها حوالي ١٨,٧ ألف مدرسة للبنات تشكل نحو ٥٢,٨ في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

سجل عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة للعام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ نحو ١,٥ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو ٣٩٠ ألف طالب وطالبة، منهم نحو ٢٩٤ ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو ٧٥,٤ في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، في حين شكلت مراحل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه النسبة الباقية، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو ٥٣,٥ في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجيدات نحو ٤٦,٥ في المئة.

وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو ٢٠٤ ألف خريج وخريجة في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، منهم نحو ١٠٥,٦ ألف خريجة يشكلن حوالي ٥١,٨ في المئة من إجمالي عدد الخريجين.

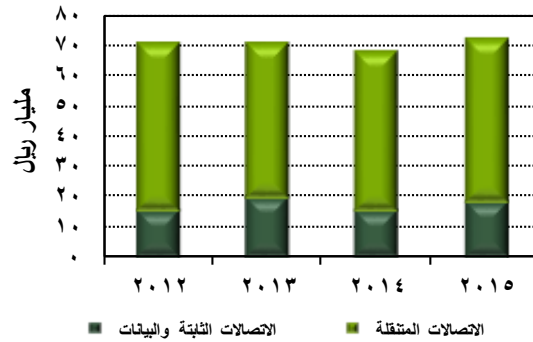
وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية من حوالي ٤١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٦٨,٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥م. وتعزى أسباب زيادة نسبة انتشار الإنترنت إلى نمو خدمات النطاق العريض، وانخفاض أسعار أجهزة الحاسب الآلي وخدمات الاتصالات والإنترنت، وكذلك اعتماد الكثير من الجهات الحكومية والخاصة على التعاملات الإلكترونية، وزيادة الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، واستخدام قنوات المحتوى حسب الطلب، إضافة إلى الألعاب عبر الإنترنت.

وحققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت ٧٢,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مرتفعة عن العام الماضي بنسبة ٥,٨ في المئة، وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٧٥ في المئة من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل إيرادات خدمة الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي ٢٥ في المئة (رسم بياني رقم ٢-٢).

البريد السعودي

بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية في المملكة بنهاية عام ٢٠١٥م ٦٠٢ مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية ٥٩ وكالة، كما بلغ إجمالي عدد صناديق المشتركين ٦٢١,٢ ألف صندوق، وبلغ إجمالي عدد المشتركين بخدمة العنوان البريدي ٥ مليون مشترك.

رسم بياني رقم ٢-٢: إيرادات قطاع خدمات الاتصالات



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



تشكل نسبتهم ٧٧,٧ في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام ١٤٣٦هـ إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ ٤٦٢ مستشفى بزيادة ٩ مستشفيات عن العام السابق، منها ٢٧٤ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و٤٣ مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و١٤٥ مستشفى للقطاع الخاص. وبلغ إجمالي المراكز الصحية والمستوصفات الخاصة في المملكة في عام ١٤٣٦هـ ٤٩٥٢ مركزاً ومستوصفاً مقارنةً بعدد ٤٦٩٣ مركزاً ومستوصف في عام ١٤٣٥هـ. كما وصل عدد الأطباء العاملين في المملكة إلى ٨٥,٩ ألف طبيب (٢,٧ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة ٤٣٧٨ طبيب عن عام ١٤٣٥هـ، وارتفع إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو ٧٠,٢ ألف سرير (٢,٢ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة بلغت ٢٢١٨ سرير عن عام ١٤٣٥هـ.

الخدمات الاجتماعية

وبحسب بيانات وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ إجمالي الإعانات خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) حوالي ١٦,٣ مليار ريال بزيادة نسبتها ٨,٤ في المئة عن العام المالي السابق. واستفاد من الضمان الاجتماعي نحو مليون مستفيد بارتفاع نسبته ٤,٩ في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وحقق الصندوق الخيري الاجتماعي، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يهدف إلى معالجة الفقر في المملكة وتمكين المواطنين المستحقين من العمل إنتاجية وإعالة أنفسهم وأسرهم، العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠١٥م، من أهمها:

- برامج المنح التعليمية، خصص لها ٨٠٤,٥ مليون ريال، صرف منها فعلياً خلال العام المنصرم حوالي ٢٣٨,٨ مليون ريال.
- برامج التدريب والتوظيف، حيث خصص لها ٢٠١,٢ مليون ريال صرف منها فعلياً ١٩,٧ مليون ريال خلال عام ٢٠١٥م.
- برامج القروض والمشروعات، حيث خصص لها قرابة

وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ نحو ٧٧ ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في نهاية العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ٤٠ جامعة منها ٢٨ جامعة حكومية تحوي ٥٢٨ كلية، و١٢ جامعة أهلية تحوي ٣٨ كلية.

ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ نحو ١٣٤,٥ ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم ٨٤,٦ في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والإداري

وصل إجمالي عدد الطلبة الدارسين والمتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ نحو ١١٦ ألف طالب ومتدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في ١٢٠ كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو ٧,٦ ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ١٥٩,٤ ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامج التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة والفرع النسوي في الرياض. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة نحو ١١٢,٨ ألف مشارك. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة ١٢٩٢ خريجاً وخريجة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد في العام التدريبي ٨٤٦ عضواً منهم ٦٥٧ عضواً من السعوديين



السكان والقوى العاملة

تُشير تقديرات منتصف العام لتعداد السكان الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة إلى بلوغ سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٥م نحو ٣١,٥ مليون نسمة بنمو نسبته ٢,٤ في المئة عن العام السابق المقدر بنحو ٣٠,٨ مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو ٦٧ في المئة (٢١,١ مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام ٢٠١٥م بما نسبته ٥٦,١ في المئة ذكور، و٤٣,٩ في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته ٥٠,٢ في المئة والإناث ما نسبته ٤٩,٨ في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته ٦٨,١ في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته ٣١,٩ في المئة من إجمالي غير السعوديين.

ومن حيث توزيع سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٥م حسب المناطق الإدارية، احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو ٨,١ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,٧ في المئة، تليها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو ٧,٩ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,١ في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو ٤,٨ مليون نسمة وبنسبة ١٥,١ في المئة، أما منطقة الحدود الشمالية فقد أتت بالمرتبة الأخيرة بنحو ٠,٤ مليون نسمة وبنسبة ١,٢ في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ١,٢٥ مليون عامل بزيادة نسبتها ٠,٦ في المئة عن العام السابق، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ٩٤,٤ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٧٠٩,٣ ألف عامل بتراجع نسبته ١,٢ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي ٤٦٩ ألف عاملة بزيادة نسبتها ٤ في المئة عن العام السابق.

١٠,٨ مليون ريال صرف منها فعلياً ٤,٤ مليون ريال حتى نهاية عام ٢٠١٥م.

الإسكان

قامت وزارة الإسكان بالعمل على عدة مشروعات بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٤٥٩ مليون ريال حتى نهاية عام ١٤٣٦هـ، حيث بلغ عدد المنتجات السكنية التي تم تخصيصها لمستحقّيها نحو ٣٥ ألف منتج سكني كان النصيب الأكبر منها للمنطقة الشرقية بنسبة ٣٥,٨ في المئة، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٠,٨ في المئة، ثم منطقة الرياض بنسبة ١٥,٢ في المئة. ومن المتوقع أن تبلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة خلال العامين ١٤٣٧هـ و١٤٣٨هـ نحو ٤٠ ألف وحدة.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) لعام ٢٠١٥م حوالي ١,٢٥ مليون مشترك مقارنة بنحو ١,٢٢ مليون مشترك في العام السابق بزيادة نسبتها ٢,٧ في المئة، وارتفعت المبالغ المحصلة من المشتركين على رأس العمل لتبلغ ٢٠,٣ مليار ريال مقابل ٢٠,١ مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو ٥٤ مليار ريال بارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة ٧,٧ في المئة ليبلغ ٥٣٢,١ ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة ٦,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٧٨,٦ ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ نحو ٤٢١ ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة ٨,١ في المئة ليبلغ حوالي ٤٣١,٦ ألف منشأة، في حين انخفض عدد المنشآت الحكومية بنسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ١٣٤١ منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في عام ٢٠١٥م بنسبة ٧,٥ في المئة ليبلغ حوالي ٢٤,٤ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٢٢,٧ مليون مشترك في العام السابق. وارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة ٧,٧ في المئة ليبلغ حوالي ١٠,٤ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٩,٦ مليون مشترك في العام السابق.



سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ١٠,٦ مليون عامل بزيادة عن العام السابق نسبتها ٥,٥ في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ١٦,٤ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ١,٢ مليون عامل بارتفاع نسبته ٢٠,٩ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي ٠,٥ مليون عاملة بارتفاع نسبته ٩ في المئة

أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٣٥,١ ألف عامل بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث ٣٥ ألف عاملة بانخفاض نسبته ٣ في المئة عن العام الماضي.

سوق العمل

تشير أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير

جدول رقم ٢-١٠: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسية	٢٠١٤			٢٠١٥		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	١٠٣٩٨٩٩٣	١٠٣٠٣٥٤٣	٢٠٧٠٢٥٣٦	١٠٦١٤٨١٣	١٠٥١٥١٤٧	٢١١٢٩٩٦٠
	٦٨٦٧٣٣٢	٣٢٠٠٥٠٧	١٠٠٦٧٨٣٩	٧٠٧٦٨١٥	٣٣١٤٦٤٣	١٠٣٩١٤٥٨
	١٧٢٦٦٣٢٥	١٣٥٠٤٠٥٠	٣٠٧٧٠٣٧٥	١٧٦٩١٦٢٨	١٣٨٢٩٧٩٠	٣١٥٢١٤١٨
عدد المواليد	٣١١١٣٥	٢٩٦٣١٨	٦٠٧٤٥٣	٣٠٩٣١٤	٢٩٤٥٨٥	٦٠٣٨٩٩
	٦٤٨٧٦	٤٢٨١١	١٠٧٦٨٧	٦٦٤٠٥	٤٣٤٢٥	١٠٩٨٣٠
المشتغلون	١٨٥٤٥٣١	٨٦٤٠٣٠	٢٧١٨٥٦١	١٢٠٨٨٤٦	١٧٠٨١٤١	٢٩١٦٩٨٧
	٨٣٣٧٦٧٧	٢٠٥٨٤٩	٨٥٤٣٥٢٦	١٩٠٣٧٤	٨٧١٦٥١٥	٨٩٠٦٨٨٩
	١٠١٩٢٢٠٨	١٠٦٩٨٧٩	١١٢٦٢٠٨٧	١٣٩٩٢٢٠	١٠٤٢٤٦٥٦	١١٨٢٣٨٧٦
معدلات البطالة (%)	٦,٠	٣٣,٣	١١,٨	٥,٣	٣٣,٨	١١,٥
	٠,٦	٢,٠	٠,٧	٠,٣	٢,٠	٠,٥
	٣,٠	٢٢,٣	٦,٠	٢,٤	٢١,٤	٥,٦
موظفو القطاع الحكومي	٧١٧٦٢٩	٤٥٠٩٥٧	١١٦٨٥٨٦	٧٠٩٢٥٦	٤٦٨٧٧٧	١١٧٨٠٣٣
	٣٦١٢٥	٣٦٠٣٧	٧٢١٦٢	٣٥٠٦٤	٣٤٩٦١	٧٠٠٢٥
	٧٥٣٧٥٤	٤٨٦٩٩٤	١٢٤٠٧٤٨	٧٤٤٣٢٠	٥٠٣٧٣٨	١٢٤٨٠٥٨
موظفو القطاع الخاص	١١٣٦٩٠٢	٤١٣٠٧٣	١٥٤٩٩٧٥	١٢٣٩٣٦٤	٤٩٩٥٩٠	١٧٣٨٩٥٤
	٨٣٠١٥٥٢	١٦٩٨١٢	٨٤٧١٣٦٤	٨٦٨١٥٥٤	١٥٥٣١٠	٨٨٣٦٨٦٤
	٩٤٣٨٤٥٤	٥٨٢٨٨٥	١٠٠٢١٣٣٩	٦٥٤٩٠٠	٩٩٢٠٩١٨	١٠٥٧٥٨١٨
موظفو القطاع المصرفي	٤١٦٠١	٥٩٨٧	٤٧٥٨٨	٤٣٣٠٧	٦٢٥٦	٤٩٥٦٣

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل، مؤسسة النقد العربي السعودي.



عام ٢٠١٥م نحو ٣٥١,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٣,١ في المئة عن نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغ المنصرف الفعلي من القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠١٥م نحو ٩,٤ مليار ريال بارتفاع نسبته ٦٥,٦ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو ٥,٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢٩,١ في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٣٣,٤ مليار ريال بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ١٤٩ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١٥,١ في المئة مقارنةً بنهاية العام السابق. وقد قدم الصندوق خلال عام ٢٠١٥م قروضاً بلغت قيمتها حوالي ٢٧,٥ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٥٨,٥ في المئة عن العام السابق. وبلغت تسديدات القروض خلال عام ٢٠١٥م حوالي ٥,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢٥,٣ في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

انخفض إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٩,٤ في المئة لتبلغ ٨٤٢ مليون ريال مقارنةً بنحو ٩٢٩ مليون ريال خلال العام السابق، وارتفع تسديد القروض بنسبة ١,٣ في المئة مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى حوالي ٧٦٨ مليون ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٥م إلى حوالي ٨,٧ مليار ريال بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة عن العام السابق.

صندوق الاستثمارات العامة

ارتفع إجمالي المنصرف الفعلي من قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ١٦,٤ في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى ١٨,٦ مليار ريال. وبلغ تسديد القروض نحو ٥,١ مليار ريال بارتفاع نسبته ٩٠,٤ في المئة مقارنةً بالعام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ١٠٣,٩ مليار ريال، بارتفاع عن نهاية العام السابق نسبته ١٥,٠ في المئة.

عن العام السابق. أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٨,٧ مليون عامل بارتفاع عن العام السابق نسبته ٤,٦ في المئة، كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو ٠,٢ مليون عاملة بانخفاض عن العام السابق نسبته ٨,٤ في المئة.

وبلغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل في نهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٢,١ مليون مواطن ومواطنه شكل الإناث ما نسبته ٩٣,١ في المئة، وحسب المناطق الإدارية تركز غالبية الباحثين عن العمل في كل من منطقة مكة المكرمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية حيث شكلوا ما نسبته ٢٠,٢ في المئة و ١٩ في المئة و ١٥,٨ في المئة على التوالي.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة في المملكة من ٥,٧ في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠١٤م إلى ٥,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٥م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي ١١,٥ في المئة من إجمالي القوة العاملة السعودية مقارنةً بنسبة ١١,٧ في المئة في العام السابق. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور ٥,٣ في المئة من إجمالي قوة العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي ٣٣,٨ في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت ٠,٥ في المئة من إجمالي القوة العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها حتى نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٤٧٦,٧ مليار ريال، وبلغ إجمالي موجودات تلك المؤسسات نحو ٦٣٥,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة عن نهاية العام السابق. وخلال عام ٢٠١٥م بلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات نحو ٦٩,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٩,٨ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديدات القروض نحو ٢٥,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣٨,٣ في المئة عن العام السابق، فبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية



البنك السعودي للتسليف والادخار

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض البنك السعودي للتسليف والادخار خلال عام ٢٠١٥م حوالي ١٣,٣ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٢٦,٩ في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض نحو ٨,٣ مليار ريال بارئاف نسبته ٣٦,٢ في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٤١,٩ مليار ريال، بارئاف عن نهاية العام السابق نسبته ١٣,٥ في المئة.

برنامج القروض المحلية والإعانات

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية خلال عام ٢٠١٥م نحو ٧٥١,٥ مليون ريال مرتفعا بنسبة ٤٨,٤ في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض حوالي ٢٢٤,٢ مليون ريال محققاً انخفاضاً نسبته ١٥,٥ في المئة عن العام الماضي. وخلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) تم اعتماد ٣٢ قرصاً منها ١٥ قرصاً في مجال المشاريع الصحية، و١٤ قرصاً في مجال البرامج التعليمية والتدريب الأهلي.

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) حوالي ٣,٦ مليار ريال. حيث بلغت إعانة الشعيير المستورد ١٣٧٦,٥ مليون ريال، وبلغت إعانة الأعلاف ١٨٢٢,٧ مليون ريال، وبلغت إعانة حليب الأطفال ١٥٢,٩ مليون ريال، وبلغت إعانة المدارس الأهلية ١٥,٨ مليون ريال، وبلغت إعانة الأرز ١,٥ مليون ريال.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمرراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد تم خلال عام ٢٠١٥م صدور عدد من الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء الهادفة للاستمرار في تطوير الاقتصاد السعودي كما تم إنجاز عدد من الخطوات التطويرية في مجال هيكلية الاقتصاد السعودي. وفيما يلي أبرزها:

الأوامر الملكية

- إلغاء عدد من أجهزة الدولة وهي:

(١) اللجنة العليا لسياسة التعليم .

(٢) اللجنة العليا للتنظيم الإداري .

(٣) مجلس الخدمة المدنية .

(٤) الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

(٥) مجلس التعليم العالي والجامعات .

(٦) المجلس الأعلى للتعليم .

(٧) المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن .

(٨) المجلس الاقتصادي الأعلى .

(٩) مجلس الأمن الوطني .

(١٠) المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة .

(١١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

(١٢) المجلس الأعلى لشؤون المعوقين .

- إنشاء مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

- صرف راتب شهرين أساسين لجميع موظفي الدولة السعوديين من مدنيين وعسكريين.

- صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل المملكة وخارجها.

- صرف معاش شهرين للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتقاعد ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- تعديل سلم معاش الضمان الشهري.

- صرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

- صرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين، وضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتباراً من تاريخه.

- صرف مبلغ ملياري ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

- دعم مجلس الجمعيات التعاونية بمبلغ مئتي مليون ريال.

- تقديم دعم مالي للجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقداره عشرة ملايين ريال لكل جمعية.

- دعم جميع الأندية الرياضية المسجلة رسمياً بعشرة ملايين ريال للأندية من الدرجة الممتازة، وخمس ملايين ريال للأندية من الدرجة الأولى، ومليون ريال للأندية الرسمية الباقية.

- اعتماد مبلغ عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه في مخططات المنح في جميع مناطق المملكة.

قرارات مجلس الوزراء

- الموافقة على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيمياً، على ما يلي:

(١) يكون ارتباط البنك السعودي للتسليف والادخار بوزارة

الشؤون الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته وزير

الشؤون الاجتماعية.



في كل من: نظام خدمة حجاج الداخل، ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، وتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، واللجنة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمالة.

- الموافقة على اللائحة التنظيمية (الجديدة) لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية.
- الموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمقاولين.
- الموافقة على إنشاء برنامج وطني لتطوير قطاع الثروة السمكية في المملكة.
- الموافقة على اتفاقية تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية.
- الموافقة على تعديل أسعار منتجات الطاقة، تعرفه استهلاك الكهرباء، تسعيرة بيع المياه والارتفاع بخدمات الصرف الصحي للقطاع السكني والتجاري والصناعي.
- الموافقة على تنظيم هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة.
- الموافقة على إلغاء (مركز الأداء لقياس الأجهزة الحكومية) وإنشاء مركز وطني لقياس أداء الأجهزة العامة باسم (المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة).
- الموافقة على تشكيل لجنة دائمة في مقر الهيئة العامة للطيران المدني تُعنى بالأخطار المحدقة بالطيران المدني في مناطق النزاع المسلح.
- الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الموافقة على تحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة باسم الهيئة العامة للإحصاء.
- الموافقة على الترتيبات التنظيمية لمركز الإنجاز والتدخل السريع.
- الموافقة على نظام جديد للشركات.
- الموافقة على اعتماد مبلغ سنوي في ميزانية الهيئة العامة للطيران لدعم الخطوط الإلزامية المنخفضة الحركة التي تُحددها الهيئة العامة للطيران المدني.
- الموافقة على نظام رسوم الأراضي البيضاء.
- الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار.
- الموافقة على إيقاف زراعة الأعلاف الخضراء في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
- الموافقة على تطبيق نظام المؤسسات الصحية الخاصة على

- ٢) يكون ارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية، ويرأس مجلس إدارتها وزير الخدمة المدنية.
- ٣) يكون ارتباط صندوق التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.
- ٤) يكون ارتباط صندوق التنمية الزراعية بوزارة الزراعة، ويرأس مجلس إدارته وزير الزراعة.
- ٥) يكون ارتباط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- ٦) التأكيد على نقل أي نشاط له صلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

- الموافقة على قيام وزارة المالية بإقراض المشروعات الفندقية والسياحية.
- الموافقة على أن يباشر صندوق الاستثمارات العامة اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية الواردة في النظام الأساس لشركة المياه الوطنية.
- الموافقة على تخفيض أسعار وقود الطائرات.
- الموافقة على تنظيم الارتباط بعقود المشروعات.
- الموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمحاميين.
- الموافقة على تنظيم المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية.
- الموافقة على توحيد مكافأة أعضاء مجالس الإدارة لجميع المؤسسات والهيئات والأجهزة الحكومية.
- الموافقة على القواعد التي تنظم وتحكم الرقابة على تلقي الجهات الحكومية هبات وتبرعات.
- الموافقة على تنظيم صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين.
- الموافقة على توقيع مشروع اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.
- الموافقة على الترخيص لبنك قطر الوطني لفتح فرع له في المملكة.
- الموافقة على قيام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشراء كميات القمح المنتج محلياً للموسم الزراعي الحالي (١٤٣٦/١٤٣٧ هـ) التي تزيد على الكمية المصرح بها.
- الموافقة على إنشاء برنامج وطني باسم (البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة).
- الموافقة على إضافة عقوبة التشهير إلى العقوبات المقررة



- الموافقة على تعديل تنظيم هيئة تقويم التعليم العام.
- الموافقة على عدد من الإجراءات فيما يخص الإركاب بالطائرات للموظفين المدنيين والعسكريين ومن في حكمهم.

- الجمعيات الخيرية التي ترغب في افتتاح مؤسسات صحية خيرية.
- الموافقة على تأسيس نظام الهيئة العامة للأوقاف.



التطورات النقدية

السيولة الكلية في النظام المصرفي متوفرة بشكل كافٍ على الرغم من انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى ٦٤,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٧٨,٥ مليار ريال للعام السابق، في حين انخفض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ليصل إلى ٩٨ مليون ريال مقارنة بحوالي ١٥١ مليون ريال للعام السابق. واستمرت المؤسسة في إصدار أذونات مؤسسة النقد للمصارف التجارية بحجم يصل إلى ٩ مليار ريال على أساس أسبوعي في عام ٢٠١٥م. كما أقيمت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من سعر العائد على الودائع بين المصارف في السوق المحلية (SIBID) وذلك لتشجيع المصارف على توجيه السيولة نحو الإقراض.

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن١)، و(ن٢)، و(ن٣) في عام ٢٠١٥م نمواً بنسبٍ أقل مما كانت عليه في العام السابق. حيث سجل عرض النقود (ن٣)، وهو الأداة الأوسع لقياس السيولة المحلية (ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع ويتكون من النقد خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف)، ارتفاعاً نسبته ٢,٦ في المئة (٤٤,٧ مليار ريال) ليصل إلى ١,٧ تريليون ريال في عام ٢٠١٥م، مقارنةً بنسبة ١١,٩ في المئة (١٨٤,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. كما حافظت الودائع المصرفية، التي شكّلت ٩٠,٥ في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية للمملكة التي تهدف إلى تحقيق استقرار سعر صرف الريال، والمحافظة على سلامة وامتانة النظام المالي للقيام بدوره المهم في الاقتصاد. وقد حظي الاقتصاد الوطني في عام ٢٠١٥م بالسيولة الكافية لتلبية متطلبات التمويل المتجددة في النشاط الاقتصادي في ظل المحافظة على استقرار العملة الوطنية عند سعر صرفها الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريالاً للدولار الأمريكي، واستقرار وامتانة النظام المالي بشكل عام.

أدوات السياسة النقدية

اتسم الاقتصاد الوطني في عام ٢٠١٥م بتوفر السيولة المالية الملائمة لتمويل أنشطته المختلفة على الرغم من تأثر السيولة بتراجع الإنفاق الحكومي، وانخفاض نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص، وزيادة عجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص. ولذلك تراجع معدل نمو عرض النقود بتعريفه الواسع من ١١,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م. وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال سياستها النقدية على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء دون تغيير عن العام السابق عند نسبة ٢ في المئة، مع رفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من ٠,٢٥ في المئة إلى ٠,٥٠ في المئة. كما أقيمت المؤسسة متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء للمصارف دون تغيير عند نسبة ٤ في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و٧ في المئة للودائع تحت الطلب. وظلت

جدول رقم ٣-١ : عرض النقود

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١) (٢+١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢) (٤+٣)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن٣) (٦+٥)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٢٠١١	١١٩٩٢٩	٦٤١٠٥٦	٧٦٠٩٨٥	٣٠٥٤٤١	١٠٦٦٤٢٧	١٥٧١٣٦	١٢٢٣٥٦٣
٢٠١٢	١٣٣١٤٦	٧٥٣٩٧٠	٨٨٧١١٥	٣٢٤٤٢٨	١٢١١٥٤٣	١٨٢٢١١	١٣٩٣٧٥٤
٢٠١٣	١٤٣١٦٩	٨٥٧٢٨٠	١٠٠٠٤٤٩	٣٤٥٠٣٥	١٣٤٥٤٨٥	١٩٩٦٦٤	١٥٤٥١٤٩
٢٠١٤	١٥٣٧٧٧	٩٨٩١٧٤	١١٤٢٩٥١	٣٩٨٧٤٣	١٥٤١٦٩٤	١٨٧٦٦١	١٧٢٩٣٥٦
٢٠١٥	١٦٩٣٢٨	٩٧٦٢٣١	١١٤٥٥٥٩	٤٣٤٥٠١	١٥٨٠٠٦٠	١٩٤٠٣٦	١٧٧٤٠٩٦

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل إتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.



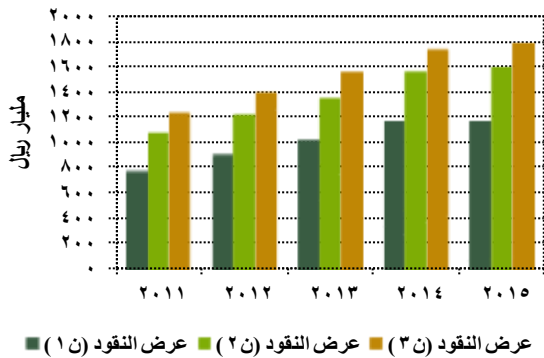
نسبتها ١٥,٦ في المئة (٥٣,٧ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. وسجلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (٣ن) ما نسبته ٢٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقارنة بنسبة ٢٣,١ في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية المكونة من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات وتحويلات قائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة (٦,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقارنةً بانخفاض نسبته ٦,٠ في المئة (١٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م (الجدول رقم ١-٣ و ٢-٣ و ٣-٣ والرسم البياني رقم ١-٣ و ٢-٣).

من ناحية أخرى، سجلت أدوات السيولة الرئيسية الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (١ن) و (٢ن)، اللذين يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً معدلات نمو ضئيلة خلال عام ٢٠١٥م. فقد سجل (١ن)، الذي يشمل النقد

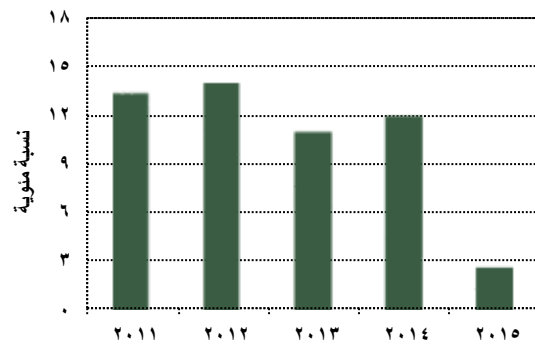
(٣ن) (أقل من العام الماضي بنحو ٠,٧ نقطة مئوية) على معدل نمو ضئيل نسبته ١,٩ في المئة (٢٩,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م، مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٤ في المئة (١٧٣,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. وارتفع معدل نمو النقد خارج المصارف من ٧,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م إلى ١٠,١ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م.

ويظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (٣ن) حيث بلغت ٥٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ٥٧,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م، كما تقلص حجم هذه الودائع بنسبة ١,٣ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقارنة بنمو نسبته ١٥,٤ في المئة (١٣١,٩ مليار ريال) في العام السابق. ونمت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل ٩,٠ في المئة (٣٥,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م، مقابل زيادة

رسم بياني رقم ٢-٣ : مكونات عرض النقود



رسم بياني رقم ١-٣ : معدلات نمو عرض النقود (٣ن)



جدول رقم ٢-٣ : معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(١ن)	الودائع الزمنية والادخارية	(٢ن)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(٣ن)
٢٠١١	٢٥,٦	٢٠,٩	٢١,٦	٢,٤	١٥,٤	٠,٤	١٣,٣
٢٠١٢	١١,٠	١٧,٦	١٦,٦	٦,٢	١٣,٦	١٦,٠	١٣,٩
٢٠١٣	٧,٥	١٣,٧	١٢,٨	٦,٤	١١,١	٩,٦	١٠,٩
٢٠١٤	٧,٤	١٥,٤	١٤,٢	١٥,٦	١٤,٦	٦,٠	١١,٩
٢٠١٥	١٠,١	١,٣-	٠,٢	٩,٠	٢,٥	٣,٤	٢,٦



جدول رقم ٣-٣ : مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن٣: بنهاية الفترة)

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٩,٥	٨,٩	٩,٣	٩,٦	٩,٨	النقد المتداول خارج المصارف
٩٠,٥	٩١,١	٩٠,٧	٩٠,٤	٩٠,٢	مجموع الودائع
٥٥,٠	٥٧,٢	٥٥,٥	٥٤,١	٥٢,٤	الودائع تحت الطلب
٢٤,٥	٢٣,١	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٥,٠	الودائع الزمنية والادخارية
١٠,٩	١٠,٩	١٢,٩	١٣,١	١٢,٨	الودائع الأخرى شبه النقدية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	عرض النقود (ن٣)

جدول رقم ٣-٤ : معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

السنة	ن٣/١ن	ن٣/٢ن
٢٠١١	٦٢,٢	٨٧,٢
٢٠١٢	٦٣,٦	٨٦,٩
٢٠١٣	٦٤,٧	٨٧,١
٢٠١٤	٦٦,١	٨٩,١
٢٠١٥	٦٤,٦	٨٩,١

الأخرى نحو ٩٧٠ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، وحيث أثره عجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص بنحو ٩١٩,٢ مليار ريال لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام ٢٠١٥م نحو ٤٤,٧ مليار ريال. (الجدول رقم ٣-٥ والرسم البياني رقم ٣-٣).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، إضافة إلى ودائع المصارف لدى مؤسسة النقد. وقد نمت القاعدة النقدية بنسبة ٦,٦ في

المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، زيادة نسبتها ٠,٢ في المئة مقارنة بزيادة نسبتها ١٤,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض نصيب الودائع تحت الطلب في (ن١) إلى ٨٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بنسبة ٨٦,٥ في المئة في العام السابق. كما سجل (ن٢)، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، زيادة نسبتها ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بزيادة نسبتها ١٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفضت نسبة (ن١) إلى (ن٣) من ٦٦,١ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٦٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م، في حين لم تتغير نسبة (ن٢) إلى (ن٣) بواقع ٨٩,١ في المئة (الجدول رقم ٣-٤).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن٣): العوامل السببية

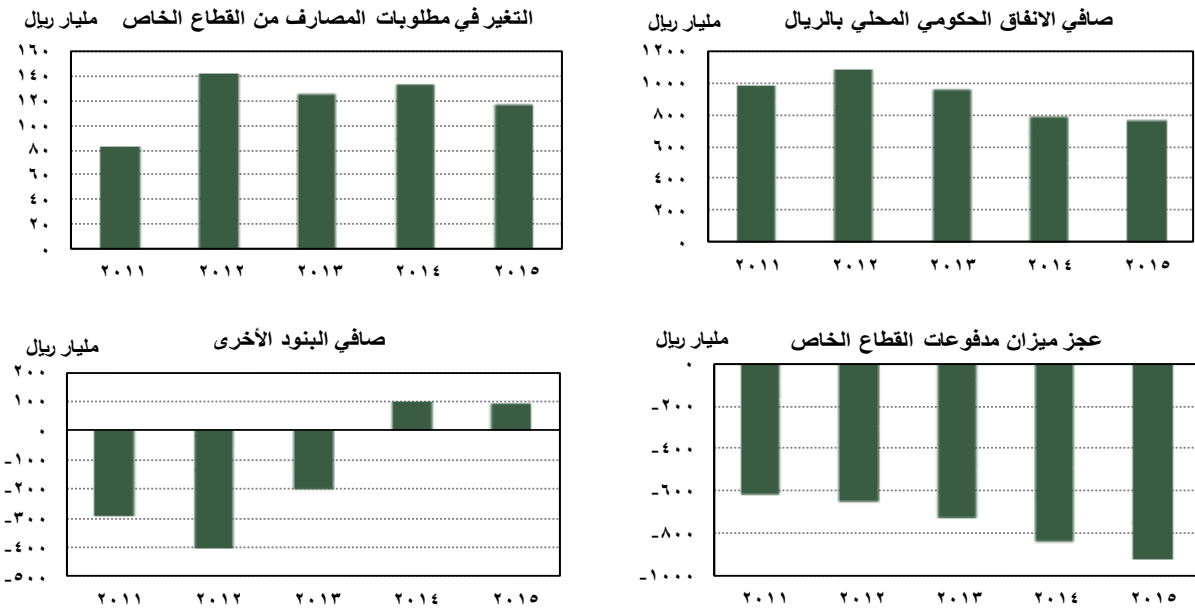
ارتفع معدل نمو عرض النقود (ن٣) بشكل ضئيل في عام ٢٠١٥م نتيجة ارتفاع التأثير السلبي لعجز ميزان المدفوعات للقطاع الخاص بنسبة ١٠,٤ في المئة (٨٦,٤ مليار ريال) إلى ٩١٩,٢ مليار ريال، وكذلك انخفاض نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ١٢,٧ في المئة (١٦,٩ مليار) إلى ١١٥,٧ مليار ريال، وانخفاض نمو صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال بنحو ٣,٤ في المئة (٢٦,٧ مليار ريال) إلى ٧٥٨,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٥م. وبذلك تصبح القيمة الإيجابية في زيادة عرض النقود من كل من صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ومطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام وصافي البنود



جدول رقم ٣-٥ : العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن٣)

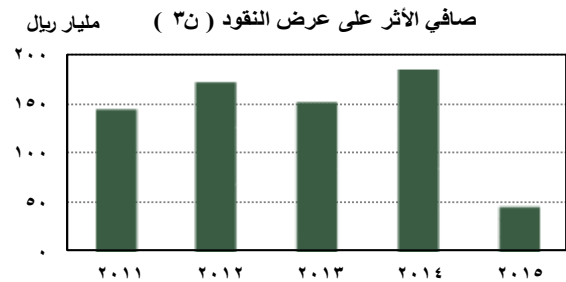
(مليار ريال)		
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
٤٤,٧	١٨٤,٢	١٥١,٤
التغير في ن٣		
العوامل السببية		
٧٥٨,٦	٧٨٥,٣	٩٥٠,٧
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*		
١١٥,٧	١٣٢,٦	١٢٤,٥
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص		
٧,٠-	١,٧	٤,٥
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام		
٩١٩,٢-	٨٣٢,٨-	٧٢٢,٤-
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**		
٩٦,٦	٩٧,٥	٢٠٦,٠-
صافي البنود الأخرى		
٤٤,٧	١٨٤,٢	١٥١,٤
المجموع		
* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصاً الإيرادات المحلية بالريال.		
** تقديرية.		

رسم بياني رقم ٣-٣
العوامل السببية للتغير في (ن٣)



المئة (١٨,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٥ مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٥ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م.

وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعاً نسبته ١٠,١ في المئة (١٥,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١٥ مقارنة بنمو نسبه ٧,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م، كما أن نصيبه من القاعدة النقدية سجل ما نسبته





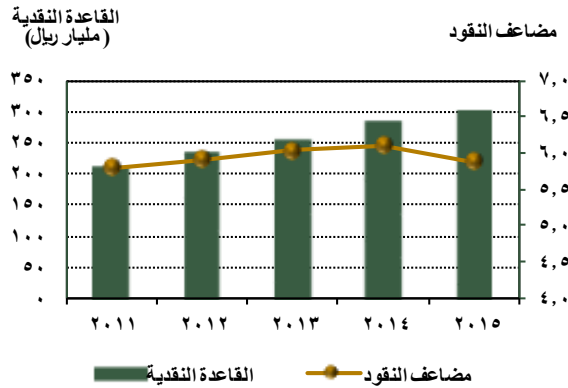
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

عادة ما يسجل النقد المتداول خارج المصارف في المملكة أعلى معدلاته خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين هما شهر رمضان المبارك وموسم الحج والذين صادفوا الربع الثالث والرابع من السنوات الميلادية الماضية، ويتضح هذا من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول رقم ٣-٧ والرسم البياني رقم ٣-٥). وقد بلغ الطلب على النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام ٢٠١٥م عند ١٧٩,١ مليار ريال في شهر يوليو (الموافق ١٤ شوال ١٤٣٦هـ). وسجل أدنى مستوى له عند ١٥٦,٩ مليار ريال بنهاية شهر يناير ٢٠١٥م (الموافق ١٠ ربيع ثاني ١٤٣٦هـ). وارتفع هذان المستويان بنسبة ١٣,٣ في المئة و٧,٨ في المئة مقارنة بالعام السابق.

٥٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بنسبة ٥٤,٤ في المئة في العام السابق. ومن جهة أخرى، أظهرت احتياطات المصارف انخفاضاً نسبته ٣١,٤ في المئة (٦٦,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقارنة بنمو نسبته ٦,٣ في المئة (١٢,٧ مليار ريال) في العام السابق.

وبالنسبة للمضاعف النقدي، تراجع مضاعف النقود في عام ٢٠١٥م ليبلغ ٥,٩ ضعفاً مقارنة بنحو ٦,١ ضعفاً في العام السابق (الجدول رقم ٣-٦ والرسم البياني رقم ٣-٤). ويعزى هذا التراجع إلى أن النمو في الودائع المصرفية كان أقل من النمو في القاعدة النقدية في عام ٢٠١٥م نتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي وزيادة العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص.

رسم بياني رقم ٣-٤ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود



جدول رقم ٣-٦ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود

مضاعف النقود	القاعدة النقدية (مليون ريال)	نهاية السنة
٥,٨	٢١٠,٨٥٦	٢٠١١
٥,٩	٢٣٥,٦٢٩	٢٠١٢
٦,٠	٢٥٦,٠٧٨	٢٠١٣
٦,١	٢٨٢,٩٢٤	٢٠١٤
٥,٩	٣٠١,٤٩٧	٢٠١٥

جدول رقم ٣-٧ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي	الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي
٩٩١١٠	١٤٣٢/٢/٢٦	٢٠١١/١	١٢٩٤٢١	١٤٣٢/١٠/٢	٢٠١١/٨
١٢١٠٠٣	١٤٣٣/٣/٨	٢٠١٢/١	١٣٧٩٧٢	١٤٣٣/١٢/١٥	٢٠١٢/١٠
١٣٤١٤٨	١٤٣٤/٣/١٩	٢٠١٣/١	١٤٦١٧٠	١٤٣٤/٩/٢٣	٢٠١٣/٧
١٤٥٤٩٠	١٤٣٥/٣/٣٠	٢٠١٤/١	١٥٨٠٧١	١٤٣٥/١٢/٦	٢٠١٤/٩
١٥٦٩٢١	١٤٣٦/٤/١٠	٢٠١٥/١	١٧٩٠٧٥	١٤٣٦/١٠/١٤	٢٠١٥/٧

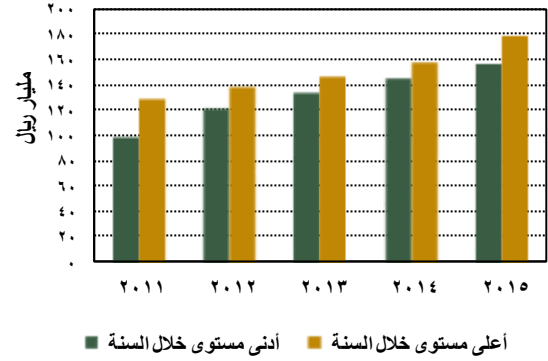


المسح النقدي

ما زال النظام المصرفي السعودي قوياً ومتيناً على الرغم من الانخفاضات في المركز المالي الموحد للنظام المصرفي السعودي. فيشير المسح النقدي (جدول رقم ٣-٨)، إلى انخفاض موجودات النظام المصرفي بأكمله بنسبة ٥,٣ في المئة (٢٢٤,٧ مليار ريال) ليصل إلى ٤ تريليون ريال في عام ٢٠١٥م، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٧ في المئة (١٨٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م.

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام ٢٠١٥م بنسبة ١٢,٧ في المئة (٣٦٦,٤ مليار ريال) مقارنة بزيادة نسبتها ١,٨ في المئة (٥١,٢ مليار ريال) في العام السابق. على ضوء ذلك تراجع نصيب صافي

رسم بياني رقم ٣-٥ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف



جدول رقم ٣-٨ : المسح النقدي * (نهاية السنة)

(مليون ريال)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	٢٥٠٨٩٢٠	٢٨٧٥٣٢٦	٢٨٢٤٠٧٨	٢٥٦٢٠٠٤	٢١٤٠٣٥٩
مؤسسة النقد	٢٢٨٢٣٨٢	٢٧١٥٩٨٩	٢٦٨٧٧٩٢	٢٤٢٨٥٧١	٢٠٠٧٠٨٦
المصارف التجارية	٢٢٥٥٣٨	١٥٩٣٣٦	١٣٦٢٨٦	١٣٣٤٣٣	١٣٣٢٧٣
الائتمان المحلي	١٤٩٦٩٠٢	١٣٥٥١٦٠	١٢١٧٤٠٠	١٠٨١٢٠٣	٩٣٧٧٥٠
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	١٣٧١٩٢٥	١٢٥٦٢١٠	١١٢٣٦٤٥	٩٩٩١٢٧	٨٥٨٣٦٥
مطلوبات المصارف من الحكومة	٨٦١٥٨	٥٣١٣٤	٤٩٦٢٨	٤٢٤٩١	٤٧٥٥٤
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	٣٨٨٢٠	٤٥٨١٦	٤٤١٢٧	٣٩٥٨٥	٣١٨٣١
الإجمالي	٤٠٠٥٨٢٢	٤٢٣٠٤٨٥	٤٠٤١٤٧٨	٣٦٤٣٢٠٧	٣٠٧٨١٠٩
المطلوبات					
عرض النقود (ن٣)	١٧٧٤٠٩٦	١٧٢٩٣٥٦	١٥٤٥١٤٩	١٣٩٣٧٥٤	١٢٢٣٥٦٣
الودائع الحكومية**	١١٦٢٥٢١	١٥٦٠٧٠٦	١٦٤١٥٤٠	١٥١٦٧٤٤	١١٨٧٩٨٤
صافي البنود الأخرى	١٠٦٩٢٠٥	٩٤٠٤٢٣	٨٥٤٧٩٠	٧٣٢٧٠٩	٦٦٦٥٦٣
الإجمالي	٤٠٠٥٨٢٢	٤٢٣٠٤٨٥	٤٠٤١٤٧٨	٣٦٤٣٢٠٧	٣٠٧٨١٠٩
(نسبة التغير المنوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	١٢,٧-	١,٨	١٠,٢	١٩,٧	٢٢,٣
الائتمان المحلي	١٠,٥	١١,٣	١٢,٦	١٥,٣	٧,٨
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	٩,٢	١١,٨	١٢,٥	١٦,٤	١٠,٦
مطلوبات المصارف من الحكومة	٦٢,٢	٧,١	١٦,٨	١٠,٦-	٢٣,٢-
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	١٥,٣-	٣,٨	١١,٥	٢٤,٤	١,٤-
عرض النقود (ن٣)	٢,٦	١١,٩	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣
الودائع الحكومية**	٢٥,٥-	٤,٩-	٨,٢	٢٧,٧	١٩,٦
صافي البنود الأخرى	١٣,٧	١٠,٠	١٦,٧	٩,٩	٢٢,١
* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.					

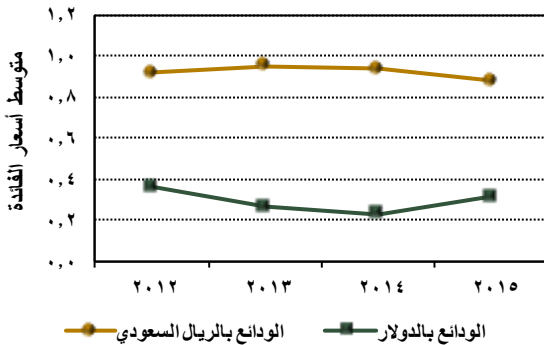


٠,٧٠ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٣-٩ والرسم البياني رقم ٣-٦).

تطورات سعر الصرف

استمر سعر صرف الريال السعودي مستقرًا في السوق الفورية لعام ٢٠١٥م عند ٣,٧٥ ريال سعودي للدولار الأمريكي كنتيجة لسياسة المؤسسة الرامية إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي (جدول رقم ٣-١٠). كما لوحظ بعض التذبذبات في سعر صرف الريال الأجل مقابل الدولار في معاملات محدودة نتيجة لتكهنات بعض المضاربين بإمكانية تأثير الاقتصاد السعودي بأسعار النفط المنخفضة. غير أن توفر الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت ٢٣١١,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م، واستمرار الاقتصاد السعودي بمؤشرات الجيدة، والتزام مؤسسة النقد بالحفاظ على سعر الصرف أدى إلى تضائل هذه التذبذبات واستقرار سعر الصرف الأجل.

رسم بياني رقم ٣-٦ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)



جدول رقم ٣-١٠ : مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية*

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
٢٠١٢	٣,٧٥٠,٨	٣,٧٤٩,٨	٣,٧٥٠,٢
٢٠١٣	٣,٧٥١,٢	٣,٧٤٧,٠	٣,٧٥٠,٣
٢٠١٤	٣,٧٥٥,٧	٣,٧٥٠,٠	٣,٧٥٠,٩
٢٠١٥	٣,٧٦١,٠	٣,٧٤٩,٧	٣,٧٥١,٢

* المصدر: Bloomberg.

الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات من ٦٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٦٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م، وفي المقابل ارتفع نصيب الموجودات المحلية من الإجمالي من ٣٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٤م إلى ٣٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٥م. وطرأ ذلك بشكل رئيس نتيجة تراجع صافي الموجودات الأجنبية للمؤسسة إضافة إلى نمو مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ٩,٢ في المئة (١١٥,٧ مليار ريال) مقارنة بنمو نسبته ١١,٨ في المئة (١٣٢,٦ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٣-٨).

ومع تراجع أسعار النفط بشكل حاد في الربع الأخير من عام ٢٠١٥م إضافة إلى استمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، تراجعت ودائع الحكومة لدى المؤسسة بنسبة ٢٥,٥ في المئة (٣٩٨,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٩ في المئة (٨٠,٨ مليار ريال) في العام السابق.

اتجاهات سعر الفائدة

انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) بنحو ست نقاط أساس في عام ٢٠١٥م مقابل انخفاض بنحو نقطة أساس واحدة في عام ٢٠١٤م. وفي المقابل ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر في عام ٢٠١٥م بنحو تسع نقاط أساس مقابل تراجع في العام السابق بنحو أربع نقاط أساس. كما استمر الفارق بين متوسط السعرين لصالح الريال حيث سجل ما نسبته ٠,٥٦ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بنسبة

جدول رقم ٣-٩ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار* (متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الودائع بالفائدة بالريال والدولار
٢٠١٢	٠,٩٢	٠,٣٦	٠,٥٥
٢٠١٣	٠,٩٥	٠,٢٧	٠,٦٩
٢٠١٤	٠,٩٤	٠,٢٣	٠,٧٠
٢٠١٥	٠,٨٨	٠,٣٢	٠,٥٦

* أسعار الفائدة بين المصارف.



القطاع المصرفي

موجوداتها بنسبة ٣,٦ في المئة (٧٦,٢ مليار ريال) ليلبلغ ٢٢٠,٨ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٢,٦ في المئة (٢٣٩,٣ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-١).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام ٢٠١٥ م بنسبة ١,٩ في المئة (٢٩,٢ مليار ريال) ليلبلغ نحو ١٦٠٤,٨ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٢,٤ في المئة (١٧٣,٦ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٢، والرسمان البيانيان رقم ٤-١، ورقم ٤-٢).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ انخفاض الودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٥ م بنسبة ١,٣ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) لتبلغ ٩٧٦,٢ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٥,٤ في المئة (١٣١,٩ مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من ٦٢,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤ م إلى ٦٠,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥ م. بينما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٩,٠ في المئة (٣٥,٨ مليار ريال) لتبلغ

على الرغم من تراجع مستويات الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واصلت المصارف التجارية أداءها القوي في عام ٢٠١٥ م على مختلف الأصعدة، وحققت معدلات أرباح جيدة، متجاوزة آثار التراجع الحاد لأسعار النفط. ويعزى ذلك للدور الإشرافي الذي تمارسه مؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة والإشراف على النظام المصرفي الهادف إلى تعزيز متانته وملاءته المالية ورقى مستويات الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء والأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠١٥ م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ٣,٦ في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة ١,٩ في المئة، وارتفع رأس المال والاحتياطيات بنسبة ٩,٢ في المئة، وكذلك ارتفعت أرباحها بنسبة ٦,٣ في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية في عام ٢٠١٥ م أداءً جيداً عززت فيه متانة مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي

جدول رقم ٤-١: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	١٤٦٢٣٨	٢١٣٠٧٣	٢٠٠٣٦٦	٢١٧٤٥٥	١٧٩١٧٤
الموجودات الأجنبية	٣١٦٧١٠	٢٥١٦١٣	٢١٠٦٩١	٢١٢٨٢٩	٢٠٨٧٢٣
مطلوبات على القطاع العام	١٢٤٩٧٧	٩٨٩٤٩	٩٣٧٥٥	٨٢٠٧٦	٧٩٣٨٥
مطلوبات على القطاع الخاص	١٣٧١٩٢٥	١٢٥٦٢١٠	١١٢٣٦٤٥	٩٩٩١٢٧	٨٥٨٣٦٥
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	٢٩٠٤	٢٢٥٤	٢٧٤٠	٢٧٣٧	١٦٩٤
موجودات أخرى	٢٤٦٠١٥	٣١٠٤٧٧	٢٦٢٠٨٥	٢١٩٩١٨	٢١٧٠٩٢
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	٢٢٠٨٧٦٨	٢١٣٢٥٧٧	١٨٩٣٢٨٣	١٧٣٤١٤١	١٥٤٤٤٣٤
المطلوبات					
الودائع المصرفية	١٦٠٤٧٦٨	١٥٧٥٥٧٩	١٤٠١٩٨٠	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤
المطلوبات الأجنبية	٩١١٧١	٩٢٢٧٧	٧٤٤٠٥	٧٩٣٩٦	٧٥٤٥٠
رأس المال والاحتياطيات	٢٧٠٩٦٤	٢٤٨١١١	٢٢٥٨٥٥	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠
الأرباح	٤٢٦٨٣	٤٠١٥٩	٣٥٦٩٢	٣٣٥٠٨	٣٠٩١٩
مطلوبات أخرى	١٩٩١٨٢	١٧٦٤٥١	١٥٥٣٥٠	١٥١١٣٥	١٤٤٢٩١



وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٤ في المئة (٦,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٩٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٠ في المئة (١٢ مليار ريال) في العام

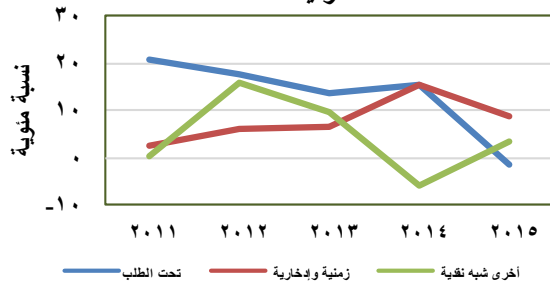
٤٣٤,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته ١٥,٦ في المئة (٥٣,٧ مليار ريال)، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥م إلى ٢٧,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٥,٣ في المئة في نهاية العام السابق.

جدول رقم ٤-٢ : الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

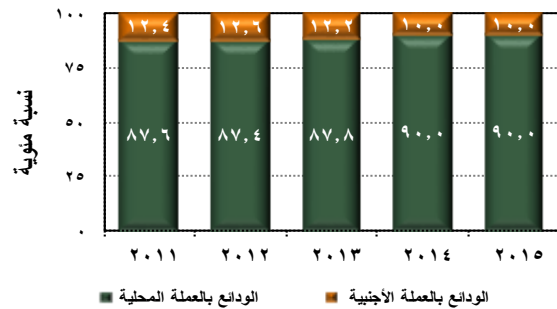
(مليون ريال)

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
أولاً : حسب النوع					
٩٧٦٢٣١	٩٨٩١٧٤	٨٥٧٢٨٠	٧٥٣٩٧٠	٦٤١٠٥٦	الودائع تحت الطلب
٤٣٤٥٠١	٣٩٨٧٤٣	٣٤٥٠٣٥	٣٢٤٤٢٨	٣٠٥٤٤١	الودائع الزمنية والإدخارية
١٩٤٠٣٦	١٨٧٦٦١	١٩٩٦٦٤	١٨٢٢١١	١٥٧١٣٦	الودائع الأخرى شبه النقدية:
١٦٠٩٨٩	١٥٧٤١٤	١٧٠٥٦٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	الودائع بالعملة الأجنبية
١٦٢٨٤	١٤٠٢٨	١٢٨١٢	٩٨٤٩	٨٣٦٥	مقابل اعتمادات مستندية
١٤	٧٠	٣٥	١٠	١٠	عمليات إعادة الشراء (ريبو)
١٦٧٤٩	١٦١٥٠	١٦٢٥٥	١٢٩٥٨	١٢٣٢٦	التحويلات القائمة
ثانياً : حسب القطاع					
١٢٥٦٣٠٨	١٢٢١٨٣٨	١١٠٣٢١٦	٩٩٨٢٥٥	٨٩٠٢٤٤	القطاع الخاص
٣٤٨٤٥٩	٣٥٣٧٤٠	٢٩٨٧٦٤	٢٦٢٣٥٤	٢١٣٣٩٠	القطاع العام
ثالثاً : حسب العملة					
١٤٤٣٧٧٨	١٤١٨١٦٥	١٢٣١٤١٨	١١٠١٢١٤	٩٦٧١٩٩	الودائع بالعملة المحلية
١٦٠٩٨٩	١٥٧٤١٤	١٧٠٥٦٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	الودائع بالعملة الأجنبية
١٦٠٤٧٦٨	١٥٧٥٥٧٩	١٤٠١٩٨٠	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤	إجمالي الودائع المصرفية

رسم بياني رقم ٤-٢ : معدلات نمو الودائع المصرفية



رسم بياني رقم ٤-١ : الودائع حسب العملة





مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٧ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في العام السابق، كما استمر نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥م عند مستوى العام السابق البالغ نحو ١٠,٠ في المئة.

مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصومة، واستثمارات) في عام ٢٠١٥م بنسبة ١٠,٥ في المئة (١٤٢,٤ مليار ريال) ليبلغ ١٤٩٩,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٣ في المئة (١٣٧,٣ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام ٢٠١٥م نسبة ٩٣,٥ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٨٦,٢ في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام ٢٠١٥م بنسبة ٩,٢ في المئة (١١٥,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧١,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٨ في المئة (١٣٢,٦ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٥م نسبة ٨٥,٥ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٧٩,٧ في المئة نهاية في العام السابق.

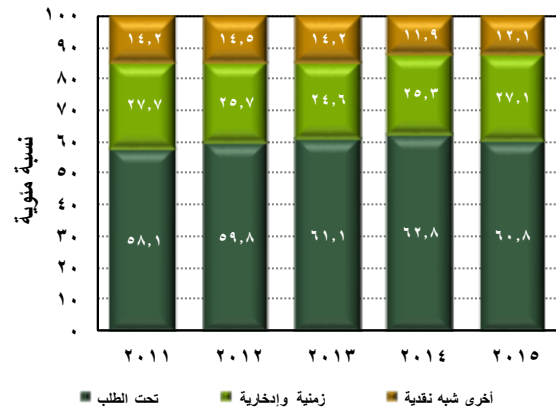
أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة واستثمارات في أوراق مالية حكومية)، فقد ارتفعت في عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٦,٣ في المئة (٢٦ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٢٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٥ في المئة (٥,٢ مليار ريال) في العام السابق. وطرأت الزيادة في جانب الاستثمارات في أوراق مالية حكومية في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٦٢,٢ في المئة (٣٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,١ في المئة (٣,٥ مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل انخفضت القروض للمؤسسات العامة في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ١٥,٣ في المئة (٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ٣٨,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (١,٦ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت المطلوبات من القطاع العام في نهاية عام ٢٠١٥م نسبة ٧,٨ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٦,٣ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٣، والرسمان البيانيان رقم ٤-٤، ورقم ٤-٥).

السابق، وزاد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥م إلى ١٢,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١١,٩ في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم ٤-٣).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٨ في المئة (٣٤,٥ مليار ريال) إلى ١٢٥٦,٣ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٠,٨ في المئة (١١٨,٦ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته ٧٨,٣ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٧,٥ في المئة في نهاية العام السابق. وانخفضت ودائع القطاع العام في عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٥ في المئة (٥,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٤ في المئة (٥٥,٠ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك انخفض نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من ٢٢,٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ٢١,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٨ في المئة (٢٥,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٤٤٣,٨ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١٥,٢ في المئة (١٨٦,٨ مليار ريال) في العام السابق، واستمر نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥م عند مستواه في العام السابق بنحو ٩٠,٠ في المئة. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة ٢,٣ في المئة (٣,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٦١ مليار ريال،

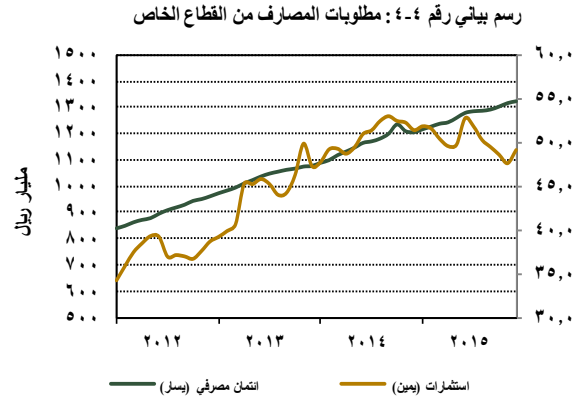
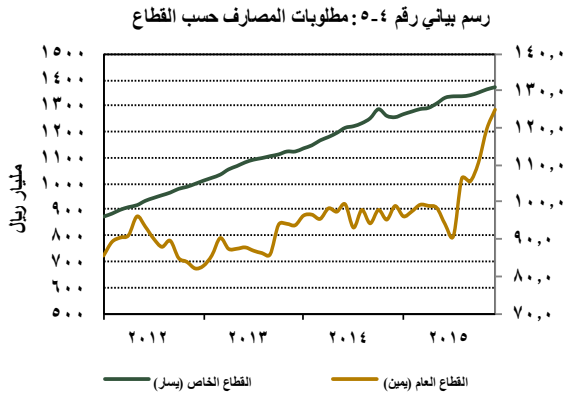
رسم بياني رقم ٤-٣: مكونات الودائع المصرفية





جدول رقم ٤-٣ : مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام
(نهاية الفترة)

٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		
النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	النصيب المنوي للمجموع	المبلغ	
٩١,٥	١٣٧١٩٢٥	٩٢,٥	١٢٥٦٢١٠	٩٢,١	١١٢٣٦٤٥	المطلوبات على القطاع الخاص
٨٨,٢	١٣٢٢٨٠٩	٨٨,٨	١٢٠٤٨٣١	٨٨,٢	١٠٧٦٣٩٣	الائتمان المصرفي
٨٧,٢	١٣٠٨١٩٩	٨٨,٠	١١٩٤٥٢٠	٨٧,٣	١٠٦٥٥٣٣	قروض وسلف
١,٠	١٤٦١١	٠,٨	١٠٣١١	٠,٩	١٠٨٦٠	كمبيالات مخصصة
٣,٣	٤٩١١٦	٣,٨	٥١٣٨٠	٣,٩	٤٧٢٥٢	استثمارات في أوراق مالية خاصة
٨,٣	١٢٤٩٧٧	٧,٣	٩٨٩٤٩	٧,٧	٩٣٧٥٥	المطلوبات على القطاع العام
٢,٦	٣٨٨٢٠	٣,٤	٤٥٨١٦	٣,٦	٤٤١٢٧	الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة
٥,٧	٨٦١٥٨	٣,٩	٥٣١٣٤	٤,١	٤٩٦٢٨	سندات حكومية
٠,٢	٢٩٠٤	٠,٢	٢٢٥٤	٠,٢	٢٧٤٠	مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية
١٠٠,٠	١٤٩٩٨٠٦	١٠٠,٠	١٣٥٧٤١٣	١٠٠,٠	١٢٢٠١٤١	المجموع



السابق. وارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من ٣ سنوات) بنسبة ١١,١ في المئة (٤٣,٤ مليار ريال) ليلبلغ ٤٣٥,٠ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ٢٨,٣ في المئة (٨٦,٣ مليار ريال) في العام السابق.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٥م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢٧,١ في المئة (٢٢,٦

الائتمان المصرفي حسب الأجل

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام ٢٠١٥م بنسبة ١٠,٣ في المئة (٦٣,٩ مليار ريال) ليلبلغ ٦٨٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (١٨ مليار ريال) في العام السابق. وزاد الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى ٣ سنوات) في عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٦ في المئة (٣,٧ مليار ريال) ليلبلغ ٢٤١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٢ في المئة (٢٥,٨ مليار ريال) في العام



مقارنة بارتفاع نسبته ٢٦,١ في المئة في العام السابق. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات ليبلغ ٤٢,٧ مليار ريال، أي بانخفاض نسبته ١,٤ في المئة (٦,٠ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,١ في المئة في العام السابق، (جدول رقم ٤-٤، والرسم البياني رقم ٤-٦).

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف أعلى مستوى لها لتصل إلى ٣٣٧,٣ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م، مقارنة بنحو ٣٢٢,٨ مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة. وطرأت معظم الزيادة في القروض الاستهلاكية التي ارتفعت بنسبة ٤,٥ في المئة (١٤ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٧,١ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة (٢٥,٢ مليار ريال) في العام السابق. وباستعراض مكونات هذه القروض، يلاحظ ارتفاع القروض لأغراض أخرى بنسبة ٣,٨ في المئة (٩,٤ مليار ريال) لتبلغ ٢٥٤,٨ مليار ريال، ممثلة ما نسبته ٧٧,٩ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٧,٢ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت القروض الممنوحة لأغراض ترميم وتحسين العقارات بنسبة ٤٤,٦ في المئة (١١,٤ مليار ريال) لتبلغ ٣٧ مليار ريال، أي ما نسبته ١١,٣

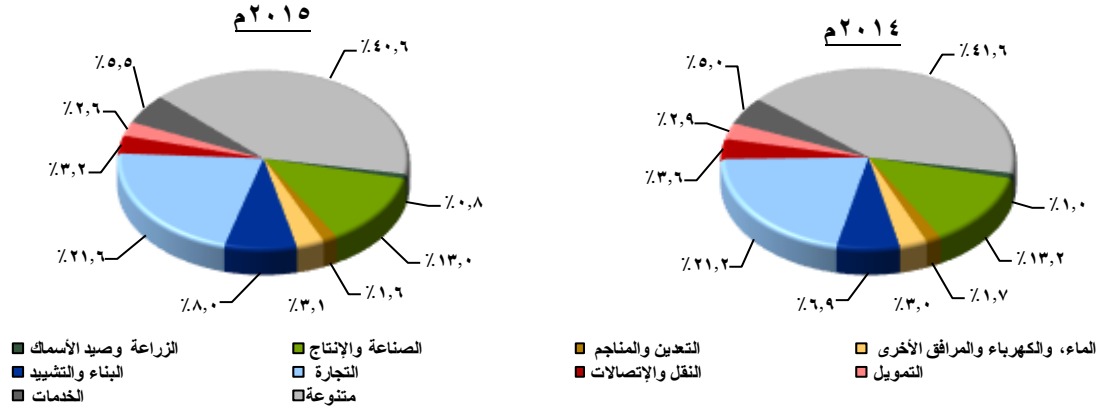
مليار ريال) ليبلغ ١٠٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الخدمات بنسبة ٢٠,٥ في المئة (١٢,٤ مليار ريال) ليبلغ ٧٢,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٧ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١٢,١ في المئة (٤,٤ مليار ريال) ليبلغ ٤٠,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة في العام السابق. كما توسع الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة ١١,٧ في المئة (٢٩,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٨٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج ارتفاعاً نسبته ٨,٩ في المئة (١٤,١ مليار ريال) ليبلغ ١٧٢,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٤ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٤,٥ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ليبلغ ٢١,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,١ في المئة في العام السابق. وفي المقابل، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك انخفاضاً نسبته ٤,٣ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليبلغ ١١,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٦ في المئة في العام السابق. كما انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ٣,٧ في المئة (١,٣ مليار ريال) ليبلغ ٣٣,٩ مليار ريال،

جدول رقم ٤-٤ : الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

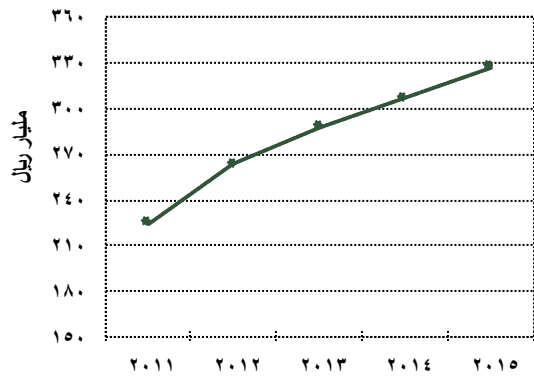
	٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣	
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ
الزراعة وصيد الأسماك	٠,٨	١١٠٨٠	١,٠	١١٥٧٣	١,١	١٢٠٠١
الصناعة والإنتاج	١٣,٠	١٧٢٤٩٨	١٣,٢	١٥٨٤٤١	١٣,٠	١٣٩٧٦٤
التعدين والمناجم	١,٦	٢١٢٠٥	١,٧	٢٠٢٨٧	١,٥	١٦٣٤٨
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	٣,١	٤٠٤٨٥	٣,٠	٣٦١٠٢	٣,٢	٣٤٣١٥
البناء والتشييد	٨,٠	١٠٥٨٣٤	٦,٩	٨٣٢٥٩	٧,١	٧٦٥٥٥
التجارة	٢١,٦	٢٨٥٤٩٢	٢١,٢	٢٥٥٦٤٥	٢١,٨	٢٣٤٧٦٨
النقل والاتصالات	٣,٢	٤٢٦٥٥	٣,٦	٤٣٢٦٣	٣,٥	٣٧٩٢٤
التمويل	٢,٦	٣٣٨٩٠	٢,٩	٣٥١٩٦	٢,٦	٢٧٩١٥
الخدمات	٥,٥	٧٢٧٠٩	٥,٠	٦٠٣٢٥	٥,٩	٦٤٠٠٤
نشاطات أخرى متنوعة	٤٠,٦	٥٣٦٩٦١	٤١,٦	٥٠٠٧٣٩	٤٠,٢	٤٣٢٧٩٩
المجموع	١٠٠,٠	١٣٢٢٨٠٩	١٠٠,٠	١٢٠٤٨٣١	١٠٠,٠	١٠٧٦٣٩٣



رسم بياني رقم ٤-٦: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي



رسم بياني رقم ٤-٧: إجمالي القروض الاستهلاكية



في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٠,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت قروض بطاقات الائتمان في عام ٢٠١٥ بمقدار ٥,٦ في المئة (٥٤٦ مليون ريال) لتبلغ ١٠,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال) في العام السابق. بينما انخفض الائتمان الممنوح لأغراض شراء سيارات ووسائل نقل شخصية بنسبة ١٨,٣ في المئة (٦,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٩,٣ مليار ريال، أي ما نسبته ٩,٠ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بنمو نسبته ٢٦,٥ في المئة (٧,٥ مليار ريال) في العام السابق. (جدول رقم ٤-٥، والرسم البياني رقم ٤-٧).

جدول رقم ٤-٥: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية							
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث و سلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع
٢٠١١	١٤١٣٤	٢١٧٠٥	---	---	---	---	١٨٨٩٣٧	٢٢٤٧٧٥
٢٠١٢	١٨٠٥٠	٢٤٠٨٨	---	---	---	---	٢٢١٠٥٥	٢٦٣١٩٣
٢٠١٣	٢١٣٠٠	٢٨٣٦٤	---	---	---	---	٢٣٨٢٢٦	٢٨٧٨٩٠
٢٠١٤	٢٥٦٠٤	٣٥٨٨٠	٥٤٥٥	٤١٤	٢٤٦	١٠٣	٢٤٥٣٩٨	٣١٣١٠٠
٢٠١٥	٣٧٠٢١	٢٩٣٢٠	٤٩١٢	٦٣٧	٣١٢	٨٥	٢٥٤٧٨٩	٣٢٧٠٧٦

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل بالهامش بغرض المتاجرة بالاسهم.

** تشمل فيزا وماستر كارد وأمريكان إكسپريس وأخرى.

*** قبل عام ٢٠١٤ م بنود كل من أثاث و سلع معمرة، تعليم، الرعاية الصحية، سياحة وسفر تدرج تحت بند أخرى.



القروض العقارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام ٢٠١٥م، لتبلغ حوالي ١٨٦,٥ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١٧,٣ في المئة (٢٧,٥ مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته ٣٢,٨ في المئة (٣٩,٢ مليار ريال) في العام السابق، وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً نسبته ٨,٥ في المئة (٨ مليار ريال) لتبلغ ١٠٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٤,٠ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٥٤,٨ في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٠,١ في المئة (١٩,٥ مليار ريال) لتبلغ ٨٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣١,٠ في المئة (١٥,٣ مليار ريال) في العام السابق. (جدول رقم ٤ - ب).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى ارتفاع عددها بين المصارف المحلية بالتحالف مع المصارف الخارجية في عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٢,١ في المئة لتبلغ ٤٦٩ قرصاً، وكذلك ارتفعت لغير المقيمين بنسبة ٢٢,٦ في المئة لتبلغ ٦٥ قرصاً، وارتفع إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٢ في المئة لتبلغ ١٣٤ مليار ريال، وارتفعت أيضاً قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة ٤٦,٣ في المئة لتبلغ ١٢ مليار ريال.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٥,٩ في المئة (٦٥,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٣١٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٩,٤ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) في العام السابق.

وانخفضت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٢ في المئة (١,١ مليار ريال) لتبلغ ٩١,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,٠ في المئة (١٧,٩ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤ - ٦، والرسمان البيانيان رقم ٤-٨، ورقم ٤-٩).

ونتيجة لهذه التطورات زاد صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في عام ٢٠١٥م بنسبة ٤١,٥ في المئة (٦٦,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٩ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) في العام السابق.

احتياطيات المصارف التجارية

انخفضت احتياطيات المصارف (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام ٢٠١٥م بحوالي ٦٦,٨ مليار ريال، أو بنسبة ٣١,٤ في المئة لتبلغ في نهاية العام ١٤٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره ١٢,٧ مليار ريال، أو ما نسبته ٦,٣ في المئة في العام السابق. وقد جاء معظم

جدول رقم ٤-ب : القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
٢٠١١	٤٢٣١٤	٢٧٨٩٧	٧٠٢١١
٢٠١٢	٥٣٥٧٦	٣٤٤٤٨	٨٨٠٢٤
٢٠١٣	٧٠٣٣٤	٤٩٤١٩	١١٩٧٥٣
٢٠١٤	٩٤٢٤١	٦٤٧٤٣	١٥٨٩٨٤
٢٠١٥	١٠٢٢٠٧	٨٤٢٥٧	١٨٦٤٦٤



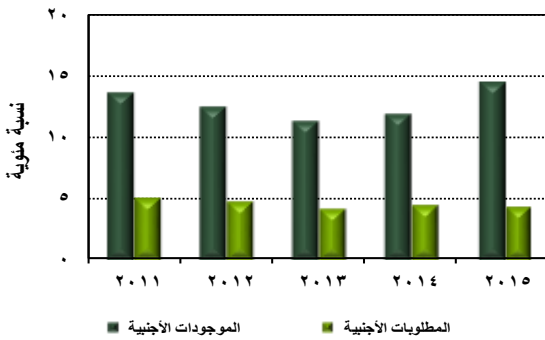
المؤسسة التي انخفضت من ٤٧٢ مليون ريال إلى ٣١٧ مليون ريال، أي بنسبة ٣٣,٠ في المئة (١٥٦ مليون ريال)، بينما زادت الودائع النظامية لدى المؤسسة بنسبة ٦,١ في المئة (٥,٦ مليار ريال) لتبلغ ٩٧,٥ مليار ريال. وفي المقابل،

الانخفاض من انخفاض الودائع الأخرى لدى المؤسسة التي انخفضت من ٩٣,٦ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٩,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م، أي بنسبة ٧٩,٦ في المئة (٧٤,٥ مليار ريال)، وكذلك الودائع الجارية لدى

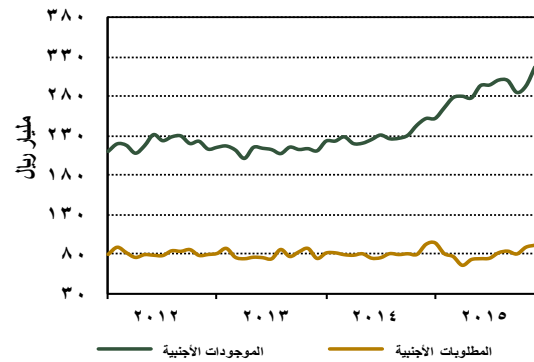
جدول رقم ٦-٤ : الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)

التغير		المبلغ			
٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٥	٢٠١٤
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ		
الموجودات الأجنبية					
١٢١,١	٤٥٥٠٦	٥٤,٢	١٣٢٠٨	٨٣٠٩٢	٣٧٥٨٦
٨,١	٣٣٢٠	١٥,١-	٧٢٩٩-	٤٤٤٩٣	٤١١٧٤
١٩,٩	٢٣١٣	١,٥-	١٨٠-	١٣٩٣٦	١١٦٢٢
٨,٧	١٣٩٥٨	٢٧,٩	٣٥١٩٣	١٧٥١٨٨	١٦١٢٣١
٢٥,٩	٦٥٠٩٧	١٩,٤	٤٠٩٢٢	٣١٦٧١٠	٢٥١٦١٣
المطلوبات الأجنبية					
٧,١-	٣٧١٧-	١٧,٣	٧٧٣٨	٤٨٧٤٣	٥٢٤٦٠
٠,٠	٢	١٦٣,٩	١٠٦٤٢	١٧١٣٩	١٧١٣٨
١١,٥	٢٦١٠	٢,٢-	٥٠٩-	٢٥٢٩٠	٢٢٦٧٩
١,٢-	١١٠٥-	٢٤,٠	١٧٨٧١	٩١١٧١	٩٢٢٧٧
٤١,٥	٦٦٢٠٢	١٦,٩	٢٣٠٥٠	٢٢٥٥٣٨	١٥٩٣٣٦

رسم بياني رقم ٩-٤ : نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف



رسم بياني رقم ٨-٤ : الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف





بنحو ٢٣٨,٣ مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ١,٨ في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسية في تسجيل أدونات مؤسسة النقد بحوالي ٨٩,٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٣٨,٣ في المئة من إجمالي الموارد، بالإضافة إلى السحب من النقد واحتياطيات السيولة لدى مؤسسة النقد بحوالي ٦٦,٨ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٨,٥ في المئة من إجمالي الموارد، وارتفع أيضاً كل من الودائع المصرفية، والقاعدة الرأسمالية بحوالي ٢٩,٢ و ٢٥,٤ مليار ريال، أي ما نسبته ١٢,٥ و ١٠,٨ في المئة من الإجمالي على التوالي، وكذلك ارتفع صافي المطلوبات الأخرى بنحو ١٦ مليار ريال، أي ما نسبته ٦,٨ في المئة، كما تم تسديد جزء من انتمان للقطاع العام بحوالي ٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٣,٠ في المئة من إجمالي الموارد.

واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام ٢٠١٥م لزيادة كل من المطلوبات من القطاع الخاص بنحو ١١٥,٧ مليار ريال أي ما نسبته ٤٩,٤ في المئة من الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة صافي المطلوبات الأجنبية بحوالي ٦٦,٢ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٨,٣ في المئة من الإجمالي، كما زادت الاستثمارات في سندات حكومية وشبه حكومية بحوالي ٣٣ مليار ريال، أي ما نسبته ١٤,١ في المئة من الإجمالي، كما تم تسديد أدوات في سوق النقد بنحو ١٩,٢

ارتفع النقد في صناديق المصارف بنحو ٢,٣ مليار ريال ليبلغ ٢٩,٤ مليار ريال (جدول رقم ٤-٧).

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف في عام ٢٠١٥م بحوالي ٢٢,٩ مليار ريال، أي بنسبة ٩,٢ في المئة ليلعب ٢٧١,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره ٢٢,٣ مليار ريال، ونسبته ٩,٩ في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من ١٥,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٦,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥م، وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من نحو ١١,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٢,٣ في المئة في نهاية عام ٢٠١٥م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ١٨,١ في المئة وهي أكثر من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول رقم ٤-٨).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في عام ٢٠١٥م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام ٢٠١٥م حوالي ٢٣٤,١ مليار ريال، مقارنة

جدول رقم ٤-٧: احتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
النقد في الصندوق	٢٩٣٨٣	٢٧١١٥	٢٣٢١٩	١٩٦٦٦	١٩٩١٧
ودائع لدى مؤسسة النقد:					
ودائع جارية	٣١٧	٤٧٢	١٧٣	١٦١	١٨٠
ودائع نظامية	٩٧٤٦٧	٩١٨٧٩	٨١٠٨٥	٧٠٠٠٥	٦٢٢٥٣
ودائع أخرى	١٩٠٧١	٩٣٦٠٧	٩٥٨٨٩	١٢٧٦٢٣	٩٦٨٢٥
احتياطيات المصارف	١٤٦٢٣٨	٢١٣٠٧٣	٢٠٠٣٦٦	٢١٧٤٥٥	١٧٩١٧٤
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	١,٨٣	١,٧٢	١,٦٦	١,٥٦	١,٨٠
ودائع لدى مؤسسة النقد:					
ودائع جارية	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
ودائع نظامية	٦,٠٧	٥,٨٣	٥,٧٨	٥,٥٥	٥,٦٤
ودائع أخرى	١,١٩	٥,٩٤	٦,٨٤	١٠,١٢	٨,٧٧
احتياطيات المصارف	٩,١١	١٣,٥٢	١٤,٢٩	١٧,٢٥	١٦,٢٣



جدول رقم ٨-٤ : رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
رأس المال والاحتياطيات	٢٧٠٩٦٤	٢٤٨١١١	٢٢٥٨٥٥	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	١٦,٩	١٥,٧	١٦,١	١٦,٦	١٧,٢
إجمالي الموجودات	١٢,٣	١١,٦	١١,٩	١٢,١	١٢,٣
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	١٨,١	١٧,٩	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٦

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام ٢٠١٥م خمسة وعشرين مصرفاً (٢٣ عاملة، ٢ مرخصة) بما في ذلك فروع مصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ ١٩٨٩ فرعاً من خلال تشغيل ٧٧ فرعاً جديداً في مختلف مناطق المملكة. وفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد ٦١١ فرعاً، أي ما نسبته ٣٠,٧ في المئة من الإجمالي، ومنطقة

مليار ريال، أي ما نسبته ٨,٢ في المئة من إجمالي الموارد. (جدول رقم ٩-٤).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام ٢٠١٥م نحو ٤٢,٧ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة ٤٠,٢ مليار ريال، التي ارتفعت بنسبة ١٢,٥ في المئة عن أرباح عام ٢٠١٣م.

جدول رقم ٩-٤ : الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام ٢٠١٥

(مليار ريال)

النصيب المنوي	المبلغ	الاستخدامات	النصيب المنوي	المبلغ	المصادر
٤٩,٤	١١٥,٧	مطلوبات من القطاع الخاص	٣٨,٣	٨٩,٧	تسييل أذونات مؤسسة النقد
٢٨,٣	٦٦,٢	صافي المطلوبات الأجنبية	٢٨,٥	٦٦,٨	نقد واحتياطيات السيولة
١٤,١	٣٣,٠	استثمارات في سندات حكومية	١٢,٥	٢٩,٢	الودائع المصرفية
٨,٢	١٩,٢	تسديد أدوات في سوق النقد	١٠,٨	٢٥,٤	القاعدة الرأسمالية
			٣,٠	٧,٠	تسديد جزء من الائتمان للقطاع العام
			٦,٨	١٦,٠	صافي المطلوبات أخرى
١٠٠,٠	٢٣٤,١	الاجمالي	١٠٠,٠	٢٣٤,١	الاجمالي



٥٤١,٧ مليار ريال. كما انخفض متوسط قيمة الشيك في عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٦ في المئة، من ١٠٧٣١٧ ريال في عام ٢٠١٤م إلى ٩٤٨٢٥ ريال في عام ٢٠١٥م.

وبشكل عام انخفض عدد الشيكات التجارية والشخصية المنفذة في عام ٢٠١٥م من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسية في المملكة، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة ٦,٦ في المئة ليبلغ ٢,١ مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة ٤,٥ في المئة ليبلغ ١,٦ مليون شيك، وفي غرفة جدة بنسبة ٦,٦ في المئة ليبلغ ١,٣ مليون شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة ٧,٤ في المئة ليبلغ ١٣٣,٨ ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة ٥,٩ في المئة ليبلغ ٢٢٦,٩ ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة ٠,٢ في المئة ليبلغ ١٣١,٢ ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ ٤١,٨ ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ ٣٥ ألف شيك. وفي المقابل، ارتفع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تم مقاصتها ألياً في غرفة أبها بنسبة ٢٢,٣ في المئة ليبلغ ١٧٧,٨ ألف شيك (رسم بياني رقم ٤-١٠).

ثانياً: مدى (MADA)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) خلال عام ٢٠١٥م نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة ١١,٠ في المئة لتبلغ ١٧٢٢٣ جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٨ في

مكة المكرمة بعدد ٤٢٩ فرعاً، أي ما نسبته ٢١,٦ في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد ٣٨٤ فرعاً، أي ما نسبته ١٩,٣ في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد ١٢٠ فرعاً، أي ما نسبته ٦,٠ في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم ١١٨ فرعاً، أي ما نسبته ٥,٩ في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة ٩٨ فرعاً، أي ما نسبته ٤,٩ في المئة من الإجمالي (جدول رقم ٤ - ١٠).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٤,٢ في المئة ليبلغ ٤٩٥٦٣ موظفاً وموظفة. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكور- إناث) حوالي ٩٠,٢ في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي ٤٤٦٨٨ موظفاً وموظفة. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي ٧٧,٦ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ٩,٧ في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي ١٢,٥ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ٠,١ في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام ٢٠١٥م أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٢ في المئة، بانخفاض مقداره ٣١٢,٢ ألف شيك، أما بالنسبة لقيمتها فقد انخفضت بنسبة ١٦,٢ في المئة إلى

جدول رقم ٤-١٠: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية
(نهاية الفترة)

الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع	
٢٠١١	٤٩٣	٣٧٢	٧٥	٣٠٩	١٠٤	١٠٢	٤٠	٣٢	١٤	٢٠	٣٧	٢٢	٢٦	١٦٤٦
٢٠١٢	٥٠٦	٣٨٤	٧٨	٣٢٠	١٠٧	١٠٦	٤٢	٣٢	١٤	٢١	٣٨	٢٣	٢٥	١٦٩٦
٢٠١٣	٥٣٥	٣٩٤	٨٤	٣٣١	١١٠	١١١	٤٢	٣٥	١٣	٢٣	٤١	٢٣	٢٦	١٧٦٨
٢٠١٤	٥٨٦	٤١٢	٩٤	٣٦٦	١١٤	١١٧	٤٧	٣٩	١٥	٢٤	٤٧	٢٤	٢٦	١٩١٢
٢٠١٥	٦١١	٤٢٩	٩٨	٣٨٤	١١٨	١٢٠	٤٨	٤٠	١٥	٢٥	٥٠	٢٥	٢٦	١٩٨٩

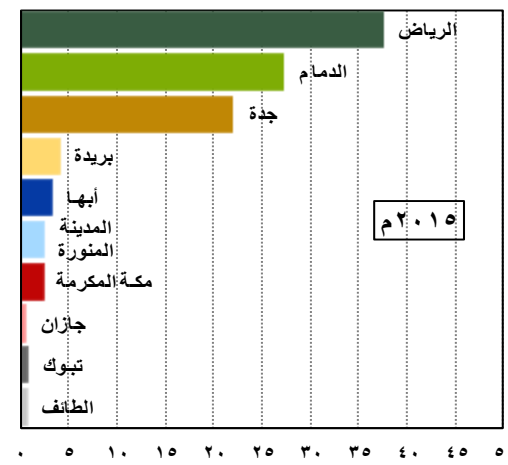
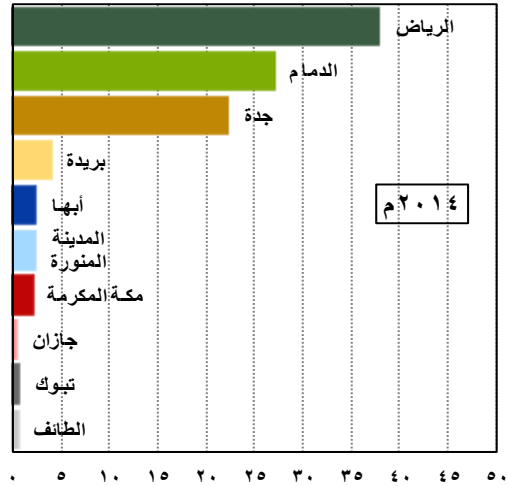


مدى (MADA) بنسبة ١٩,٥ في المئة لتبلغ ٤٣٤,٧ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٠ في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد زادت بنسبة ١٨,٢ في المئة لتبلغ ١,١ مليار عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ١٦,٣ في المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة ٤,٦ في المئة إلى ٣٤٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٤ في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة ١٩,٠ في المئة ليبلغ ١٨٢٣ مليون عملية، وزاد إجمالي السحب النقدي بنسبة ٧,٦ في المئة ليبلغ ٧٧٦,٧ مليار ريال (جدول رقم ٤-١١)، والرسم البياني رقم ٤-١١).

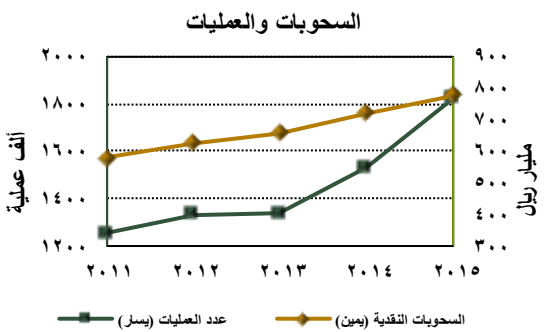
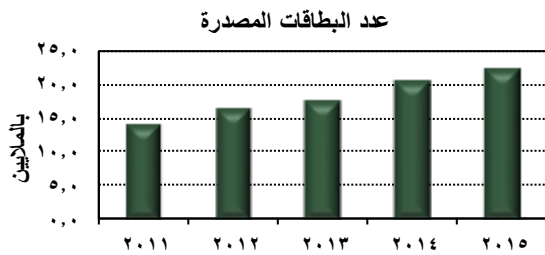
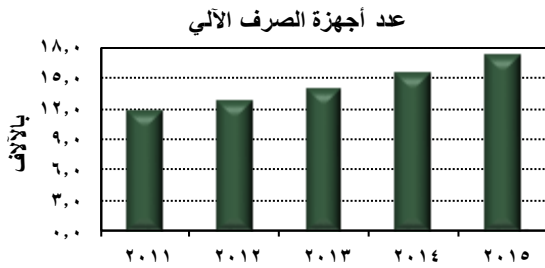
المنته في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة ٩,٣ في المئة لتبلغ حوالي ٢٢,٥ مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته ١٥,٤ في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر مدى (MADA) في عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٠,٣ في المئة لتبلغ ٧٥٤ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٤ في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال

رسم بياني رقم ٤-١٠: النصيب المئوي لشبكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن



رسم بياني رقم ٤-١١: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

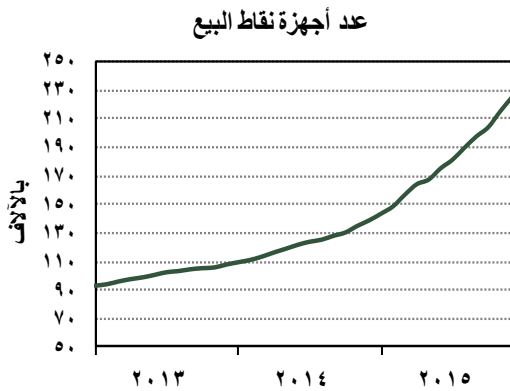




جدول رقم ٤-١١ : إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي		عدد البطاقات المصدرة		عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	مدي	المصارف	المجموع	مدي	المصارف	المجموع	المصارف	مدي
٢٠١١	١١٧٦٦	١٤٢٦١٩٩٣	٤٨٦	٧٦٩	١٢٥٥	٢٧٠٥٩٣	٣٠٧٦٧٦	٥٧٨٢٦٩	٣٠٧٦٧٦	٢٧٠٥٩٣
٢٠١٢	١٢٧١٢	١٦٤٤٠٢٥٨	٥٣٣	٨٠٠	١٣٣٣	٣٠١٤٧٣	٣٢٤٢٨١	٦٢٥٧٥٤	٣٢٤٢٨١	٣٠١٤٧٣
٢٠١٣	١٣٨٨٣	١٧٨١٠٦٥٣	٥٥٨	٧٧٧	١٣٣٦	٣٢٤٥٦٧	٣٣٣٨١٠	٦٥٨٣٧٧	٣٣٣٨١٠	٣٢٤٥٦٧
٢٠١٤	١٥٥١٦	٢٠٥٥٠٢٧٤	٦٢٧	٩٠٤	١٥٣٢	٣٦٣٦٦٨	٣٥٨٣٧٣	٧٢٢٠٤١	٣٥٨٣٧٣	٣٦٣٦٦٨
٢٠١٥	١٧٢٢٣	٢٢٤٥٩٢٧٥	٧٥٤	١٠٦٩	١٨٢٣	٤٣٤٦٩٤	٣٤٢٠٢٣	٧٧٦٧١٦	٣٤٢٠٢٣	٤٣٤٦٩٤

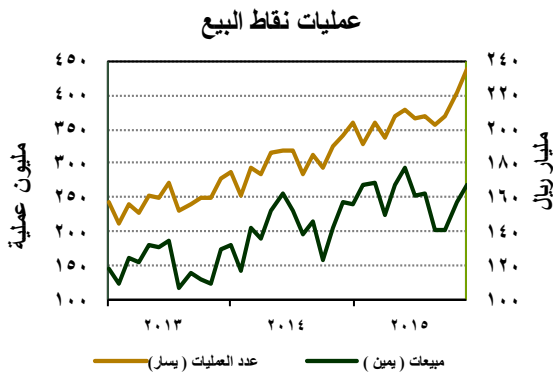
رسم بياني رقم ٤-١٢



وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام ٢٠١٥م بنسبة ٦٢,٤ في المئة ليبلغ ٢٢٥٣٧٢ جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٨,٨ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٢٢,٣ في المئة لتبلغ ٤٤٣ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٣,٣ في المئة في العام السابق. كذلك ارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ١٢,٨ في المئة لتبلغ ١٩١,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-١٢، والرسم البياني رقم ٤-١٢)، وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات مدى وتعزيز الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة، وتأكيد الاستمرارية في الإنجازات التي حققتها مدى.

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٦,٣ في المئة لتبلغ ٨١,٥ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٤ في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء الفردية والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بنسبة ٣١,٩ في المئة ليبلغ ٨ مليون عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة ٣,١ في المئة لتبلغ ٣٣٤٩ مليار ريال.





جدول رقم ٤-١٢ : إحصاءات نقاط البيع

عدد الأجهزة	عدد العمليات (مليون عملية)	مبيعات (مليون ريال)	السنوات
٨٨٧٩٣	١٩٠	٩٨٩٠٥	٢٠١١
٩٢٥٣٨	٢٣٨	١٢٢٢٢٦	٢٠١٢
١٠٧٧٦٣	٢٩٤	١٤٤٣٢٧	٢٠١٣
١٣٨٧٧٩	٣٦٣	١٦٩٩٢٨	٢٠١٤
٢٢٥٣٧٢	٤٤٣	١٩١٦٦٦	٢٠١٥

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

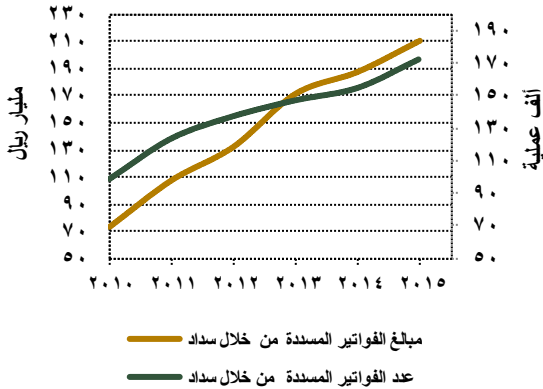
بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام ٢٠١٥م ١٤٥ مفوتراً من قطاعات مختلفة منها الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان وغيرها، وكذلك بلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام ١٦ مصرفاً، وتم الاتفاق مع ثلاثة مصارف أخرى للارتباط، وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال عام ٢٠١٥م نحو ١٧٢,٤ مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو ٢١٠,٣ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٥٤,٦ مليون عملية، بقيمة بلغت نحو ١٨٧,٣ مليار ريال في نهاية العام السابق (رسم بياني رقم ٤-١٤).

نشاط سوق المشتقات المالية

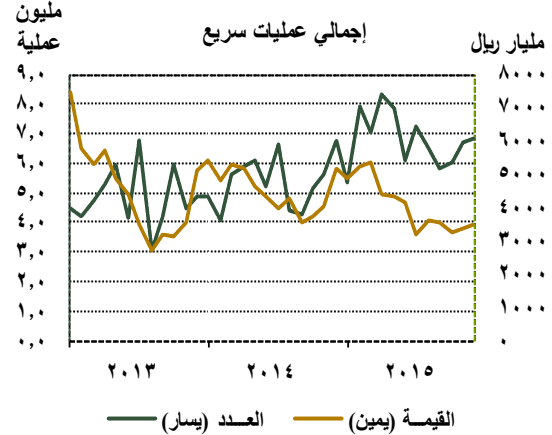
ارتفعت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام ٢٠١٥م بنحو ٩٧,٢ مليار ريال أي بنسبة ٦,٩ في المئة لتبلغ

وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة ٢٥,٣ في المئة ليبلغ ٧٠,٦ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ١٥,٢ في المئة لتبلغ ١٩٨٤ مليار ريال، وارتفع عدد العمليات الأخرى بنسبة ٤٣,٤ في المئة ليبلغ ٢,٣ مليون عملية، وانخفضت قيمتها بنسبة ٣٢,٠ في المئة لتبلغ حوالي ٢٣ مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بين المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٤,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٤٦٤ ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة ١١,٧ في المئة لتبلغ نحو ٤٣٤٥٠ مليار ريال. وانخفض عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة ٣٨,٧ في المئة ليبلغ حوالي ٧٢ ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٧,٠ في المئة لتبلغ نحو ٥٩ مليار ريال (جدول رقم ٤-١٣، وجدول رقم ٤-١٣ب، والرسم البياني رقم ٤-١٣).

رسم بياني رقم ٤-١٤ : عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال سداد



رسم بياني رقم ٤-١٣ : عمليات نظام سريع





جدول رقم ٤-١١٣ : عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى (٣)	المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)		
٢٠١١	٣٨٩٢١	٣٥٥٢	٤٢٤٧٣	٨٧	٢٧٣	٣٦٠	١٢٣٧	٤٤٠٧٠
٢٠١٢	٤٨٨٨٢	٤٣٤٩	٥٣٢٣١	١٢٩	٣٣٥	٤٦٤	١٢١٥	٥٤٩٠٩
٢٠١٣	٥٠٧٦٨	٥٢٩٠	٥٦٠٥٨	١١٢	٣٤٢	٤٥٤	١٤٥٦	٥٧٩٦٧
٢٠١٤	٥٦٣٧٥	٦٠٨٥	٦٢٤٥٩	١١٨	٣٧٤	٤٩٢	١٦٢٨	٦٤٥٨٠
٢٠١٥	٧٠٦٣٩	٨٠٢٣	٧٨٦٦٣	٧٢	٤٦٤	٥٣٧	٢٣٣٥	٨١٥٣٤

جدول رقم ٤-١٣ ب : مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى* (٣)	المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)		
٢٠١١	١١٥٩	٢٣٠٤	٣٤٦٤	٣٧	٥٠٨٩٥	٥٠٩٣٢	٥٨	٥٤٤٥٤
٢٠١٢	١٣٣٢	٢٧١٤	٤٠٤٦	٦١	٦١٢٩٠	٦١٣٥١	٢٢	٦٥٤٢٠
٢٠١٣	١٥٣٠	٣٠٤٠	٤٥٧٠	٤٩	٥٠٠١٣	٥٠٠٦٢	٢٧	٥٤٦٦٠
٢٠١٤	١٧٢٢	٣٤٥٧	٥١٧٩	٥١	٤٩١٩٦	٤٩٢٤٧	٣٤	٥٤٤٥٩
٢٠١٥	١٩٨٤	٣٣٤٩	٥٣٣٣	٥٩	٤٣٤٥٠	٤٣٥١٠	٢٣	٤٨٨٦٥

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بشكل منهجي وفعال، وتوفير المتطلبات النظامية التشغيلية لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي، وغيرها من المنتجات والخدمات التي شكلت في مجملها دعامة قوية لاستقرار القطاع المالي. ومضت سمة قدماً بتبني الفكرة التي أسست من أجلها كجهة معلوماتية انتمائية سعودية مستقلة في نهاية التسعينات، لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، ولتطوير قطاع المعلومات الانتمائية وخدماته المختلفة تمهيداً للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعاً للمعطيات الاقتصادية ورؤية صناع القرار المالي والاقتصادي.

واستمرت سمة خلال عام ٢٠١٥م في تطوير آلية عملها تقنياً ونظامياً وفق استراتيجيات محددة متمثلة بتوفير بنية أساسية معلوماتية فعالة تحسن القدرة على تقييم وإدارة المخاطر، حيث توفر سمة المعلومات الانتمائية اللازمة للوصول إلى صورة واضحة للمقترضين مما يساعد في

١٥٠٣,٦ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٤٠٦,٤ مليار ريال في نهاية العام السابق. وشكلت المشتقات المالية في نهاية عام ٢٠١٥م نسبة ٦٧,٥ في المئة من الحسابات النظامية (خارج المركز المالي الموحد)، مقارنة بنحو ٦٥,٨ في المئة في نهاية العام السابق.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام ٢٠١٥م توفير خدماتها لكافة الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، سواءً فيما يتعلق بمشروع نظام الأفراد (سمتي)، ومشروع نظام الشركات (سمتنا)، ومشروع نظام تقييم المنشآت المتوسطة والصغيرة، ومشروع نظام تأميني (قطاع التأمين)، ومشروع شبكي (نظام تسجيل الشيكات المرتجعة)، ومشروع (معرف الكيانات القانونية) الذي أقرت أهميته مجموعة العشرين بمبادرة من مجلس الاستقرار المالي ويهدف لمساعدة



كما قامت سمة خلال عام ٢٠١٥م بنشر الدليل الإجرائي وتوزيعه في مركز خدمة العملاء، من خلال حملة (اعرف حقوقك)، ومواقع الأعضاء لزيادة الوعي الائتماني لدى كافة شرائح المجتمع، والتواصل المباشر مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook – Twitter – YouTube).

تطورات تطبيق معيار بازل ٣ في المملكة العربية السعودية
استمراراً لجهود مؤسسة النقد العربي السعودي في حث المصارف التجارية على الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال على أساس المخاطر. فقد تم تطبيق معيار بازل ٣ فيما يتعلق بالدعم ١ المتعلقة بمخاطر الائتمان، والدعم ٢ الخاصة بعملية المراجعة الرقابية، والدعم ٣ للإفصاح عن البيانات المصرفية. ويتم تطبيق بازل ٣ تدريجياً حتى عام ٢٠١٩م، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية بدأت بشكل استباقي بتطبيق هذه المعايير منذ بداية عام ٢٠١٦م، ويعزى ذلك إلى متانة القطاع البنكي وملاءته المالية. وفيما يتعلق بمتطلبات المصارف المحلية والعالمية ذات الأهمية النظامية، فقد تم الانتهاء من إطار عمل متطلبات المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية، وتم إصدار اللائحة ذات الصلة وتم تطبيقها في بداية عام ٢٠١٦م بموجب تعميم المؤسسة في سبتمبر من عام ٢٠١٤م.

وأصدرت المؤسسة إطار تحديد متطلبات احتياطات رأس المال المضادة للتقلبات الدورية في عام ٢٠١٥م، كما بدأت المؤسسة في تطبيق ومراقبة نسبة كفاية رأس المال لمعيار بازل ٣ في شهر سبتمبر عام ٢٠١٥م.

عملية اتخاذ القرار وتحسين القدرة على تحليل مخاطر الائتمان، وتقييم الملاءة المالية للمقترضين.

وسعت سمة خلال عام ٢٠١٥م لتقديم خدمات القطاعين المصرفي والمالي، والوزارات والصناديق الحكومية، وقطاع الخدمات، وقطاع التجارة والصناعة، والقطاع العقاري، وقطاع التأجير، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي، وقطاع البتر وكيمويات، والقطاعات الأخرى التي تحتاج المعلومة الائتمانية عن العملاء. حيث تركز مهمة سمة في تقديم خدمات المعلومات الائتمانية والمنتجات ذات القيمة المضافة وفق أفضل المعايير العالية لتحقيق أعلى مستويات المهنية للقطاعات ذات العلاقة.

وقامت سمة خلال ٢٠١٥م ببناء مركز معلومات متطور بأعلى المواصفات العالمية (TIER IV) وذلك ضمن سعي سمة لاتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للتحقق من أن المعلومات التي استلمتها أو حصلت عليها قد تم تسجيلها وحفظها ومطابقتها ومعالجتها بشكل صحيح ودقيق، وتمت حمايتها ضد فقدان بما في ذلك اعتماد أنظمة حفظ نسخ احتياطية كافية ووضع خطط لاسترجاع المعلومات في حالات الطوارئ، علاوة على حمايتها من الدخول إليها أو استخدامها أو تعديلها أو الإفصاح عنها بشكل غير مصرح به وذلك تماشياً مع قواعد العمل التي أقرتها مؤسسة النقد.

ودشنت سمة خلال عام ٢٠١٥م إدارة خاصة بمعالجة الشكاوى وأقرتها مؤسسة النقد، تماشياً مع متطلبات اللائحة التنفيذية لنظام المعلومات الائتمانية.



شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة وكل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه "يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى وأن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة".

ب- العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية ٩٦٠٧ موظفاً بنهاية عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٩٥٥٩ موظفاً بنهاية عام ٢٠١٤م، أي بنسبة نمو طفيفة بلغت ٠,٥ في المئة. وشكل الموظفون السعوديون نسبة ٥٧,٤ في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٤م، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في نهاية عام ٢٠١٥م لتصل إلى ٦٢,٢ في المئة مقابل ٥٨,٩ في المئة بنهاية عام ٢٠١٤م، وفي المقابل انخفضت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى ٣٧,٨ في المئة مقابل ٤٣,٨ في المئة بنهاية عام ٢٠١٤م.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) كشهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقاً

قطاع التأمين

ضمن إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، حيث تم إصدار العديد من التعليمات والضوابط خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) التي تعزز نمو واستقرار هذا القطاع وتقلل المخاطر التي قد يتعرض لها. وتنتشر المؤسسة على موقعها على الإنترنت الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بقطاع التأمين في المملكة، وكذلك نشر معلومات عن سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل. ومن أبرز ما تحقق في عام ٢٠١٥م الآتي:

أولاً: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي لقطاع التأمين الصادرة حتى نهاية عام ٢٠١٥م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠١٥م لائحة حوكمة شركات التأمين ولائحة لجان المراجعة في شركات التأمين وإعادة التأمين. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة أربع عشرة لائحة حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين.
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين.
- لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- لائحة سياسة توزيع فائض عمليات التأمين.
- لائحة إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- لائحة تكاليف الإشراف والتفتيش.
- اللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين.
- اللائحة التنظيمية لوسطاء وكلاء التأمين.
- لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.
- الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- لائحة الاستثمار.
- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- لائحة متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد.

ثانياً: السعودية في قطاع التأمين

أ- القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودية:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة



السكان). وقد ارتفعت كثافة سوق التأمين من ٩٩٠,٧ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٤م إلى ١١٨٦,١ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٥م، أي بزيادة نسبتها ١٩,٧ في المئة (جدول رقم ٥-٣).

ج- إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها:

شكّل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ٨١,٦ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٥م. ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع التأمين طلباً، حيث شكّل ٥٢ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٥م، مقارنة بنسبة ٥١,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. ويحتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية من حيث الطلب مشكلاً ٢٩,٦ في المئة، وشكّلت أقساط التأمين على الحماية والادخار، وتأمين الطاقة، والتأمين البحري ما نسبته ٢,٨ في المئة، و١,٥ في المئة، و٢,٠ في المئة على التوالي (جدول رقم ٥-١).

د- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:

يُعرّف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكّل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته ٩٣ في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٥م. وسجل التأمين على المركبات أعلى معدل نمو في عام ٢٠١٥م من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة ٣٠,٤ في المئة، يليه تأمين الطاقة بنسبة ٢٨,٣ في المئة (جدول رقم ٥-١).

هـ- نسبة الاحتفاظ:

تُعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية (باستثناء تأمين الحماية والادخار) لشركات التأمين في السوق السعودية ٨٣ في المئة في عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٧٩,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي، اللذان يمثلان معاً نحو ٩٣ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل التأمين الجوي وتأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ

لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من شرائح الموظفين.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٥م أ- أداء السوق بشكل عام:

— شهد سوق التأمين في عام ٢٠١٥م نمواً في معظم مؤشراتته، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة ١٩,٧ في المئة، ليصل إلى ٣٦,٥ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ٢٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين، بالإضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني.

— ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل ٤٥,٢ في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة ١٩ في المئة ليبلغ ١٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة بنمو نسبته ٢٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٥-١).

— ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، بنسبة ٢٠,٧ في المئة ليبلغ ١٨,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م. وبذلك استمر التأمين الصحي كأكبر أنشطة التأمين في عام ٢٠١٥م، ويعود النمو الكبير في أقساط التأمين الصحي بشكل رئيس إلى تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على شرائح أكبر من المستفيدين من النظام.

— وسجل إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها ارتفاعاً نسبته ١٤,٥ في المئة ليبلغ ١٠٣٥,٧ مليون ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة مع ٩٠٤,٤ مليون ريال في عام ٢٠١٤م.

ب- عمق وكثافة سوق التأمين:

يُعرّف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٥م حوالي ١,٥ في المئة مقارنة مع ١,١ في المئة في عام ٢٠١٤م، علماً أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغ ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقارنة مع ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م، (جدول رقم ٥-٢).

وتُعرّف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد

جدول رقم ١-٥: مؤشرات التأمين

	٢٠١٥			٢٠١٤			٢٠١٣						
نوعية التأمين	نسبة صافي الأقساط من إجمالي المكتتب بها %	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي المكتتب بها %	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي المكتتب بها %	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)				
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأدوار الأخرى	٤٨,٢	٥٢٧,٣	٣,٠	١٠٩٣,١	٥٢,٣	٥٢٤,٦	٣,٥	١٠٧٩,٤	٤١,٦	٣٩١,٠	٣,٧	٩٤٠,٨	التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأدوار الأخرى
التأمين على المركبات	٩١,٨	٩٩١٢,٤	٢٩,٦	١٠٧٩٩,٢	٩٤,٧	٧٦٠١,٧	٢١,٣	٨٠٢٦,٢	٩٣,٩	٥٩٦٧,٠	٢٥,٢	٦٣٥٤,٧	التأمين على المركبات
التأمين على الممتلكات / الحريق	١٦,٨	٣٣٠,٣	٥,٤	١٩٦١,٩	١٦,٤	٣١٥٨	٦,٣	١٩٢٣,٢	١٦,٩	٢٨١,٦	٦,٦	١٦٦٤,٥	التأمين على الممتلكات / الحريق
التأمين البحري	٣٤,٣	٢٤٨,٩	٢,٠	٧٢٦,٢	٣١,٠	٢٥١,٥	٢,٧	٨١١,٤	٣٢,٦	٢٤١,٥	٢,٩	٧٤٠,٣	التأمين البحري
التأمين الجوي	٢,٠	٢,٩	٠,٤	١٤٦,٦	٢,٥	٣,٥	٠,٥	١٤٠,٤	٢,٥	٣,٦	٠,٦	١٤٤,٠	التأمين الجوي
تأمين الطاقة	٢,٠	١١,١	١,٥	٥٦٢,٦	٢,٠	٨,٧	١,٥	٤٤٢,٧	١,٦	٧,٥	١,٨	٤٥٦,٠	تأمين الطاقة
تأمين هندي	١٨,٠	٢١٦,٥	٣,٣	١٢٠٤,٠	١٤,٣	٢٠٤,٩	٤,٧	١٤٣٤,١	١٥,٠	١٨٠,٣	٤,٨	١١٩٩,٧	تأمين هندي
إجمالي التأمين العام	٦٨,٢	١١٢٤٩,٥	٤٥,٢	١٦٤٩٣,٨	٦٤,٦	٨٩٥٠,٢	٤٥,٥	١٣٨٥٧,٤	٦١,٥	٧٠٧٢,٧	٤٥,٦	١١٥٠٠,٠	إجمالي التأمين العام
إجمالي التأمين الصحي	٩٥,٩	١٨١٨٩,١	٥٢,٠	١٨٩٦٦,٨	٩٣,٢	١٤٦٥٤,٥	٥١,٦	١٥٧٢٠,٥	٨٨,٨	١١٤٥٦,٠	٥١,١	١٢٨٩٥,٠	إجمالي التأمين الصحي
إجمالي تأمين الحماية والأضرار	٨٠,٧	٨٣٥,٩	٢,٨	١٠٣٥,٧	٨٠,٧	٧٢٩,٦	٣,٠	٩٠٤,٤	٨٤,٥	٧١٤,٠	٣,٣	٨٤٤,٥	إجمالي تأمين الحماية والأضرار
الإجمالي	٨٣,٠	٣٠٢٧٤,٥	١٠٠,٠	٣٦٤٩٦,٣	٧٩,٨	٢٤٣٣٤,٢	١٠٠,٠	٣٠٤٨٢,٢	٧٦,٢	١٩٢٤٢,٦	١٠٠,٠	٢٥٢٣٩,٤	الإجمالي

* لا تدخل نسب الاحتفاظ التأمين العمومية والإضرار في نسبة الاحتفاظ الإجمالية.





جدول رقم ٢-٥ : نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
إجمالي التأمين العام	٠,٤١	٠,٧٨	٠,٥٠	٠,٨٧	٠,٦٨	٠,٩٥
إجمالي التأمين الصحي	٠,٤٦	٠,٨٧	٠,٥٦	٠,٩٨	٠,٧٨	١,١٠
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٦
الإجمالي	٠,٩٠	١,٧١	١,٠٩	١,٩٠	١,٥١	٢,١١

جدول رقم ٣-٥ : كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	التغير %
إجمالي التأمين العام	٢٩٠,٨	٣٠٨,٣	٣٩٣,٩	٤٥٠,٤	٥٣٦,٠	١٩,٠
إجمالي التأمين الصحي	٣٥٧,٨	٣٨٦,٥	٤٤١,٧	٥١٠,٩	٦١٦,٤	٢٠,٦
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٣٣,٤	٣٠,٤	٢٨,٩	٢٩,٤	٣٣,٧	١٤,٥
الإجمالي	٦٨٢,٠	٧٢٥,٢	٨٦٤,٥	٩٩٠,٧	١١٨٦,١	١٩,٧

المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام ٢٠١٥م. وتعكس هذه النسب المرتفعة التوزيع الأعلى نسبياً لأنشطة التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق.

وسجل نشاط التأمين الجوي في عام ٢٠١٥م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته ٦٢٢,٥ في المئة ليصل إلى ٥١,٣ مليون ريال مقارنة بنحو ٧,١ مليون ريال في العام السابق (جدول رقم ٥-٥).

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي سبق أن وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام ٢٠١٥م، ٣٥ شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين. إضافة إلى ٢١٣ شركة مهن حرة لمساندة خدمات التأمين (جدول رقم ٦-٥).

تقدر بنحو ٢ في المئة لكل منهما في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ١-٥).

و- العمولات المدفوعة للوسطاء وكلاء التأمين:

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء وكلاء التأمين ١,٣٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ١,٠٤ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو ٤٠,٥ في المئة و ٤٠,٧ في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م على التوالي (جدول رقم ٤-٥).

ز- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة ٢٠,٧ في المئة من ٢٠,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٤م إلى ٢٤,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي، ومطالبات تأمين المركبات نحو ٥٣,٥ في المئة ٣٠,٨ في



جدول رقم ٥-٤ : العولات المتكبدة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		نسبة التغير م ٢٠١٥-٢٠١٤
	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	٥,٢	٧٠,٩	٦,٩	٧١,٦	٧,٨	٧٦,٤	١,٠-
التأمين على المركبات	٣٧,٨	٥١٢,٤	٣١,٩	٣٣١,٩	٣٠,٦	٣٠٠,٢	٥٤,٤
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٧,٢	٩٧,٤	٨,٧	٩٠,٩	١٢,١	١١٨,٥	٧,٢
التأمين البحري	٣,٣	٤٤,٢	٥,٠	٥١,٥	٦,٣	٦١,٤	١٤,٢-
التأمين الجوي	٠,١	١,٠	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٥	٢٥,٠
التأمين على الطاقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
التأمين الهندسي	٤,٢	٥٦,٧	٤,٧	٤٩,٢	٧,١	٦٩,٧	١٥,٢
إجمالي التأمين العام	٥٧,٨	٧٨٢,٦	٥٧,٤	٥٩٥,٩	٦٤,٠	٦٢٦,٩	٣١,٣
إجمالي التأمين الصحي	٤٠,٧	٥٥١,٥	٤٠,٥	٤٢٠,٦	٣٣,٧	٣٣٠,٦	٣١,١
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	١,٥	٢٠,٨	٢,٢	٢٢,٥	٢,٣	٢٢,٥	٧,٦-
الإجمالي	١٠٠,٠	١٣٥٤,٩	١٠٠,٠	١٠٣٩,٠	١٠٠,٠	٩٧٩,٩	٣٠,٤

جدول رقم ٥-٥ : إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		نسبة التغير م ٢٠١٥-٢٠١٤
	%	مليون ريال	%	مليون ريال	%	مليون ريال	
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	٠,٨	٢٠٠,٢	١,٠	٢٠٧,١	٠,٧	١١٨,٣	٣,٣-
التأمين على المركبات	٣٠,٨	٧٥٥٤,٦	٢٩,٩	٦٠٦٩	٢٧,٨	٤٧٢٠,٢	٢٤,٥
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٩,٧	٢٣٦٧	٦,٥	١٣١٢	٥,١	٨٥٩,٧	٨٠,٤
التأمين البحري	٠,٩	٢١٦,٢	١,٣	٢٦١,٢	٢,٢	٣٧٤,١	١٧,٢-
التأمين الجوي	٠,٢	٥١,٣	٠,٠	٧,١	٠,٠	٦,٩	٦٢٢,٥
التأمين على الطاقة	٠,٠	١,٢	٠,٠	١,٢	٠,٠	١,٢	٠,٠
التأمين الهندسي	٢,٦	٦٣١,٣	٢,٨	٥٥٩,٤	١,٣	٢١٣	١٢,٩
إجمالي التأمين العام	٤٥,٠	١١٠٢١,٨	٤١,٤	٨٤١٧	٣٧,٠	٦٢٩٣,١	٣٠,٩
إجمالي التأمين الصحي	٥٣,٥	١٣١٠٦,١	٥٦,٩	١١٥٦٧,٢	٦١,٢	١٠٤٠٥,٢	١٣,٣
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	١,٦	٣٨٩,٧	١,٦	٣٢٩,٤	١,٧	٢٩٧,٢	١٨,٣
الإجمالي	١٠٠,٠	٢٤٥١٧,٦	١٠٠,٠	٢٠٣١٣,٦	١٠٠,٠	١٦٩٩٥,٥	٢٠,٧

سادساً: الوصول لمعلومات سوق التأمين

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التأمين على موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والدراسات المتعلقة بقطاع التأمين وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ومعايير الملاءة للمؤسسين والمديرين في شركات التأمين وشركات المهن

الحررة المتعلقة بنشاط التأمين. ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الإنترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التأمين المرخص لها، وكذلك شركات المهن الحررة المتعلقة بنشاط التأمين والتي يتم تحديثها بصفة دورية. كما يمكن الاطلاع في نفس الموقع على أداء سوق التأمين في المملكة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٥م.



جدول ٦-٥ : الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٥ م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	١٠٠٠	٢٠٠٤/١٢/٠٢
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٣٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة المتوسط والخليج ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدلف)	١٠٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)	٢٥٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة ساب للتكافل	٣٤٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الأهلي للتكافل	١٦٧	٢٠٠٧/٠٩/١١
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	٢٥٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني	٢٢٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني	٢٧٥	٢٠٠٨/٠٣/٣١
شركة الصقر للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠٠٨/٠٣/٣١
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	٢٠٥	٢٠٠٨/٠٦/١٠
شركة التأمين العربية التعاونية	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٨
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٠٢
الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية	١٠٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٢١
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	٨٠٠	٢٠٠٨/٠٨/١٠
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	٤٩٠	٢٠٠٨/١٢/٣٠
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠٠٩/٠٣/٠٩
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (اسيخ)	٢٠٠	٢٠٠٩/٠٥/١٠
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٩/١١/١٧
شركة ايس العربية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/١٢/٠٨
شركة العالمية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٩/١٢/١٣
شركة اكسا للتأمين التعاوني	٤٥٠	٢٠١٠/٠١/٢٦
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٠٦
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٢٤
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	٣٥٠	٢٠١٠/٠٣/٢٩
شركة بروج للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠١٠/٠٥/٢٩
الشركة الوطنية للتأمين	١٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦
شركة أمانة للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠١٠/٠٧/٠٦
شركة سوليديرتي السعودية للتكافل	٥٥٥	٢٠١١/٠٣/٢٠
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠١٢/٠٨/٠٧
شركة الانماء طوكيو مارين	٤٥٠	٢٠١٢/٠٩/٣٠
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	٣٥٠	٢٠١٣/١٢/١٨



في المرتبة الأولى من حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية على مستوى المناطق في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة، ثم المنطقة الشرقية، فيما تأتي منطقتنا الحدود الشمالية والباحة في المرتبتين الأخيرتين على التوالي (جدول رقم ٥-٧).

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا النشاط واستقراره، وحماية حقوق العاملين فيه، وكذلك تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أحكام أنظمة التمويل ولوائحه. أما ما يخص مسؤولية الإشراف على نظام الرهن العقاري من عمليات الرهن وحقوق الرهن، فتختص به وزارة العدل.

يساهم نظام التمويل العقاري في توفير المساكن لعدد من المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، خاصة في ظل وجود ضوابط تحقق الضمانات اللازمة عند ممارسة أنشطة التمويل العقاري وتحمي حقوق جميع الأطراف المشتركة في عملية التمويل. ومن أبرز ما تحقق بخصوص مراقبة شركات التمويل في عام ٢٠١٥م الآتي:

جدول رقم ٥ - ٧ : مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام ٢٠١٥م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفيات	مستوصفات	صيدليات	مجمع عيادات	عيادة طبيب واحد	عمليات اليوم الواحد	محل نظارات طبية	مختبر تحليل	مركز تشخيص	مركز علاج طبيعي	مركز الأجهزة والأطراف الصناعية	محلات	مركز	
													مركز	الأجهزة والأطراف الصناعية
الشرقية	٢٩	٤١	١٠٤	١٣٨	٠	٣	١١٠	١	١	١	٠	٤٢٨	٠	١
الرياض	٣٦	٥٦	١٨٢	٣٨٠	١	٦	٢٨٦	١	٢	٢	٢	٩٥٤	٢	٢
مكة المكرمة	٤٤	٦٣	٢٢٦	١٥٨	٠	٤	١٢٠	١	٠	٣	٠	٦١٩	٠	٣
نجران	٢	١	٥	٢٤	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٤٢	٠	٠
عسير	١١	١٥	٣٠	٣٩	١	٠	٢٠	٠	٠	٠	٠	١١٦	٠	٠
المدينة المنورة	١٤	٧	٣٢	٣٣	٠	١	٧١	١	٠	٠	٠	١٥٩	٠	٠
الباحة	١	٠	٣	٧	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	١٦	٠	٠
الفصيم	٤	١٦	١٣	١٦	٠	٠	٢١	٠	٠	٠	٠	٧٠	٠	٠
تبوك	١	٩	٤	١٤	٠	٠	١٩	٠	٠	٠	٠	٤٧	٠	٠
جازان	٣	٩	٩	١٣	٠	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٤٦	٠	٠
حائل	٢	١٢	١١	٦	٠	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٣٩	٠	٠
الحدود الشمالية	٠	٣	٣	٨	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٥	٠	٠
الجوف	٠	٢	٥	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨	٠	٠
الإجمالي	١٤٧	٢٣٤	٦٢٧	٨٤٧	٢	١٤	٦٨٣	٤	٣	٦	٢	٢٥٦٩	٢	٦

المصدر : مجلس الضمان الصحي التعاوني.



أولاً: التطورات التنظيمية

تهدف المؤسسة من خلال الإدارة العامة للرقابة على شركات التمويل إلى تحقيق أهدافها التي تتمثل في تعزيز الاستقرار المالي الذي يدعم النمو الاقتصادي المستدام وذلك بضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، وفي سبيل ذلك تسعى المؤسسة للتميز في أعمالها الإشرافية عبر تحسين الإجراءات الداخلية والاستفادة من جميع الموارد المتاحة.

وفي سبيل تعزيز الدور الإشرافي والرقابي للمؤسسة فقد تم اعتماد نماذج البيانات الاحترافية التي تستوجب على شركات التمويل تزويد المؤسسة بها وفقاً لما قرره أحكام نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، وكذلك تحديد مواعيد محددة للشركات باتباع معايير المحاسبة الدولية (IFRS) في إعداد حساباتها وقوائمها المالية. كما قامت المؤسسة بتطوير قواعد تنظيم التصرف في أصول التمويل أو الحقوق الناشئة عنها التي صدرت بقرار معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رقم م/٤٣/ش ت بتاريخ ١١/٩/٢٠١٤ الموافق ٢٤/٨/٢٠١٥م، وتوضح هذه القواعد التي على شركات التمويل اتباعها في حال رغبتها بيع أصولها التمويلية أو التصرف فيها بما في ذلك رهنها أو التنازل عنها بما يتماشى مع هدف المؤسسة في المحافظة على سلامة القطاع المالي.

وفي سبيل حماية حقوق المستهلك في خدمات التمويل، فقد نشرت المؤسسة في عام ٢٠١٥م على موقعها الإلكتروني الدليل الإرشادي لحساب معدل النسبة السنوي

(APR)، وفيه تم شرح طريقة حسابه، ويعتبر معدل النسبة السنوي (APR) أحد المعايير التي من شأنها إيضاح التكلفة الفعلية للتمويل وتمكين المستفيدين من المقارنة بين عروض التمويل لتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، كما قامت المؤسسة بإلزام مقدمي خدمات التمويل من البنوك وشركات التمويل باستخدام طريقة موحدة لحساب مبلغ السداد المبكر لعقود التمويل ذات الدفعات الشهرية مثل التمويل الشخصي، وتمويل المركبات من خلال الإيجار التمويلي والتمويل العقاري، وذلك بهدف حفظ حقوق المتعاملين وضمان عدالة التعاملات من كافة مقدمي خدمات التمويل. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة ستة لوائح حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.
- اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي.
- اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري.
- إرشادات التقدم بطلب الترخيص بممارسة الأنشطة التمويلية.
- قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.
- ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري.

ثانياً: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٥م (٣٠) شركة مقابل (١٨) شركة في العام السابق، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري (٦) شركات (جدول رقم ٨-٥)، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة

جدول ٨-٥ : شركات التمويل العقاري المرخصة

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة أملاك العالمية	٩٠٠	٢٠١٣/١٢/٢٤
شركة دار التمليك	٥٠٠	٢٠١٣/١٢/٣١
الشركة السعودية لتمويل المساكن	٨٠٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة دويتشه الخليج للتمويل	٥٧١	٢٠١٤/٠٥/٢٠
شركة عبداللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	٢٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٧
شركة بداية لتمويل المنازل	٩٠٠	٢٠١٥/١٢/١٤



ثالثاً: الوصول لمعلومات سوق التمويل
تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التمويل على موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والأسئلة المتكررة بقطاع التمويل وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ونماذج الملائمة للمؤسسين وشاغلي المناصب القيادية في شركات التمويل، ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الإنترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التمويل المرخص لها والتي يتم تحديثها بصفة دورية.

بممارسة أنشطة تمويلية خلاف التمويل العقاري (٢٤) شركة (جدول رقم ٩-٥). وحقق إجمالي أصول شركات التمويل نمواً نسبته ٢٣,٢ في المئة ليبلغ ٣٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، مقارنة بنحو ٢٨,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وسجل إجمالي مبالغ التمويل نمواً بمقدار ٢٢ في المئة لتصل إلى ٢٦,٢ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٥م، مقارنة ب ٢١,٦ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤م، حيث شكّل التمويل العقاري نسبة ٣٢,٧ في المئة، والتمويل خلاف التمويل العقاري نسبة ٦٧,٣ في المئة.

جدول ٩-٥ : شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل خلاف التمويل العقاري

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة النايغات للتمويل	٥٠٠	٢٠١٣/١٢/٣١
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	٥٥٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة اليسر للاجارة والتمويل	٥٠٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة أجل للخدمات التمويلية	٥٠٠	٢٠١٤/٠٥/٢٠
الشركة الوطنية	٢٥٠	٢٠١٤/٠٨/٢٥
شركة المرابحة المرنة للتمويل	١٢٠	٢٠١٤/٠٩/١٤
شركة كرناف	٥٤٠	٢٠١٤/١١/١٢
شركة متاجر	١٥٠	٢٠١٤/١١/١٦
شركة الجاسرية	١٥٠	٢٠١٤/١١/١٦
الشركة السعودية للتمويل	١٠٠	٢٠١٤/١١/٢٠
شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل	١٧٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٨
شركة الخليج للتمويل	١٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٨
شركة تمويلي العالمية	١٠٠	٢٠١٤/١٢/١١
شركة الأمثل للتمويل	٢٠٠	٢٠١٥/٠٣/١٦
شركة أصول الحديثة للتمويل	١٠٠	٢٠١٥/٠٣/٢٢
شركة دار الائتمان السعودي	١٠٠	٢٠١٥/٠٥/٠٥
شركة توكيلات للتمويل	١٠٠	٢٠١٥/٠٦/٠٤
شركة مرابحة للاستثمار والتقسيم	٣٢٠	٢٠١٥/٠٨/٠٤
شركة التيسير العربية	٤٠٠	٢٠١٥/٠٨/٣٠
شركة إجارة للتمويل	١٠٠	٢٠١٥/٠٨/٣١
شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	١٠٠	٢٠١٥/١١/١٨
شركة تمويلي الأولى	٢٥٠	٢٠١٥/١٢/٠٣
شركة أمريكيان اكسبرس	١٠٠	٢٠١٥/١٢/١٠
شركة الجبر للتمويل	٣٤٥	٢٠١٥/١٢/١٤



الأسعار وتكاليف المعيشة

معدلات تضخم في عام ٢٠١٥ أعلى من معدلات التضخم لمتوسط خمس السنوات السابقة وهي كالتالي: الترويج والثقافة، ومجموعة الملابس والأحذية، ومجموعة الصحة، ومجموعة التعليم، ومجموعة الاتصالات.

وفي عام ٢٠١٥م، سجلت إحدى عشرة مجموعة نسبة الزيادة السنوية التالية: مجموعة الترويج والثقافة ٤,٩ في المئة، ومجموعة الملابس والأحذية ٣,٧ في المئة، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ٣,٤ في المئة، ومجموعة الصحة، ومجموعة تآثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها ٢,٧ في المئة لكلٍ منهما، ومجموعة التبغ ٢,٠ في المئة، ومجموعة التعليم، ومجموعة الأغذية والمشروبات ١,٧ في المئة لكلٍ منهما، ومجموعة النقل ١,٢ في المئة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة، ومجموعة الاتصالات ٠,٩ في المئة لكلٍ منهما. وفي المقابل، سجلت مجموعة المطاعم والفنادق انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٢ في المئة (جدول رقم ٦-٢ وجدول رقم ٦-٣).

مساهمة الأقسام الرئيسية في الرقم القياسي العام
ساهمت معظم الأقسام الرئيسية بنسب متفاوتة في ارتفاع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٥م، حيث ساهم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بالنصيب الأكبر بما نسبته ٠,٩ في المئة، يليه قسم الأغذية والمشروبات بما نسبته ٠,٤ في المئة، وكان قسم المطاعم والفنادق الأقل مساهمةً في التضخم بنسبة ٠,١- في المئة (رسم بياني رقم ٦-١).

يُقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء، منذ أكثر من خمسين عاماً.

وقامت الهيئة العامة للإحصاء في عام ٢٠١٢م بتغيير سنة أساس الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باعتماد سنة ٢٠٠٧م، واعتمدت التحديثات التي جرت على تركيبة سلة المستهلك على تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، بغرض التيوبيد للأقسام والمجموعات والفصول والبنود المكونة لتكاليف المعيشة، وتعتمد الهيئة نظام لاسبير في احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويشترط النظام بيانات متوسطات الأسعار لفترات المقارنة وبيانات أوزان الترجيح.

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٥م
ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٢,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة و٣,٥ في المئة خلال عامي ٢٠١٤م و٢٠١٣م على التوالي. وفي المقابل سجّل معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال سنة، ارتفاعاً نسبته ٤,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٦-١).

وقد سجلت خمس مجموعات رئيسية من أصل اثنتي عشرة مجموعة في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة

جدول رقم ٦-١: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة (نسب مئوية)

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥*
٥,٥	٢,٧	٣,٥	٤,٦
٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٢
٥,٥	٦,٤	٤,٨	٣,١
٥,٦	١١,٨	١٣,٧	-١١,٩
١٣,٩	١٠,٩	١١,٩	٢,٦

* بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.



جدول رقم ٢-٦ : تأثير الأقسام الرئيسية على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

(٢٠٠٧م = ١٠٠)

الأوزان النسبية %	مساهمة الأقسام الرئيسية في الرقم القياسي ٢٠١٥م	٢٠١٥م	متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)	
١٠٠,٠	٢,٢	٢,٢	٣,٣	الرقم القياسي العام
٢١,٧	٠,٤	١,٧	٤,٥	الأغذية والمشروبات
٠,٥	٠,٠١	٢,٠	٨,٦	التبغ
٨,٤	٠,٣	٣,٧	٠,٨	الملابس والاحذية
٢٠,٥	٠,٩	٣,٤	٥,٨	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
٩,١	٠,٢	٢,٧	٤,٠	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٢,٦	٠,١	٢,٧	١,٨	الصحة
١٠,٤	٠,١	١,٢	٢,٤	النقل
٨,١	٠,٠٥	٠,٩	٠,٩-	الاتصالات
٣,٥	٠,١	٤,٩	٢,٩	الترويح والثقافة
٢,٧	٠,٠٤	١,٧	٠,٧	التعليم
٥,٧	٠,١-	١,٢-	٣,٣	المطاعم والفنادق
٦,٨	٠,١	٠,٩	٢,٨	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم ٣-٦ : الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

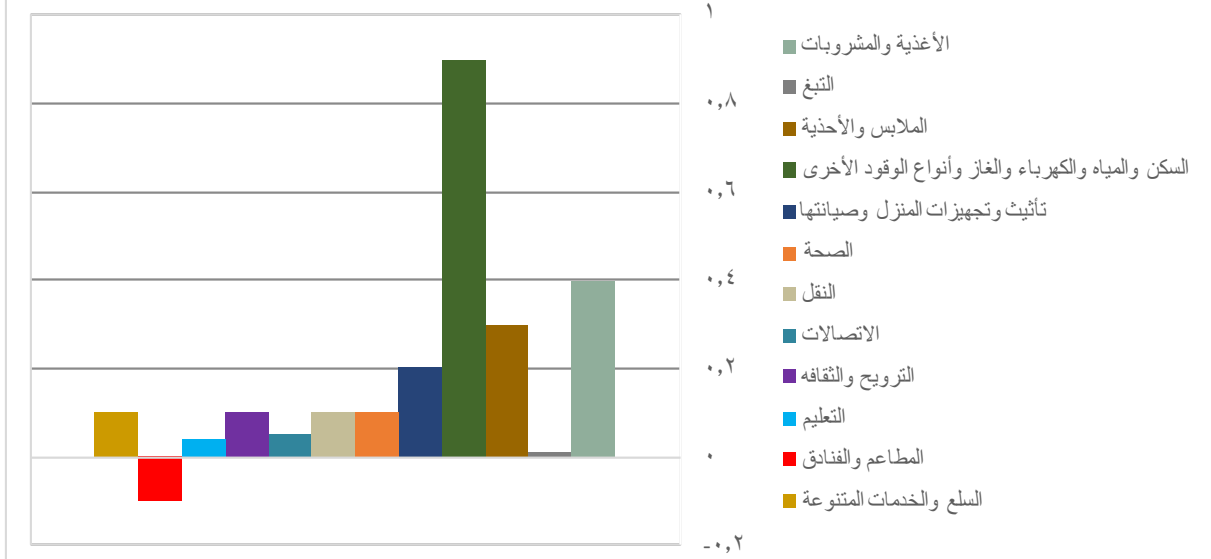
(٢٠٠٧م = ١٠٠)

التغير %	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢,٢	١٣٢,٩	١٣٠,١	١٢٦,٧	١٢٢,٤	١١٩,٠	الرقم القياسي العام
١,٧	١٤٧,٥	١٤٥,١	١٤٠,٥	١٣٢,٩	١٢٧,١	الأغذية والمشروبات
٢,٠	١٦٥,٥	١٦٢,٣	١٥٣,١	١٤١,٣	١٢٦,٧	التبغ
٣,٧	١٠٩,٥	١٠٥,٥	١٠٤,٨	١٠٣,٣	٩٩,٧	الملابس والاحذية
٣,٤	١٦٤,٦	١٥٩,١	١٥٣,٨	١٤٨,٧	١٤٣,٩	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
٢,٧	١٣١,٧	١٢٨,٢	١٢٢,٦	١١٧,٥	١١٥,٥	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٢,٧	١١٥,٦	١١٢,٦	١٠٩,٠	١٠٥,٦	١٠٣,٤	الصحة
١,٢	١١١,٨	١١٠,٤	١١١,٠	١٠٨,٣	١٠٣,١	النقل
٠,٩	٩٤,٥	٩٣,٧	٩٣,٨	٩٢,١	٩٢,٠	الاتصالات
٤,٩	١١٩,٥	١١٤,٠	١٠٦,٣	١٠٤,٥	١٠٤,٧	الترويح والثقافة
١,٧	١١٧,٩	١١٥,٩	١١٢,٦	١١٠,٢	١٠٨,٧	التعليم
١,٢-	١٢٨,١	١٢٩,٦	١٢٦,٨	١٢١,٧	١١٧,٠	المطاعم والفنادق
٠,٩	١٢١,٣	١٢٠,١	١١٧,٦	١١٧,٨	١١٣,٩	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.



رسم بياني رقم ٦-١: مساهمة الأقسام الرئيسية في التضخم خلال عام ٢٠١٥ م



نسبته ٠,٦ في المئة في العام السابق. وطرأ الارتفاع في بعض المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر، حيث سجلت مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية أعلى نسبة ارتفاع خلال عام ٢٠١٥ م بلغت ٢,٤ في المئة، تلتها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة، ثم مجموعة المشروبات والدخان بنسبة ١,٣ في المئة، وجاءت بعدها مجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة ٠,٢ في المئة، في المقابل سجلت بعض المجموعات الرئيسية نسب انخفاض، وكانت أعلى نسبة انخفاض لمجموعة سلع أخرى حيث بلغت ٨,٤ في المئة، تلتها مجموعة المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها بنسبة ٥,٥ في المئة، ومجموعة السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة ٢,٧ في المئة، ومجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة ٢,٣ في المئة، ثم جاءت مجموعة أصناف مصنعة متنوعة بنسبة ١,١ في المئة، ولم يطرأ تغير على مجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة (جدول رقم ٦-٥).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

انخفضت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام ٢٠١٥ م بنسبة ٤٠,٩ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤ م لتبلغ ٧٥٨,٤ مليار ريال، وانخفضت قيمة الواردات بنسبة ٢,٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤ م لتبلغ ٦٣٧,٤ مليار ريال.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب المدن خلال عام ٢٠١٥ م

سجلت جميع مدن المملكة الرئيسية (باستثناء تبوك) زيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. فقد سجلت مدينة جازان أعلى نسبة ارتفاع بلغت ٥,٤ في المئة، واحتلت مدينة عرعر المرتبة الثانية بنسبة ٥,٣ في المئة، ثم مدينة الرياض بنسبة ٣,٨ في المئة، تلتها مدينة سكاكا بنسبة ٣,٤ في المئة، وجاءت مدينتا الباحة وبريدة بنسبة ٣,٠ في المئة لكل منهما، ثم مدينة نجران بنسبة بلغت ٢,٧ في المئة، جاءت بعدها مدينة مكة المكرمة بنسبة ٢,٢ في المئة، تلتها جدة بنسبة ١,٨ في المئة، ثم مدينة أبها بنسبة ارتفاع بلغت ١,٥ في المئة، تلتها المدينة المنورة بنسبة ارتفاع بلغت ١,٤ في المئة، ثم مدينة الدمام بنسبة ١,٠ في المئة، بينما سجلت تبوك انخفاضاً نسبته ٦,٧ في المئة (الجدول رقم ٦-٤)، والرسم البياني رقم ٦-٢).

الرقم القياسي لأسعار الجملة

يقيس هذا المؤشر متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة من ١٦٠ بناداً موزعة على عشرة أقسام رئيسية حسب التصنيف الدولي النمطي للتجارة، وسجل هذا المؤشر انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٥ م مقارنة بارتفاع

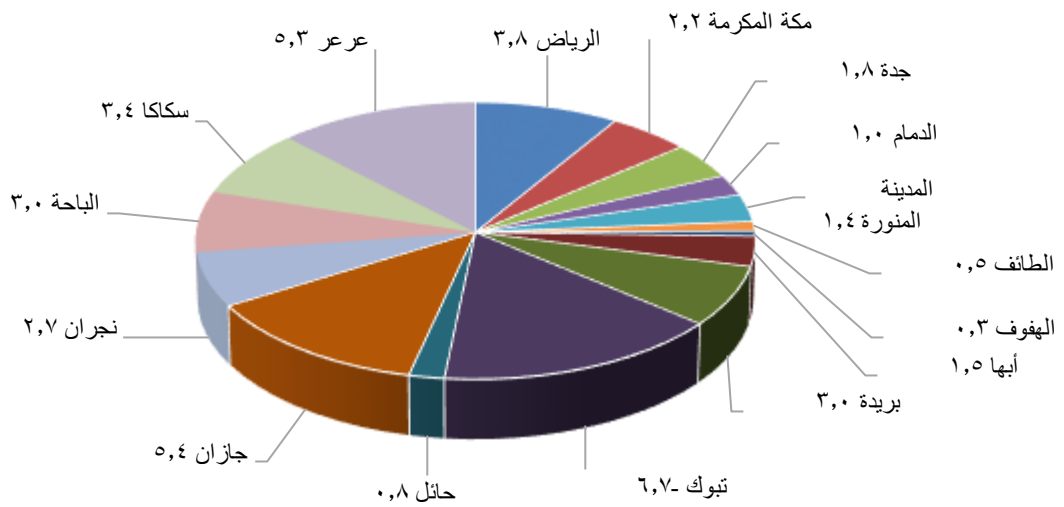


جدول رقم ٤-٦ : متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن
(٢٠٠٧م = ١٠٠)

الرقم القياسي العام	التغير %		
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤
المملكة (جميع المدن)	٢,٢	١٣٢,٩	١٣٠,١
الرياض	٣,٨	١٤٠,١	١٣٥,٠
مكة المكرمة	٢,٢	١٢٩,٧	١٢٦,٩
جدة	١,٨	١٣١,٧	١٢٩,٣
الدمام	١,٠	١٣٥,١	١٣٣,٧
المدينة المنورة	١,٤	١٢٦,٤	١٢٤,٧
الطائف	٠,٥	١٢٧,٨	١٢٧,٢
الهفوف	٠,٣	١٢٤,٩	١٢٤,٦
أبها	١,٥	١٢٥,٠	١٢٣,٢
بريدة	٣,٠	١٢٧,٧	١٢٣,٩
تبوك	٦,٧-	١٢٠,٢	١٢٨,٩
حائل	٠,٨	١٢٨,٢	١٢٧,٢
جازان	٥,٤	١٤٩,٩	١٤٢,١
نجران	٢,٧	١٣٢,٠	١٢٨,٥
الباحة	٣,٠	١٣٤,٥	١٣٠,٥
سكاكا	٣,٤	١٣١,٧	١٢٧,٥
عرعر	٥,٣	١٢٦,٥	١٢٠,١

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم ٢-٦ : معدل التضخم حسب المدن لعام ٢٠١٥ م
(٢٠٠٧م = ١٠٠)





جدول رقم ٥-٦ : المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

(١٩٨٨م = ١٠٠)

التغير %		الأوزان النسبية %				
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
١,٠-	٠,٦	١٥٧,٥	١٥٩,١	١٥٨,٢	١٠٠,٠ الرقم القياسي العام	
١,٩	٠,٨	١٩٠,٣	١٨٦,٧	١٨٥,٣	٣١,٩ المواد الغذائية والحيوانات الحية	
١,٣	٣,٧	١٧٩,٦	١٧٧,٣	١٧٠,٩	١,٢ المشروبات والدخان	
٠,٢	٠,١-	٢٠٤,٥	٢٠٤,٠	٢٠٤,١	٠,٣ المواد الأولية عدا المحروقات	
٠,٠	٠,٠	١٨٦,٣	١٨٦,٣	١٨٦,٣	١٠,١ المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	
٢,٤	١,٢-	١٥٢,٥	١٤٨,٩	١٥٠,٧	٠,٤ الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	
٥,٥-	٣,٩	٢٠٠,١	٢١١,٨	٢٠٣,٨	٩,٨ المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها	
٢,٧-	٠,٣-	١٣٩,٥	١٤٣,٤	١٤٣,٩	٢٦,٢ السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	
٢,٣-	٠,١	١٤٠,١	١٤٣,٤	١٤٣,٣	١٣,٤ الآلات ومعدات النقل	
١,١-	٠,٩	١٣٥,٥	١٣٧,٠	١٣٥,٨	٦,٤ أصناف مصنعة متنوعة	
٨,٤-	٦,٧-	٢٣٥,٦	٢٥٧,٣	٢٧٥,٧	٠,٣ سلع أخرى	

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة وفي ألمانيا وفي فرنسا وفي إيطاليا بنسبة ٠,١ في المئة لكلٍ منهم.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفعت أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٥م في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤,١ في المئة، وفي دولة الكويت بنسبة ٣,٤ في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة ١,٨ في المئة، وفي دولة قطر بنسبة ١,٧ في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة ٠,٢ في المئة (جدول رقم ٦-٨).

وتؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي (جدول رقم ٦-٦)، ويعرض (الجدول رقم ٦-٧) أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين للمملكة خلال عام ٢٠١٥م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٥م في الهند بنسبة ٤,٩ في المئة، وفي أستراليا بنسبة ١,٥ في المئة، كما ارتفع في الصين بنسبة ١,٤ في المئة، وفي اليابان بنسبة ٠,٨ في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٠,٧ في المئة، وفي



جدول رقم ٦-٦ : أرقام قياسية مختارة
(٢٠١٠م = ١٠٠)

التغير %						
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٠,٣	١,٤	١٠٧,٨	١٠٧,٥	١٠٦,٠	١٠٤,٦	أسعار المستهلك في الدول الصناعية
١٣,٠-	١,٠-	٩٢,٢	١٠٦,٠	١٠٧,١	١٠٧,٣	قيم وحدة الصادرات للدول الصناعية
١٠,٢	٢,٠	١١٤,٧	١٠٤,١	١٠٢,١	٩٩,٦	سعر صرف الريال الفعلي الاسمي ^(١)
١٢,٥	٢,٩	١١٨,٥	١٠٥,٤	١٠٢,٤	٩٩,٦	سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي ^(٢)

(١) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة .
(٢) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.
المصدر: نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - مارس ٢٠١٦م.

جدول رقم ٧-٦ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	الولايات المتحدة الأمريكية
٠,٨	٢,٧	٠,٤	٠,٠	٠,٣-	اليابان
٠,١	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	المملكة المتحدة
٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,٥	ألمانيا
٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	فرنسا
٠,١	٠,٢	١,٢	٣,٣	٢,٩	إيطاليا
١,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٥,٤	الصين
١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٣	أستراليا
٠,٧	١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٠	كوريا الجنوبية
٤,٩	٥,٩	٩,٤	٩,٩	٨,١	الهند

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٦م.

جدول رقم ٨-٦ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٤,١	٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	الإمارات العربية المتحدة
١,٨	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	مملكة البحرين
١,٧	٣,٣	٣,١	١,٩	١,٩	قطر
٣,٤	٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	الكويت
٠,٢	١,٠	١,٢	٢,٩	٤,٠	سلطنة عمان

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٦م.



سوق رأس المال

في عام ٢٠١٥م بنسبة ١٢,٩ في المئة لتبلغ ١٥٧٩,١ مليار ريال مقارنة بنحو ١٨١٢,٩ مليار ريال في نهاية العام السابق.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٠ في المئة ليصل إلى نحو ٦٥,٩ مليار سهم مقارنة بنحو ٧٠,١ مليار سهم في العام السابق (معدلة لإجراءات الشركات)^(١)، وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو ١٦٦٠,٦ مليار ريال مقابل ٢١٤٦,٥ مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ٢٢,٦ في المئة. وانخفض عدد الصفقات خلال عام ٢٠١٥م ليصل إلى ٣٠,٤ مليون صفقة مقارنة بنحو ٣٥,٨ مليون صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ١٤,٩ في المئة (جدول رقم ٧-١).

وفي عام ٢٠١٥م بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ٦,٦ مليار ريال مقابل ٨,٦ مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته ٢٢,٩ في المئة، كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو ٢٦٢,٩ مليون سهم مقابل ٢٨٢,٣ مليون سهم خلال العام السابق وبنسبة انخفاض بلغت ٦,٩ في المئة، وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليلعب نحو ١٢١,٣ ألف صفقة مقابل ١٤٣ ألف صفقة في العام السابق أي بانخفاض نسبته ١٥,٢ في المئة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ١١٧٧,٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١٥م مقابل ١٤٨٣,١ مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته ٢٠,٦ في المئة، وتشكل قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٧٠,٩ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٥م مقابل ٦٩,١ في المئة في العام السابق. وبلغ عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٤٨,٦ مليار سهم في عام ٢٠١٥م مقابل ٤٩,٤ مليار سهم في العام السابق أي بانخفاض نسبته ١,٥ في المئة، ويمثل عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٧٣,٧ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٥م مقابل ٦٩,٧ في المئة في العام السابق. وبلغ عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت ٢٣,٧ مليون صفقة في عام ٢٠١٥م مقابل ٢٧,١ مليون صفقة في العام السابق أي بانخفاض نسبته ١٢,٥ في المئة، ويمثل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت ٧٧,٨ في

قامت هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠١٥م بالعديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، والعمل على تحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. وبهدف دعم البنية التشريعية للسوق المالية أصدر مجلس الهيئة في عام ٢٠١٥م لائحة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة. وبلغ عدد اللوائح الصادرة خلال الأعوام السابقة خمس عشرة لائحة. كما واصلت الهيئة جهودها لتنمية الوعي الاستثماري بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية والتواصل مع الجمهور.

خلال عام ٢٠١٥م طُرحت أربع شركات للاكتتاب العام، أُدرجت منها ثلاث شركات ليبلغ مجموع الشركات المدرجة في السوق ١٧١ شركة بنهاية عام ٢٠١٥م، وطُرحت صكوك خاصة لشركتين، كما رخصت الهيئة لشركة جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.

وشهد عام ٢٠١٥م انخفاضاً في بعض مؤشرات السوق المالية السعودية، حيث انخفض مؤشر أسعار سوق الأسهم السعودية بنهاية عام ٢٠١٥م بنحو ١٤٢١,٥ نقطة عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٤م، أي بنسبة ١٧,١ في المئة ليلعب في نهاية العام ٦٩١١,٨ نقطة. كما انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنحو ٧,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٧,١ في المئة ليصل بنهاية عام ٢٠١٥م إلى نحو ١٠٢,٩ مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٥م

أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام ٢٠١٥م عند مستوى ٦٩١١,٨ نقطة مقارنة بنحو ٨٣٣٣,٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م أي بانخفاض نسبته ١٧,١ في المئة، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق خلال عام ٢٠١٥م في ٣٠ إبريل عند مستوى ٩٨٣٤,٥ نقطة. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المصدرة

(١) تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية "تداول"، والسبب هو أن "تداول" تقوم بتعديل مستمر لعدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال.



جدول رقم ٧-١ : مؤشرات سوق الأسهم السعودية

التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير	عدد الصفقات المنفذة	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة	التغير	قيمة الأسهم المتداولة	التغير	عدد الأسهم المتداولة	العام
(%)	(نقطة)	(%)	(ألف صفقة)	(%)	(مليار ريال)	(%)	(مليار ريال)	(%)	(مليون سهم)	
٣,١-	٦٤١٧,٧	٣٠,٨	٢٥٥٤٦,٩	٤,١-	١٢٧٠,٨	٤٤,٧	١٠٩٨,٨	٤٦,٠	٤٨٥٤٤,٦	٢٠١١
٦,٠	٦٨٠١,٢	٦٤,٨	٤٢١٠٥	١٠,٢	١٤٠٠,٣	٧٥,٦	١٩٢٩,٣	٧٧,٢	٨٦٠٠٦,١	٢٠١٢
٢٥,٥	٨٥٣٥,٦	٣١,٢-	٢٨٩٦٧,٧	٢٥,٢	١٧٥٢,٩	٢٩,٠-	١٣٦٩,٧	٣٩,٢-	٥٢٣٠٦,٣	٢٠١٣
٢,٤-	٨٣٣٣,٣	٢٣,٥	٣٥٧٦١,١	٣,٤	١٨١٢,٩	٥٦,٧	٢١٤٦,٥	٣٤,١	٧٠١١٨,٤	٢٠١٤
١٧,١-	٦٩١١,٨	١٤,٩-	٣٠٤٤٤,٢	١٢,٩-	١٥٧٩,١	٢٢,٦-	١٦٦٠,٦	٦,٠-	٦٥٩٢٠	٢٠١٥

المصدر : السوق المالية السعودية (تداول).

ويتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية حسب القطاعات في عام ٢٠١٥م، يتضح أن قطاع التطوير العقاري أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو ١٣,٨ مليار سهم تشكل ما نسبته ٢١,٠ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، يليه قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو ١٢,٤ مليار سهم تمثل ما نسبته ١٨,٨ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات البتروكيمياوية بنحو ٩,١ مليار سهم أو ما نسبته ١٣,٩ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة في عام ٢٠١٥م مقابل ٧٥,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٧-٢).

وفي نهاية عام ٢٠١٥م بلغ عدد المسجلين في نظام تداول ٤,٦ مليون مشترك مقابل ٤,٥ مليون مشترك في نهاية العام السابق بزيادة نسبتها ٢,١ في المئة (٩٣,٤ ألف مشترك). وانخفض عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليلج ١١٩,٢ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٥م، مقارنة بحوالي ١١٩,٩ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٤م، أي بانخفاض نسبته ٠,٦ في المئة (جدول رقم ٧-٣).

جدول رقم ٧-٢ : عمليات بيع وشراء الأسهم عن طريق الإنترنت

التغير (%)	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠,٦-	١١٧٧,٢	١٤٨٣,١	عن طريق الإنترنت
٢٢,٦-	١٦٦٠,٦	٢١٤٦,٥	الإجمالي*
٢,٦	٧٠,٩	٦٩,١	النسبة
١,٥-	٤٨٦٣١,٣	٤٩٣٧٠,١	عن طريق الإنترنت
٦,٨-	٦٥٩٩٥,٩	٧٠٨٠٣,٣	الإجمالي**
٥,٧	٧٣,٧	٦٩,٧	النسبة
١٢,٥-	٢٣٦٧٤,١	٢٧٠٦١	عن طريق الإنترنت
١٤,٩-	٣٠٤٤٤,٢	٣٥٧٦١,١	الإجمالي*
٢,٨	٧٧,٨	٧٥,٧	النسبة

* الإجمالي يمثل بيع وشراء الأسهم عبر كافة قنوات السوق (صالات التداول، الإنترنت، الهاتف المصرفي، مكاتب الصرف الآلي).

** بيانات معدلة لإجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).



جدول رقم ٧-٣ : عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشاركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت

(نهاية الفترة)

العام	عدد العملاء المسجلين في نظام تداول	التغير (%)	عدد العملاء المستفيدين من التداول عبر الإنترنت والمتابعة الآتية	التغير (%)
٢٠١١	٤٠٩٩٥٢٧	١,٣	٥١٢٨٩	٤,٩-
٢٠١٢	٤٢٢١٣٥٥	٣,٠	٩٨٣٩٧	٩١,٨
٢٠١٣	٤٣٣٥٧٣٩	٢,٧	٩٨٠٤٤	٠,٤-
٢٠١٤	٤٤٦٢٠٦٧	٢,٩	١١٩٩٣٧	٢٢,٣
٢٠١٥	٤٥٥٥٤٤٦	٢,١	١١٩١٥٩	٠,٦-

المصدر : السوق المالية السعودية (تداول).

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة ١٦٤,٤ مليار ريال تمثل ١٠,٤ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول رقم ٧-٤).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٥م، تصدرها مصرف الإنماء بنحو ١,٦ مليون صفقة، ثم سابق بنحو ١,١ مليون صفقة، ثم شركة دار الأركان بنحو ٨٧١,٣ ألف صفقة. (جدول رقم ٧-٥).

الظروحات الجديدة خلال عام ٢٠١٥م

طرح في عام ٢٠١٥م أربع شركات للاكتتاب بقيمة إجمالية بلغت ٤,٢ مليار ريال وعدد أسهم مصدرة بلغت ٣٣٢ مليون سهم، حيث تم طرح ٩٩,٦ مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة ١٢,٢ مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى السوق ٧,٧ مرة (جدول رقم ٧-٦).

بلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة خلال عام ٢٠١٥م نحو ٥,٣ مليون مكتتب، وأسهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي ومكائن الصرف الآلي والإنترنت وتطبيقات الأجهزة الذكية في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٥م، احتل قطاع المصارف والخدمات المالية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو ٢٩٥,٤ مليار ريال تمثل ١٧,٨ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع الصناعات البتروكيماوية في المرتبة الثانية بحوالي ٢٧٠,٤ مليار ريال تمثل ١٦,٣ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التأمين بنحو ٢١٠,٦ مليار ريال تمثل ١٢,٧ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة في عام ٢٠١٥م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد ٦,٧ مليون صفقة تمثل ٢١,٩ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع الصناعات البتروكيماوية بنسبة ١١,٠ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعده ٣,٣ مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو ٢,٨ مليون صفقة تمثل ٩,٣ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٥م، احتل قطاع المصارف والخدمات المالية المركز الأول بقيمة ٤٣٣,٨ مليار ريال تمثل ٢٧,٥ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع الصناعات البتروكيماوية بقيمة ٣٤٢,٨ مليار ريال تمثل ٢١,٧ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه



عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق التطبيقات المتاحة على الأجهزة الذكية ٠,٣ مليون مكتتباً مثلوا ٥,٣ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف ٠,٤ مليون مكتتباً مثلوا ٦,٨ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول رقم ٧-٧).

طريق الهاتف المصرفي ٠,٥ مليون مكتتباً مثلوا ٩,٢ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الصراف الآلي ٣ مليون مكتتباً مثلوا ٥٦,٦ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت ١,٢ مليون مكتتباً مثلوا ٢٢,١ في المئة من إجمالي

جدول رقم ٧-٤ : نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٥ م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	النسبة لمليون سهم للإجمالي %	مليار ريال	النسبة للإجمالي %	مليار ريال	النسبة للإجمالي %	مليار ريال	النسبة للإجمالي %	مليار ريال
المصارف والخدمات المالية	١٢٤٠٥	١٨,٨	٢٩٥	١٧,٨	٢٨٣٦	٩,٣	٤٣٤	٢٧,٥
الصناعات البتروكيماوية	٩١٤١	١٣,٩	٢٧٠	١٦,٣	٣٣٤٦	١١,٠	٣٤٣	٢١,٧
الأسمت	١٧٥٣	٢,٧	٤٧	٢,٨	١٠١٦	٣,٣	٦٠	٣,٨
التجزئة	١٣٧٠	٢,١	٧٦	٤,٦	١٧٧٤	٥,٨	٦٣	٤,٠
الطاقة والمرافق الخدمية	٧٦٩	١,٢	١٤	٠,٨	٢١٤	٠,٧	٦٧	٤,٣
الزراعة والصناعات الغذائية	٢٥١٦	٣,٨	٨٢	٥,٠	١٩٩٨	٦,٦	١٠٢	٦,٥
الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٩٠٢	٧,٤	٨٨	٥,٣	١٣٧٠	٤,٥	١٦٤	١٠,٤
التأمين	٧٤٤٠	١١,٣	٢١١	١٢,٧	٦٦٧٢	٢١,٩	٤٠	٢,٦
شركات الاستثمار المتعدد	١٦٥٧	٢,٥	٣٤	٢,٠	٨٥١	٢,٨	٦٥	٤,١
الاستثمار الصناعي	٣٧٣٠	٥,٧	١٤٣	٨,٦	٢٦٢٥	٨,٦	٥٩	٣,٧
التشييد والبناء	٣٤٠٨	٥,٢	٨٥	٥,١	٢٣٢١	٧,٦	٢٠	١,٢
التطوير العقاري	١٣٨١٢	٢١,٠	١٨٨	١١,٣	٢٦٨٥	٨,٨	١٠١	٦,٤
النقل	١٧٤٣	٢,٦	٧٢	٤,٤	١٤٣٩	٤,٧	٣٢	٢,١
الإعلام والنشر	٨٢١	١,٢	٢٦	١,٥	٧٢٨	٢,٤	٧	٠,٤
الفنادق والسياحة	٤٥٤	٠,٧	٣٠	١,٨	٥٦٩	١,٩	٢١	١,٣
الإجمالي	٦٥٩٢٠	١٠٠,٠	١٦٦١	١٠٠,٠	٣٠٤٤٤	١٠٠,٠	١٥٧٩	١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٥ م.

جدول رقم ٧-٥ : الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٥ م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	مصرف الإنماء	سابك	دار الأركان
	(ألف صفقة)	١٦١٠,٧	١٠٥٤,٨	٨٧١,٣
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الإنماء	دار الأركان	كيان السعودية
	(مليار سهم)	٩,٥	٩,١	٢,٨
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الإنماء	سابك	دار الأركان
	(مليار ريال)	١٨٢,١	١٣٥,٣	٧٧,٣

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٥ م.



جدول رقم ٦-٧ : الشركات الجديدة التي تم طرحها في سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٥م

عدد مرات القيمة التغطية (مرة)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مليون مكتب)	حجم الطرح (مليون ريال)	سعر الإغلاق ٢٠١٥/١٢/٣١	سعر الطرح	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	الأسهم المصدر (مليون سهم)	حجم رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الطرح	القطاع	الشركة
٧,٥	١٢٧٥	١,٣	٤٥٠	٢٥,٥	٣٠	١٥	٥٠	٥٠٠	٠٤ - أغسطس	الاستثمار الصناعي	شركة الشرق الأوسط لصناعات وإنتاج الورق
٩,١	٢٣٨٩	١,١	٥٠٤	٩٩,٥	٧٠	٧	٢٤	٢٤٠	٢٢ - أبريل	التجزئة	الشركة السعودية للعدد والأدوات
٦,٢	٨٥١١	١,٩	٢٨٢٠	٤٥,٣	٥٠	٥٦	١٨٨	١٨٨٠	٢٥ - يونيو	النقل	الشركة السعودية للخدمات الأرضية
٧,٨	-	١,١	٣٧٨	-	١٨	٢١	٧٠	٧٠٠	١٨ - ديسمبر	التطوير العقاري	شركة الاندلس العقارية
---	١٢١٧٤	٥,٤	٤١٥٢	---	---	١٠٠	٣٣٢	٣٣٢٠	---	---	الإجمالي

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٥م.

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام ٢٠١٥م أضيفت في عام ٢٠١٥م أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق (تداول):

- ١- الشركة السعودية للعدد والأدوات.
- ٢- شركة الشرق الأوسط لصناعة وإنتاج الورق.
- ٣- الشركة السعودية للخدمات الأرضية.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر خلال عام ٢٠١٥م

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آن واحد. كما تقوم الهيئة بتوعية وإرشاد المتعاملين في الأوراق المالية بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية. وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م بعدد من الأنشطة والتي تشمل نشر العديد من المواد

جدول رقم ٧-٧ : عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(مليون مكتب)

قناة الاكتتاب	٢٠١٤		٢٠١٥		التغير %
	العدد	%	العدد	%	
الهاتف المصرفي	١,١	٩,٩	٠,٥	٩,٢	٥٥,٥-
الصراف الآلي	٦,٥	٥٨,٦	٣,٠	٥٦,٦	٥٣,٩-
الإنترنت	٢,٥	٢٢,٢	١,٢	٢٢,١	٥٢,٤-
الفروع	١,٠	٩,٣	٠,٤	٦,٨	٦٥,٠-
تطبيق جوال	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٥,٣	٠,٠
الإجمالي	١١,١	١٠٠,٠	٥,٣	١٠٠,٠	٥٢,٣-

المصدر: هيئة السوق المالية.



سوق الصكوك والسندات خلال عام ٢٠١٥م

بلغ إجمالي حجم الصكوك والسندات المصدرة القائمة ٢٨,٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م. وبلغ عدد الإصدارات سبعة إصدارات، منها إصدارين للشركة السعودية للكهرباء بحجم إصدار بلغ ١١,٥ مليار ريال، إضافة لإصدار واحد لكل من شركة سبكييم بحوالي ١,٨ مليار ريال، وشركة ساتورب بحجم إصدار بلغ ٣,٥ مليار ريال، وشركة النقل البحري بحجم إصدار بلغ ٣,٩ مليار ريال، وكذلك لشركة صدارة بحجم إصدار بلغ ٧,٥ مليار ريال، وقد جرى إلغاء إدراج صك شركة أوركس السعودية في تاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٥م. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات ٤٥٢,٥ مليون ريال خلال عام ٢٠١٥م، في حين بلغت القيمة الاسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات ٤٤٨,٨ مليون ريال (جدول رقم ٧-٨).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية عام ٢٠١٥م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال عام ٢٠١٥م. فقد انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية بنسب تراوحت بين ٠,٨ في المئة لبورصة بيروت و ٢١,٥ في المئة للبورصة المصرية. في المقابل ارتفع مؤشر

الصحفية والإعلامية والرسائل التوعوية التي تتناول الأخبار والمواد والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، وبلغ عددها ١٢ بياناً صحفياً تم نشرها ٤٠٠ مرة في عدد من الوسائل الإعلامية الورقية والإلكترونية. كما قامت بإعداد ١٤ تقريراً توعوياً ووزعت على وسائل الإعلام وتم نشرها ٤٧٦ مرة. كما تم بث ١١١٩ رسالة توعوية على المواقع الاجتماعية للهيئة بهدف زيادة الوعي لدى المستثمرين الحاليين أو المتوقع دخولهم في السوق. كما تم تنظيم مؤتمر صحفي للإعلام المحلي مع معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية بهدف اطلاع الصحفيين على مهام الهيئة المنصوص عليها في نظام السوق المالية وإحاطتهم باستراتيجيتها للأعوام القادمة. إلى جانب طبع وتوزيع ما يزيد عن ٦٤ ألف مطبوعة ومطوية ونشرات وكتيبات توعوية، وإنتاج ٤ أفلام فيديو توعوية بثت في عدد من المواقع الإلكترونية و ٥٠٠ ألف نسخة من مطوية أهداف فتح سوق الأسهم السعودية أمام الاستثمار الأجنبي. كما نظمت الهيئة خلال عام ٢٠١٥م دورات تدريبية لعدد ٣١ سفيرة ضمن برنامجها (سفير المستثمر الذكي) وتم تزويدهن بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، وحرصت الهيئة من خلال هذا البرنامج على نشر ثقافة التعاملات المالية السليمة وكذلك نشر ثقافة التطوع. هذا وقد نظمت الهيئة عدداً من حلقات العمل والمحاضرات وشاركت في عدة مؤتمرات خلال عام ٢٠١٥م.

جدول رقم ٧-٨: نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام ٢٠١٥م

السند / الصك	حجم الإصدار (مليون ريال)	القيمة الاسمية (ألف ريال)	تاريخ الانتهاء	العائد السنوي (%)	الصفقات المنفذة	القيمة المتداولة (ألف ريال)	القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)
صكوك أوركس السعودية*	٢٤٠	١٠٠	٢٦ ديسمبر ٢٠١٥	سايبور لمدة ٣ أشهر + ١,٦٥%	٠	٠,٠	٠
صكوك صدارة	٧٥٠٠	٥٠	١٥ ديسمبر ٢٠٢٨	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٩٥%	٣	٥٠٥٠٠,٠	٥٠٠٠٠
صكوك سبكييم	١٨٠٠	١٠٠	٦ يوليو ٢٠١٦	سايبور + ١,٧٥%	١	٦٨٤٣٤,٠	٦٨٠٠٠
صكوك البحري	٣٩٠٠	١٠٠٠	٣٠ يوليو ٢٠٢٢	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٨٠%	٠	٠,٠	٠
كهرباء السعودية ٣	٧٠٠٠	١٠	١٠ مايو ٢٠٣٠	سايبور + ٠,٩٥%	٢	٢٦٣٦١٥,٠	٢٦٠٧٥٠
كهرباء السعودية ٤	٤٥٠٠	١٠٠٠	٣٠ يناير ٢٠٢٤	سايبور لمدة ٣ أشهر + ٠,٧%	١	٧٠٠٠٠,٠	٧٠٠٠٠
صكوك ساتورب	٣٤٩٠	٩٣	٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٩٥%	٠	٠,٠	٠
الإجمالي	٢٨٤٣٠	—	—	—	٧	٤٥٢٥٤٩,٠	٤٤٨٧٥٠

* تم إلغاء الإدراج بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٥م.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٥م.



المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٤٤٢,٨ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٧٥,١ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ١٧١ شركة بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٢,٥ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات بلغ ٩٨,٣ شركة و بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٠,٩٨ مليار دولار أمريكي للدول العربية المشتركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (جدول رقم ٧-١٠، ورسم بياني رقم ٧-١).

تطورات صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٥م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام ٢٠١٥م بنسبة ٧,١ في المئة ليصل إلى ٢٧٠ صندوقاً. وانخفض إجمالي أصول الصناديق بنحو ٧,١ في المئة من حوالي ١١٠,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م إلى نحو ١٠٢,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م. كما انخفضت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار

سوق فلسطين للأوراق المالية بنسبة ٤,٠ في المئة (جدول رقم ٧-٩).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة ١,٠ في المئة لتبلغ نحو ٨١,٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٥م مقارنة بحوالي ٨٠,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م. وسجلت القيمة السوقية لسوق مسقط للأوراق المالية أكبر نسبة ارتفاع بلغت ٨,٣ في المئة، تلاها سوق فلسطين للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت ٤,٥ في المئة. في حين سجلت الأسواق المالية العربية الأخرى تراجعاً في القيمة السوقية بنهاية عام ٢٠١٥م.

وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام ٢٠١٥م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية نحو ٤٢٠,٧ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو ٨١,٢ مليار دولار أمريكي للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته ٣٩,٤ في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام ٢٠١٥م، وبلغت قيمة الأسهم

جدول رقم ٧-٩ : معدلات التغير السنوية في مؤشرات أسواق الأسهم العربية (٢٠١٥م)
(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	٢,٦-	١٢,٩-	١٧,١-
الكويت	٣٥,٣-	١٢,٥-	١٤,١-
مصر	٣٠,٦	٢١,٤-	٢١,٥-
المغرب	٢٢,٤	١٣,٩-	٧,٢-
البحرين	١١,٢	١٣,٦-	١٤,٨-
الأردن	١٤,٦-	٠,٥-	١,٤-
عمان	٣٣,٢	٨,٣	١٤,٨-
تونس	٨,٣-	٦,٠-	٠,٩-
لبنان	٣٣,٥-	١,٢-	٠,٨-
أبوظبي	٥١,٢-	١,٦-	٤,٩-
الجزائر	٢,٩-	١٨,٢-	--
دبي	٤٦,٩-	٤,٥-	١٦,٥-
السودان	١٠,٧-	١٢,٦-	٣,١-
قطر	٤٦,٦-	١٨,٣-	١٥,١-
فلسطين	٦٥,٣	٤,٥	٤,٠

-- غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع ٢٠١٥م.



جدول رقم ١٠-٧ : أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام ٢٠١٥ م

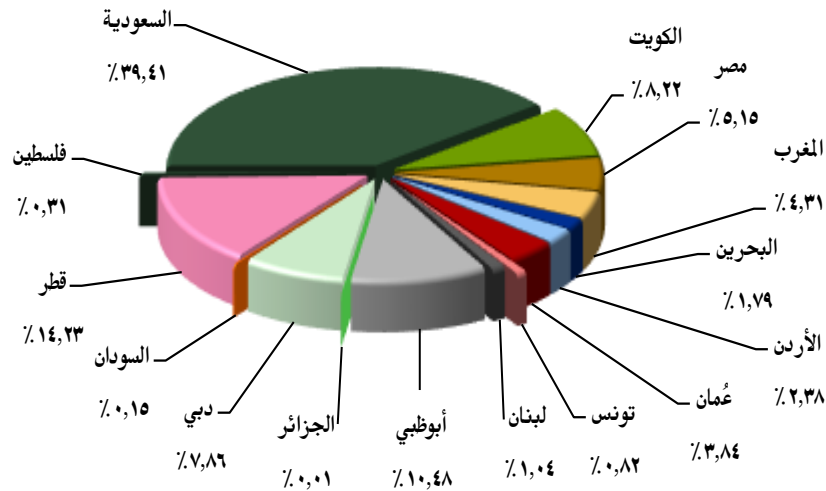
درجة عمق السوق ** (%)	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليون دولار)	التغير السنوي في المؤشر (%)	
٦٥,١	٦٤٦***	٢٤٦٠	١٧١	٤٢٠٦٥٦	١٧,١-	السعودية
٧١,٢	١٢٣,٢	٤٠٦	٢١٦	٨٧٧٦٧	١٤,١-	الكويت
١٦,٦	٣٣٠,٨	٢٤٧	٢٢٢	٥٤٩١٣	٢١,٥-	مصر
٤٤,٦	١٠٣,١	٧١٢	٧٥	٤٥٩٥٧	٧,٢-	المغرب
٦١,٨	٣٠,٩	٤١٥	٤٦	١٩٠٩٣	١٤,٨-	البحرين
٧٠,٠	٣٨,٢	١١١	٢٢٨	٢٥٣٦٦	١,٤-	الأردن
٦٨,١	٦٠,٢	٣١٣	١٣١	٤٠٩٨٤	١٤,٨-	عمان
١٩,٧	٤٤,٣	١١٢	٧٨	٨٧٣٦	٠,٩-	تونس
٢٠,٤	٥٤,٤	٣٧٠	٣٠	١١٠٨٨	٠,٨-	لبنان
٣٣,٠	٣٣٩,١	١٧٥٠	٦٨	١١١٩٠٣	٤,٩-	أبوظبي
٠,٠٤	١٧٥,١	٤٥	٢	٩١	--	الجزائر
٢١,١	٣٣٩,١	١٤٢٢	٥٩	٨٣٨٧٣	١٦,٥-	دبي
١٨٠,٢	٨٤,٣	٢٦١٩	٥٨	١٥١٨٩٢	٣,١-	السودان
٧٩,١	١٩٢,١	٣٦١٦	٤٢	١٥١٨٩٢	١٥,١-	قطر
--	٠,٠	٦٨	٤٩	٣٣٣٤	٤,٠	فلسطين
٥٣,٦	١٣٦,٨	٩٧٨	٩٨,٣	٨١١٦٩,٦	٩,٢-	المتوسط

* صندوق النقد الدولي. ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي. -- غير متوفر.

*** الهيئة العامة للإحصاء - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع ٢٠١٥ م).

رسم بياني رقم ١-٧
النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي ٢٠١٥ م (حسب القيمة السوقية)

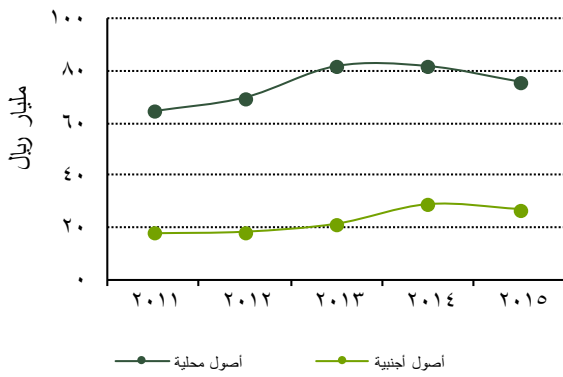




المئة لتبلغ نحو ٢ مليار ريال، بينما ارتفعت استثمارات الصناديق في السندات المحلية بنحو ٥,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م مقابل ٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م بارتفاع نسبته ٤٦,٧ في المئة، ومثل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٧,٦ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٥,٤ في المائة في نهاية العام السابق.

ومثلت استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته ٥٥,١ في المئة من إجمالي أصول صناديق

رسم بياني رقم ٢-٧: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية



بنسبة ٧,٣ في المئة لتصل إلى نحو ٧٥,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م. وانخفضت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٤ في المئة لتصل إلى نحو ٢٧ مليار ريال، وبلغ نصيب تلك الاستثمارات من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام ٢٠١٥م ما يقارب ٢٦,٢ في المئة. وبنهاية عام ٢٠١٥م بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار ٢٣٧ ألف مشترك بانخفاض نسبته ٣,٧ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٧-١١، ورسم بياني رقم ٧-٢).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في نهاية عام ٢٠١٥م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة ٥,٧ في المئة ليبلغ ١٠,٦ مليار ريال. كما انخفض حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة ١٨,٢ في المئة ليبلغ ٢٠ مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته ٦٥,٤ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل ٦٨,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٢٩,٧ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو ٣٢,٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٧-١٢).

كما انخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة طفيفة بلغت ٠,١ في

جدول رقم ٧-١١: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (%)
٢٠١١	٢٤٩	٢,٥	٦٥	١٣,٣-	١٨	١٣,٠-	٨٢,٢	١٣,٢-	٢٩٤	٨,٣-
٢٠١٢	٢٤٠	٣,٦-	٧٠	٨,٢	١٨	٣,٤	٨٨,١	٧,١	٢٧٦	٦,٢-
٢٠١٣	٢٣٦	١,٧-	٨٢	١٧,٣	٢١	١٦,٨	١٠٣,٢	١٧,٢	٢٥٨	٦,٤-
٢٠١٤	٢٥٢	٦,٨	٨٢	٠,٠	٢٩	٣٥,٣	١١٠,٧	٧,٣	٢٤٦	٤,٧-
٢٠١٥	٢٧٠	٧,١	٧٦	٧,٣-	٢٧	٦,٤-	١٠٢,٩	٧,١-	٢٣٧	٣,٧-

المصدر: هيئة السوق المالية.



جدول رقم ٧-١٢ : أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	سندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
٢٠١٢	١٩١٩٢	١٠٣٥٤	٢٠٨٦	١٨٠٧	٤٤٨٧٤	٦٠٣٤	١٨٤٤	٦٠	١٨١٧	٨٨٠٦٨
٢٠١٣	٢٣٦٣٩	١٢١٧٠	٢٨٧٨	١٧٣١	٥٠٨٠٩	٧٠٠٥	١٤١١	٤٠٩	٣١٢٧	١٠٣١٧٩
٢٠١٤	٢٤٤٧٧	١١٢١٥	٣٩٧٣	٢٠١٩	٤٥٦٧٤	١٥١٩٤	٤١٨٩	٤١٠	٣٥٦٠	١١٠٧١١
٢٠١٥	٢٠٠٢٥	١٠٥٧٣	٥٨٣٠	٢٠١٧	٤٣٦٩١	١٢٩٧٦	٤٠١٤	٤٠٧	٣٣٦٥	١٠٢٨٩٨

المصدر: هيئة السوق المالية.

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي ٣٠,٦ مليار ريال تمثل ٢٩,٧ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ ١٦,٤ مليار ريال تمثل ١٥,٩ في المئة، وحلت ثالثاً شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ ١٣,٦ مليار ريال أو ١٣,٢ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار.

ومن ناحية إجمالي عدد الصناديق، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بعدد ٣٦ صندوقاً منها صندوق واحد مغلق، وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد ٢٧ صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٢٠ صندوقاً جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بحوالي ٦٩,١ ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد ٣٦,٨ ألف مشترك، وحلت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٣٠,٦ ألف مشترك (جدول رقم ٧-١٣).

الاستثمار بنهاية عام ٢٠١٥م، مقابل ٥٥,٠ في المئة في نهاية العام السابق، وانخفض حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من ٤٥,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ٤٣,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م وبنسبة انخفاض بلغت ٤,٣ في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية في نهاية عام ٢٠١٥م ما نسبته ٧٧,١ في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل ٧٥,٠ في المئة في نهاية العام السابق. كما انخفضت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبية بنسبة ١٤,٦ في المئة من حوالي ١٥,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٣ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م.

وانخفض الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٢ في المئة ليبلغ نحو ٤ مليار ريال تمثل ٩٠,٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى مقارنةً بنسبة ٩١,١ في المئة في نهاية العام السابق. كما انخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٧ في المئة ليبلغ نحو ٤٠٧ مليون ريال. وانخفض الاستثمار في الأصول العقارية في عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٥ في المئة ليبلغ نحو ٣,٤ مليار ريال تمثل ٣,٣ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٣,٢ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٧-١٢).



جدول رقم ٧-١٣ : تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق

وعدد المشتركين في عام ٢٠١٥ م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق			حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح	الإجمالي	محلية	أجنبية	الإجمالي	
شركة الأهلي المالية	١	٢٦	٢٧	٢٦٨٩٩	٣٧١٢	٣٠٦١١	٣٦٨٢٨
شركة الرياض المالية	١	٣٥	٣٦	٨٦٦٦	٧٧٢٤	١٦٣٩٠	٦٩٠٦٢
شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	٠	١٨	١٨	١١٥٢٠	٢٠٦٢	١٣٥٨٢	٢٩٤٠٥
شركة الراجحي للخدمات المالية	٠	١٢	١٢	١٩٧٣	٨١١٠	١٠٠٨٣	١٣٠٨٣
اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	٠	٢٠	٢٠	٥٩٣٩	٧٧٩	٦٧١٨	٣٠٥٨٥
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	١	١٣	١٤	٤٩٩٢	١٨٢	٥١٧٤	١٢٣٢٠
شركة العربي الوطني للاستثمار	١	١٥	١٦	٣٠٤٠	١١٧	٣١٥٦	٧٥٧٥
شركة الجزيرة للأسواق المالية	٢	١٠	١٢	١٣٦٨	١٢٦٣	٢٦٣١	١٤٠٤
شركة السعودي الهولندي المالية	٠	١٦	١٦	١٥٦٤	٣٧٦	١٩٤٠	٢٥٤٣
شركة فالكم للخدمات المالية	٠	٦	٦	١٢٠١	٥	١٢٠٦	٧٥٨
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	٠	٨	٨	٥٨٧	٧٥٠	١٣٣٦	٧١٣
شركة البلاد للاستثمار	٠	٧	٧	٨٩١	٣٣	٩٢٤	٢٧٥٧٨
شركة الأول للخدمات المالية	٠	٥	٥	٣٣٠	٣٤	٣٦٥	١٨٥
مجموعة كسب المالية	٢	٥	٧	٥٣٧	٠	٥٣٧	١٤٧٧
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	١	٣	٤	٣٥٣	٤١٨	٧٧٢	١٣٢
شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	٠	٢	٢	٤٩٥	٠	٤٩٥	١٤
شركة عودة كابيتال	٠	٣	٣	٤١٨	٥٨	٤٧٥	٩٩
شركة جدوى للاستثمار	٠	٧	٧	١٨٨٥	١٦٤	٢٠٤٨	٢٣٣
شركة أصول وبخيت الاستثمارية	٠	٤	٤	٤٧٤	٦	٤٨٠	٥٢٥
شركة الإنماء للاستثمار	٠	٥	٥	١٤٨٦	٣١	١٥١٧	١٠٢٥
شركة الخير المالية	٠	٤	٤	٨٦	٢٧	١١٣	٥١
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	٠	٢	٢	٢٤٨	٠	٢٤٨	٢٤٠
شركة ملكيه للاستثمار	٠	٢	٢	٩٣	٠	٩٣	١٣٢
شركة أرباح المالية	٠	١	١	١١٥	٠	١١٥	٥٧
شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	٠	٢	٢	٣٣	٠	٣٣	٦٩
شركة مشاركة المالية	٠	١	١	٨٢	٠	٨٢	٥٣
شركة المجموعة المالية - هيرميس السعودية	٠	٢	٢	١٢٤	٠	١٢٤	٣٣
شركة مورجان ستانلي السعودية	٠	١	١	٨٥	٠	٨٥	١٠
شركة بلوم للاستثمار السعودية	٠	٣	٣	١٣٠	٣٣	١٦٣	٣٦
شركة المستثمر للأوراق المالية	٠	٢	٢	٢٥	٠	٢٥	١٠
شركة بيت المال الخليجي	٠	٢	٢	١٦١	٠	١٦١	٣٧
شركة الخير كابيتال السعودية	٠	٤	٤	٨٧	١٩	١٠٦	١٠٨
شركة إنقان كابيتال	٠	١	١	٧	٥٧	٦٤	٤٠
شركة الأولى جوجيت كابيتال	٠	٤	٤	١٩	٠	١٩	١٦
شركة رنا للاستثمار	٠	١	١	٤	٠	٤	٦
شركة مسقط المالية	٠	١	١	٢٦٩	٠	٢٦٩	٦٢
مجموعة النقيعي للاستثمار	٠	٢	٢	٢٣	٠	٢٣	٩٣
شركة الوساطة المالية	٠	١	١	١٢٤	٠	١٢٤	٦١
شركة أشمور للاستثمار السعودية	٠	٣	٣	٢٧٦	١٢	٢٨٧	٥٥
شركة دراية المالية	٠	١	١	٢٥٧	٠	٢٥٧	٢٤٩
شركة النمو المالية للاستشارات المالية	٠	١	١	٥٤	٠	٥٤	١٥
الإجمالي	٩	٢٦١	٢٧٠	٧٦٩٢٥	٢٥٩٧٣	١٠٢٨٩٨	٢٣٦٩٧٧

المصدر: هيئة السوق المالية.



القطاع الخارجي

المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٥٨,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقارنة بنسبة ٦٨,٥ في المئة في العام السابق.

الصادرات

بلغ إجمالي صادرات المملكة السلعية في عام ٢٠١٥م حوالي ٧٦٣,٣ مليار ريال مقابل ١٢٨٤,١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٣١,٥ في المئة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي ٦٥٥,٠ مليار ريال وشكلت ما نسبته ٢٧,٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وفي أداء المعاملات مع العالم الخارجي، حقق ميزان الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة عجزاً قدره ٢٠٠,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، بما نسبته ٨,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الصادرات النفطية

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام ٢٠١٥م نحو ٥٧٣,٤ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٤٦,٣ في المئة، مقارنة بتراجع نسبته ١١,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام ٢٠١٥م حوالي ٤٩,٨٥ دولار للبرميل مقابل حوالي ٩٧,١٨ دولار للبرميل

حسب الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي صادرات المملكة السلعية حوالي ٧٦٣,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقابل ١٢٨٤,١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٣١,٥ في المئة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي ٦٥٥,٠ مليار ريال وشكلت ما نسبته ٢٧,٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وفي أداء المعاملات مع العالم الخارجي، حقق ميزان الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة عجزاً قدره ٢٠٠,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، بما نسبته ٨,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تشير الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠١٥م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) ليبلغ ١٤١٨,٣ مليار ريال، مقابل ١٩٣٦,٠ مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته ٢٦,٧ في المئة. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج

جدول رقم ٨-١ : صادرات المملكة السلعية

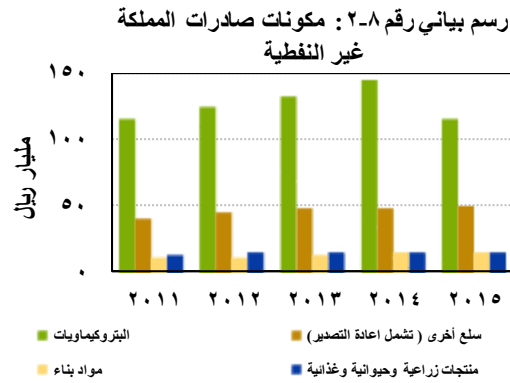
(مليون ريال)

التغير %	٢٠١٥*	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
٤٦,٣-	٥٧٣٤١٢	١٠٦٧٠٩١	١٢٠٧٠٨٠	١٢٦٥٥٥٠
٤٨,٢-	٤٨٦٥٤٦	٩٣٨٩٥٩	١١٠٢٤٧٨	١١٤٤٦٣٨
٣٢,٢-	٨٦٨٦٦	١٢٨١٣٢	١٠٤٦٠٢	١٢٠٩١٢
١٢,٥-	١٨٩٩٠١	٢١٧٠٣١	٢٠٢٤٤٣	١٩٠٩٥٢
٢٠,٠-	١١٤٩١٦	١٤٣٦٤٧	١٣١٥٠٩	١٢٤١٨٤
٠,٢-	١٣٦٨١	١٣٧٠٤	١١٧٥٣	١٠٥٣٦
١,٥	١٣٦١١	١٣٤٠٥	١٢٦٢٨	١٢٨٥٣
٣,١	٤٧٦٩٣	٤٦٢٧٥	٤٦٥٥٣	٤٣٣٧٩
٤٠,٦-	٧٦٣٣١٣	١٢٨٤١٢٢	١٤٠٩٥٢٣	١٤٥٦٥٠٢

* بيانات أولية.

** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.



تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

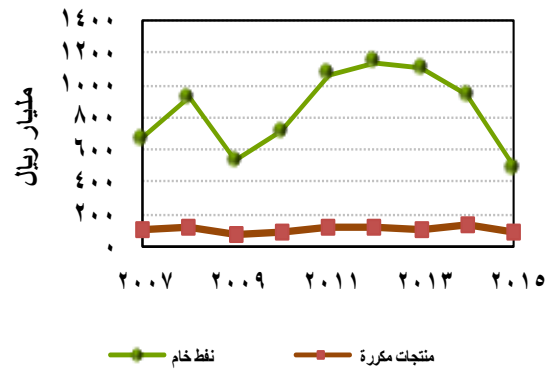
تهدف البرامج التنموية للصادرات السعودية إلى تنمية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية منها إنشاء برنامج الصادرات السعودية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية. ويبرز دور هيئة تنمية الصادرات بعمل الدراسات ووضع الخطط لحل التحديات التي تواجه المصدرين وتقوم الهيئة أيضاً بالمشاركة في الفعاليات الدولية والبعثات التجارية للتسويق للمنتج الوطني كما تقوم بتنظيم ورش العمل لتطوير قدرات وخبرات المنشآت السعودية في مجال التصدير، وقامت الهيئة بوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية والعمل على وضع البرامج التطويرية بالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لضمان الارتقاء بالصادرات غير النفطية.

فيما يقوم برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدور فاعل لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني عبر عمليات تمويل وضمان الصادرات، حيث بلغ عدد عمليات التمويل التي أتمدها الصندوق ١٤٩ عملية منذ انطلاق البرنامج في عام ٢٠٠١م، بقيمة إجمالية بلغت ٢١,٧ مليار ريال. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها نحو ٩,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٥م بارتفاع نسبته ٣٣٩,٦ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٨-٢). وتوزعت عمليات

خلال عام ٢٠١٤م. بالرغم من ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من ٩,٧١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤م إلى ١٠,١٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥م.

وتشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى تراجع قيمة صادرات النفط الخام بنسبة ٤٨,٢ في المئة من ٩٣٩ مليار ريال في عام ٢٠١٤م إلى ٤٨٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م. كما انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته ٣٢,٣ في المئة من ١٢٨,١ مليار ريال إلى ٨٦,٩ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-١) تطور صادرات المملكة النفطية.

رسم بياني رقم ٨-١: صادرات المملكة النفطية



الصادرات غير النفطية

تراجعت قيمة صادرات المملكة غير النفطية وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، حيث سجلت في عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ١٢,٥ في المئة لتصل إلى نحو ١٨٩,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات انخفاضاً نسبته ٢٠,٠ في المئة لتبلغ حوالي ١١٤,٩ مليار ريال. كما انخفضت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة ٠,٢ في المئة لتبلغ حوالي ١٣,٧ مليار ريال، فيما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة ١,٥ في المئة لتبلغ حوالي ١٣,٦ مليار ريال. وارتفعت قيمة صادرات السلع الأخرى بما فيها إعادة التصدير بنسبة ٣,١ في المئة لتبلغ حوالي ٤٧,٧ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-٢) مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م.



جدول رقم ٢-٨ : تمويل و ضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

السلع والمنتجات	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥	
	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	١١	٠	١١٣	٠	٤	٠
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	٢٤١٩	٩١٧	٠	٩٥٤	٧٧٦٠	١١٧١
مشاريع رأسمالية	٠	٦	٦٨	٠	٠	٠
خطوط تمويل	٤٣١	٠	٢٤٤	٠	١٤٣	٠
أخرى	٠	٣٩٠	٦٣٣	١١٧	٢١٩	٥٦
المجموع	٢٨٦١	١٣١٣	١٠٥٧	١٠٧١	٨١٢٦	١٢٢٧

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

الواردات

تظهر البيانات ارتفاع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٥ في المئة لتبلغ نحو ٦٥٥,٠ مليار ريال مقابل ٦٥١,٩ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٣-٨).

وتشير البيانات التصنيفية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية لعام ٢٠١٥م (رسم بياني رقم ٣-٨) إلى أن واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٣,١٧٨ مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره ٢٧,٢ في

البرنامج في عام ٢٠١٥م بين الضمان بمبلغ ١,٢ مليار ريال، والتمويل بمبلغ ٨,١ مليار ريال. وبلغت عمليات تمويل و ضمان صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو ٧,٨ مليار ريال و ١,٢ مليار ريال على التوالي. وبلغت عمليات تمويل صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات نحو ٣,٨ مليون ريال. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل خلال عام ٢٠١٥م بمبلغ ١٤٢,٥ مليون ريال. وبلغت عمليات تمويل و ضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو ٢١٩,٤ مليون ريال و ٥٥,٩ مليار ريال على التوالي.

جدول رقم ٣-٨ : واردات المملكة (سيف)

حسب مكوناتها الرئيسية

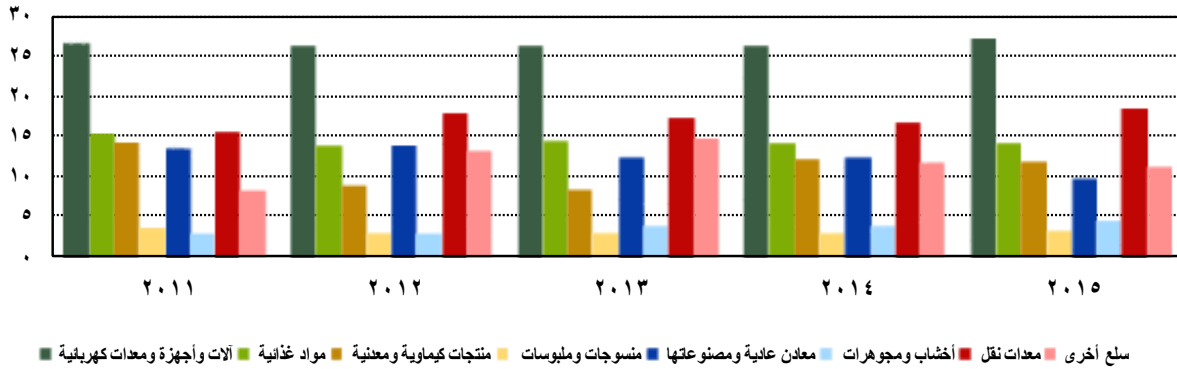
التغير %	النصيب المنوي			مليون ريال			
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٤,٣	٢٧,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	١٧٨٣٢١	١٧١٠١١	١٦٥٢٣٠	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
٠,٣	١٤,٠	١٤,١	١٤,٣	٩١٩٢٨	٩١٦٢٦	٩٠٣٤١	المواد الغذائية
١,٣-	١١,٨	١٢,٠	٨,٤	٧٧١٥٩	٧٨١٩١	٥٣٠٠٩	منتجات كيماوية ومعدنية
٦,٩	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢١٦٢٧	٢٠٢٢٩	١٨٨٨٠	منسوجات وملبوسات
١٩,٢-	٩,٨	١٢,٢	١٢,٤	٦٤٤٧٣	٧٩٧٥٩	٧٨١٠٢	معادن عادية ومصنوعاتها
١٢,٢	٤,٣	٣,٩	٤,٠	٢٨١٩٩	٢٥١٣١	٢٤٩٠٩	أخشاب ومجوهرات
١١,٠	١٨,٤	١٦,٧	١٧,١	١٢٠٥١٦	١٠٨٦١٠	١٠٧٥٥٢	معدات نقل
٥,٨-	١١,١	١١,٩	١٤,٧	٧٢٨١٠	٧٧٣١٧	٩٢٥٥٩	سلع أخرى
٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥٥٠٣٣	٦٥١٨٧٦	٦٣٠٥٨٢	المجموع

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.



رسم بياني رقم ٨-٣: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية من الإجمالي نسبة مئوية



المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول رقم ٨-٤).

وتوضح بيانات الواردات من أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة لعام ٢٠١٥م، ارتفاع الواردات من دول هذه المجموعة بنسبة ٣,٠ في المئة لتبلغ نحو ٤٦٨,٨ مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي ٧١,٦ في المئة. واحتلت الصين الشعبية المرتبة الأولى (٩٢,٤ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٤,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة بارتفاع عن العام السابق نسبته ٦,١ في المئة. تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (٨٩,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٣,٧ في المئة وبارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (٤٦,١ مليار ريال) بنصيب بلغ ٧,٠ في المئة وبارتفاع نسبته ٢,١ في المئة. فيما جاءت في المرتبة الأخيرة إندونيسيا بنصيب بلغ ١,٥ في المئة من إجمالي واردات المملكة.

وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ ٤٨,٧ مليار ريال خلال عام ٢٠١٥م وبنصيب بلغ ٧,٤ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وقد سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعاً نسبته ٥,٢ في المئة لتبلغ نحو ٢٠,١ مليار ريال، وبنصيب بلغ ٣,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم انخفاضاً نسبته ٩,٦ في المئة لتبلغ ١١٧,٥ مليار ريال،

المنته من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (١٢٠,٥ مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ١٨,٤ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت واردات المواد الغذائية (٩١,٩ مليار ريال) وبنصيب بلغ ١٤,٠ في المئة، وبارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة. وجاءت واردات المنتجات الكيماوية والمعدنية (٧٧,٢ مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ١١,٨ في المئة، وبارتفاع نسبته ١,٣ في المئة. أما واردات السلع الأخرى (٧٢,٨ مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ ١١,١ في المئة، وبارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة. واحتلت واردات المعادن العادية ومصنوعاتها (٦٤,٥ مليار ريال) المرتبة السادسة بنصيب بلغ ٩,٨ في المئة، وبارتفاع نسبته ١٩,٢ في المئة عن العام السابق، أما واردات الأخشاب والمجوهرات (٢٨,٢ مليار ريال) فجاءت في المرتبة السابعة بنصيب بلغ ٤,٣ في المئة، وبارتفاع نسبته ١٢,٢ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثامنة جاءت واردات المنسوجات والملبوسات (٢١,٦ مليار ريال) بنصيب قدره ٣,٣ في المئة، وبارتفاع نسبته ٦,٩ في المئة عن العام السابق.

الواردات حسب المنشأ

تصنف واردات المملكة حسب المنشأ إلى أربع مجموعات، وتضم المجموعة الأولى أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة من خارج الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم



جدول رقم ٨-٤ : واردات المملكة حسب المنشأ

التغير %	النصيب المنوي			مليون ريال			
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	*٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٦,١	١٤,١	١٣,٤	١٢,٤	٩٢٣٩٨	٨٧١٢٢	٧٨٤٨٨	الصين الشعبية
٥,٨	١٣,٧	١٣,٠	١٣,٥	٨٩٦٧٨	٨٤٧٣٠	٨٥٣٧٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,١-	٧,٠	٧,٢	٧,١	٤٦١١٦	٤٧٠٩٣	٤٤٨١٢	ألمانيا
٠,١-	٥,٧	٥,٧	٥,٦	٣٧٢٨٦	٣٧٣٠٦	٣٥١٥٣	اليابان
١٥,٢	٥,٧	٥,٠	٥,٧	٣٧٢٥١	٣٢٣٣٦	٣٦٠١٨	كوريا الجنوبية
٤,٢-	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٢٢٥٣٢	٢٣٥٠٩	٢١٨٢١	الهند
٧,٥-	٣,١	٣,٤	٣,١	٢٠٤٦٢	٢٢١٣٢	١٩٦٦٣	فرنسا
٩,٥-	٣,٠	٣,٤	٣,٢	١٩٨٣٥	٢١٩٢٩	٢٠٣٧٤	إيطاليا
٨,٨	٢,٩	٢,٦	٢,٥	١٨٧٩٩	١٧٢٧١	١٦٠٤٣	المملكة المتحدة
١٤,٧-	٢,٣	٢,٨	٣,١	١٥٣١٦	١٧٩٥٣	١٩٧٤٠	سويسرا
١,١	٢,١	٢,١	٢,١	١٤٠٥٩	١٣٩٠٧	١٣٥٠٨	تايوان
١٧,٣	١,٩	١,٧	١,٩	١٢٧٤٥	١٠٨٦٧	١٢٢٨٣	تركيا
٥,٩	١,٨	١,٧	٢,٠	١١٨٨٩	١١٢٢٥	١٢٥٠٠	البرازيل
١٢,٥	١,٧	١,٥	١,٣	١١٢٥٠	٩٩٩٨	٨٢١٦	فيتنام
١٢,٣	١,٥	١,٣	١,٢	٩٥٨٧	٨٥٣٦	٧٨٧٧	إسبانيا
٤,٧	١,٥	١,٤	١,٢	٩٥٥٩	٩١٢٦	٧٤١٧	إندونيسيا
٣,٠	٧١,٦	٦٩,٨	٦٩,٧	٤٦٨٧٦٢	٤٥٥٠٤٠	٤٣٩٢٨٩	مجموع الدول الست عشرة
١,٩	٧,٤	٧,٣	٧,٧	٤٨٧١٤	٤٧٧٩٣	٤٨٤٤٨	مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي**
٥,٢	٣,١	٢,٩	٣,٠	٢٠٠٩٥	١٩٠٩٨	١٨٧٣٧	مجموعة الدول العربية الأخرى
٩,٦-	١٧,٩	١٩,٩	١٩,٧	١١٧٤٦٢	١٢٩٩٤٥	١٢٤١٠٨	بقية دول العالم
٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥٥٠٣٣	٦٥١٨٧٦	٦٣٠٥٨٢	إجمالي الواردات (سيف)
٢,٢-				٥٨١٢١٦	٥٩٤٢٣٢,٤	٥٧٥٠٣٨,٦	الواردات (فوب)

** تشمل إعادة التصدير.

* بيانات أولية. المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو ٢٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م.

وتشير البيانات التفصيلية لصادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) لعام ٢٠١٥م إلى ارتفاع صادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو ٤٣,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٦,٠ في المئة، مقارنة بعام ٢٠١٤م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة ٨٧,٣ في المئة من الإجمالي. تلتها صادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية بمبلغ ٦ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٤,٣ في المئة وبنصيب نسبته ١٢,٠ في المئة. تلتها الصادرات

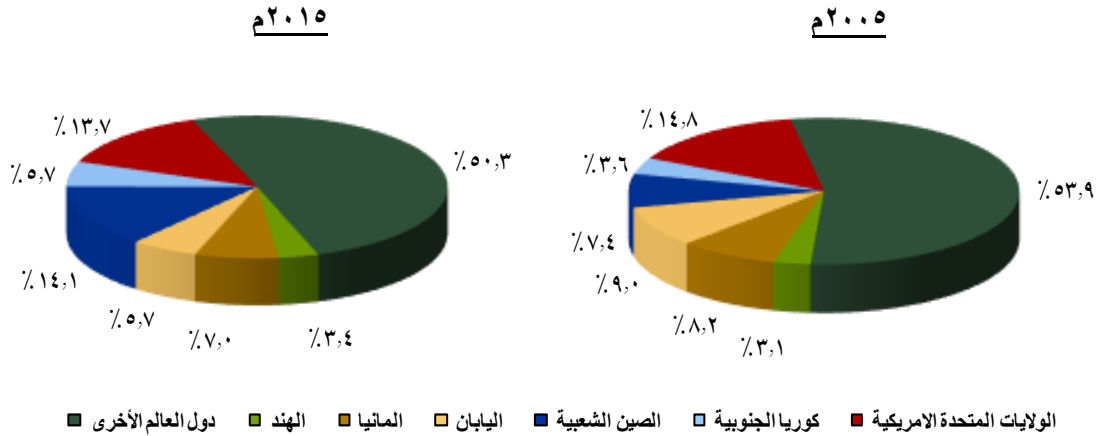
و بنصيب بلغ ١٧,٩ في المئة. ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-٤) واردات المملكة حسب المنشأ لعام ٢٠١٥م مقارنة بعام ٢٠٠٥م.

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) ارتفاعاً نسبته ٢,٦ في المئة لتبلغ حوالي ٥٠,٠ مليار ريال خلال عام ٢٠١٥م، مقارنة بنحو ٤٨,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، وارتفعت نسبتها إلى ٢٦,٣ في المئة من إجمالي الصادرات غير



رسم بياني رقم ٨-٤: واردات المملكة حسب المنشأ



بينما ارتفع تمويل الواردات من سلع أخرى بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ ١٠٢,١ مليار ريال، كما ارتفع تمويل الواردات من السيارات بنسبة ١١,٢ في المئة ليبلغ ٥٣,٦ مليار ريال. كذلك ارتفع تمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة ٣٠,٢ في المئة ليبلغ ٦٧٢ مليون ريال، وارتفع تمويل واردات الحبوب بنسبة ٣,٢ في المئة لتبلغ ١٣,١ مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٤٤,٢ في المئة من الإجمالي. ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٣,٢ في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ٩,٣ في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ٦,٨ في المئة، ثم تمويل كل من واردات الحبوب، وواردات مواد غذائية، وواردات الأجهزة بنصيب بلغ ٥,٧ في المئة و ٤,١ في المئة و ٢,٩ في المئة على التوالي.

الصادرات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ إلى ارتفاع الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام ٢٠١٥ بنسبة ٤٥,٣ في المئة لتبلغ ١٦٠ مليون طن (لا

الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها ٣٣٦ مليون ريال بانخفاض نسبته ٣٠,٤ في المئة مقارنة بالعام السابق وينصيب بلغ ٠,٧ في المئة من الإجمالي.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية
تراجعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة والفواتير المرسله للتحصيل) في عام ٢٠١٥ بنسبة ١,٢ في المئة لتبلغ ٢٣٠,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٣٣,٧ مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام ٢٠١٥ نحو ٣٥,٢ في المئة مقارنة بنسبة ٣٥,٩ في المئة في العام السابق.

ويعزى انخفاض واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٥ إلى انخفاض تمويل الواردات من الآلات بنسبة ٢٥,٩ في المئة نحو ١٥,٨ مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة ١٢,٣ في المئة ليبلغ ٢١,٦ مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة ٠,٣ في المئة ليبلغ ٦,٧ مليار ريال، كذلك انخفاض تمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة ٢٢,٤ في المئة ليبلغ ٢,٩ مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات كل من مواد غذائية أخرى، وسكر وشاي وبن، ومواشي ولحوم بنسبة ٩,٢ في المئة و ٩,٧ في المئة و ٩,٩ في المئة على التوالي.



نسبته ٢,٣ في المئة لتبلغ حوالي ١٥,٦ مليون طن مقابل ١٦ مليون طن في العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي لمكونات كمية الواردات عبر موانئ المملكة خلال عام ٢٠١٥م، فقد احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب نسبته ٢٩,١ في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٦,٥ في المئة، واحتلت واردات المواد الصناعية المرتبة الثالثة بنصيب نسبته ٢٥,٥ في المئة، وجاءت واردات مواد البناء بالمرتبة الرابعة بنصيب ١٦,٠ في المئة.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ خلال عام ٢٠١٥م نحو ١,٣ مليون سيارة مقابل ٩٩٠,٧ ألف سيارة عام ٢٠١٤م بارتفاع نسبته ٢٩,٠ في المئة. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية خلال عام ٢٠١٥م نحو ٩,٥ مليون رأس بارتفاع نسبته ١٥,٩ في المئة مقارنة بنحو ٨,٢ مليون رأس خلال عام ٢٠١٤م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٥م فائضاً بلغ ٣٠,٣ مليار ريال مقابل فائض بلغ نحو ٤٩,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٨-٥). وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل إعادة التصدير) ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ ٤٨,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقابل ٤٧,٨ مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من دول المجلس ما نسبته ٧,٤ في المئة من إجمالي واردات المملكة. في المقابل تراجعت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة ١٨,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م لتبلغ ٧٩ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ٤١,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتوضح البيانات التفصيلية أن الميزان السلعي غير النفطي للمملكة سجل فائضاً مع كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وقطر وسلطنة عُمان و الكويت بلغ ٦,٩ مليار ريال و ١٣,٣ مليار ريال و ٥ مليار ريال و ٥٢٩

تشمل صادرات النفط الخام) مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة ١١٠,١ مليون طن.

وحققت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز زيادة نسبتها ٧٧,٤ في المئة من ٥٩,٤ مليون طن في عام ٢٠١٤م إلى ١٠٥,٣ مليون طن في عام ٢٠١٥م. وارتفعت صادرات المواد الأخرى بنسبة ٥٩,٧ في المئة لتبلغ ٤,٠ مليون طن في عام ٢٠١٥م مقارنة بحوالي ٢,٥ مليون طن في العام السابق. وارتفعت صادرات المواد الكيماوية في عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٣ في المئة لتبلغ ٢٤,٩ مليون طن مقابل ٢٣,٧ مليون طن في العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الزراعية من ٥٤,٧ ألف طن إلى ٨٦,٦ ألف طن في عام ٢٠١٥م أي بنسبة ٥٨,٤ في المئة، وارتفعت صادرات بضائع المسافنة بنسبة ٢٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م لتبلغ ١٠,٣ مليون طن مقابل ٨,٥ مليون طن في العام السابق. فيما انخفضت صادرات مواد البناء والحديد خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٧ في المئة لتبلغ ١٥,٤ مليون طن مقارنة بحوالي ١٦ مليون طن في العام السابق.

أما بالنسبة للنصيب المئوي لكمية الصادرات عبر الموانئ في عام ٢٠١٥م فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة ٦٥,٨ في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ مقارنة بنسبة ٥٣,٩ في المئة في العام السابق. ثم صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ١٥,٦ في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، تلتها صادرات مواد البناء والحديد بالمرتبة الثالثة بنصيب نسبته ٩,٦ في المئة. فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الرابعة بنصيب ٦,٤ في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير بيانات عام ٢٠١٥م إلى ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة بنسبة ٧,٧ في المئة لتبلغ نحو ٩٧,٧ مليون طن. حيث ارتفعت الواردات من المواد الغذائية بنسبة ١,٨ لتبلغ نحو ٢٥,٩ مليون طن مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليون طن في العام السابق. وارتفعت الواردات من المعدات بما نسبته ٤٣,٨ في المئة لتبلغ حوالي ٢,٩ مليون طن خلال عام ٢٠١٥م مقابل ٢,٠ مليون طن في العام السابق. فيما انخفضت الواردات من البضائع العامة بنسبة ٢,٢ في المئة لتبلغ حوالي ٢٨,٤ مليون طن مقارنة بنحو ٢٩ مليون طن في العام السابق. وانخفضت الواردات من مواد البناء بما



جدول رقم ٥-٨ : التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(مليون ريال)

الدولة	٢٠١٣			**٢٠١٤			***٢٠١٥			
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	
الإمارات	٣١٩٤٠	٢٤١٤٧	٧٧٩٣-	٣١٠١٩	٤٤٣٥٦	١٣٣٣٧	٣٣٢٦٤	٤٠١٦١	٦٨٩٧	
البحرين	٦٣٦٠	٥٩٦٨	٣٩٢-	٧٢٦٦	٣٤٥٥٩	٢٧٢٩٣	٧٣٥٩	٢٠٦٥٢	١٣٢٩٣	
قطر	٢٣٨٩	٥٧٠٧	٣٣١٨	٢١٠٨	٦١٩٥	٤٠٨٧	١٨٠٣	٦٧٩٨	٤٩٩٥	
عمان	٥٨٨٣	٣٤١٠	٢٤٧٣-	٥٤٣٥	٦٥٣٣	١٠٩٨	٤٤٧٥	٥٠٠٤	٥٢٩	
الكويت	١٨٧٦	٦٠٨٩	٤٢١٣	١٩٦٥	٥٧٧٠	٣٨٠٥	١٨١٣	٦٣٩٤	٤٥٨١	
المجموع	٤٨٤٤٨	٤٥٣٢١	٣١٢٧-	٤٧٧٩٣	٩٧٤١٣	٤٩٦٢٠	٤٨٧١٤	٧٩٠٠٩	٣٠٢٩٥	
* تشمل إعادة التصدير.			** بيانات معدلة.			*** بيانات أولية.				
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.										

وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٥ مليار ريال أي ما نسبته ٦,٣ في المئة.

مليون ريال و٤,٦ مليار ريال و في عام ٢٠١٥ م على التوالي.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشير بيانات التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إلى تسجيل فائض للمملكة بلغ ٢٤,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٥ م مقابل فائض بلغ ٤٢,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤ م (جدول رقم ٦-٨). وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعاً نسبته ٥,٢ في المئة لتبلغ ٢٠,١ مليار ريال في عام ٢٠١٥ م مقابل ١٩,١ مليار ريال في العام السابق، وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته ٣,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وفي المقابل انخفضت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة ٢٧,٥ في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي ٤٤,٨ مليار ريال وتمثل ما نسبته ٢٣,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، أن المملكة حققت فائضاً في تبادلها التجاري خلال عام ٢٠١٥ م، مع كل من مصر بلغ ٦,٥ مليار ريال، والأردن بلغ ٨ مليار ريال، واليمن بلغ ١,٦ مليار ريال، والمغرب بلغ ٢,٤ مليار

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام ٢٠١٥ م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مورد للمملكة بمبلغ ٣٣,٣ مليار ريال، حيث تمثل ما نسبته ٦٨,٣ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٧,٤ مليار ريال مشكلة نسبة ١٥,١ في المئة، تلتها سلطنة عُمان بمبلغ ٤,٥ مليار ريال مشكلة نسبة ٩,٢ في المئة، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة كل من الكويت وقطر بمبلغ ١,٨ مليار ريال لكل منهما أي ما يعادل ٣,٧ في المئة، من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس.

وفيما يخص صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٥ م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ٤٠,٢ مليار ريال، أي ما يعادل ٥٠,٨ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس، وجاءت دولة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٢٠,٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٦,١ في المئة، تلتها دولة قطر بمبلغ ٦,٨ مليار ريال أي ما نسبته ٨,٦ في المئة، ثم دولة الكويت بنحو ٦,٤ مليار ريال أي ما نسبته ٨,١ في المئة،



جدول رقم ٦-٨ : التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)

الدولة	٢٠١٣			**٢٠١٤			***٢٠١٥		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	٧٩٠٩	٦٦٧٩	١٢٣٠-	٨٤١٤	١٤٣٤٤	٥٩٣٠	٨٧١٩	١٥١٨١	٦٤٦٢
الأردن	٣١٨٨	٧٠٣٤	٣٨٤٦	٣٤٨٧	١٧٧٩٢	١٤٣٠٥	٣٧٧٣	١١٧٨٩	٨٠١٦
اليمن	٩١٢	٣٧٥٠	٢٨٣٨	١٠٠٩	٤٧١٠	٣٧٠١	٥٧٠	٢٢١٦	١٦٤٦
لبنان	١٦٨٩	١٦٥٨	٣١-	١٤٨١	١٥٨٨	١٠٧	١٦١٣	١٤٤٥	١٦٨-
المغرب	٣١٤	١٨٣٦	١٥٢٢	٦٣٧	٨٨٠١	٨١٦٤	٨٥٨	٣٢٩٢	٢٤٣٤
السودان	١٩٥٦	٢٠٤٣	٨٧	٢١٧٨	١٨٠٦	٣٧٢-	٢٥٦٠	١٩٢٠	٦٤٠-
سوريا	٧٢٥	٤٩٩	٢٢٦-	٤٤١	١٠٩	٣٣٢-	٣٦٩	٢٥٣	١١٦-
العراق	٦	٢٠١٠	٢٠٠٤	٥	٣٤٣٥	٣٤٣٠	١٠	١٨٤١	١٨٣١
بقية الدول العربية	٢٠٣٨	٤٧٧٥	٢٧٣٧	١٤٤٦	٩٢٨٩	٧٨٤٣	١٦٢٣	٦٨٩٩	٥٢٧٦
المجموع	١٨٧٣٧	٣٠٢٨٤	١١٥٤٧	١٩٠٩٨	٦١٨٧٤	٤٢٧٧٦	٢٠٠٩٥	٤٤٨٣٦	٢٤٧٤١
	* تشمل إعادة التصدير.		** بيانات معدلة.		*** بيانات أولية.				
	المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.								

١٥,٢ مليار ريال، أي ما يعادل ٣٣,٩ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ١١,٨ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٦,٣ في المئة، تلتها المغرب في المرتبة الثالثة بمبلغ ٣,٣ مليار ريال أي ما نسبته ٧,٣ في المئة، ثم اليمن في المرتبة الرابعة بمبلغ ٢,٢ مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى السودان في المرتبة الخامسة بمبلغ ١,٩ مليار ريال، ثم العراق في المرتبة السادسة بنحو ١,٨ مليار ريال، واحتلت كل من لبنان وسوريا المرتبتين السابعة والثامنة بنحو ١,٤ مليار ريال و٠,٣ مليار ريال على التوالي.

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام ٢٠١٥م إلى أن الحساب الجاري سجل عجزاً سنوياً ولأول مره منذ عام ١٩٩٨م، مقداره ٢٠٠,٥ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ حوالي ٢٧٦,٦ مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨,٣ في المئة. ويعزى هذا العجز في الحساب الجاري إلى عجز ميزان السلع والخدمات البالغ ١٠٦,٧ مليار ريال، وارتفاع عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته ٥,١ في المئة، وانخفاض فائض بند صافي الدخل الأولي بما نسبته ٥,٢ في المئة (جدول رقم ٧-٨).

ريال، والعراق بلغ ١,٨ مليار ريال. من ناحية أخرى، حققت المملكة عجزاً في تبادلها التجاري مع لبنان خلال عام ٢٠١٥م بلغ ١٦٨ مليون ريال، ومع السودان بمبلغ ٦٤٠ مليون ريال، ومع سوريا بمبلغ ١١٦ مليون ريال.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٥م، احتلت مصر المرتبة الأولى بصادرات إلى المملكة مقدارها ٨,٧ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ٤٣,٤ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ٣,٨ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ١٨,٨ في المئة من إجمالي الواردات من هذه المجموعة، تلتها السودان بمبلغ ٢,٦ مليار ريال، أي ما نسبته ١٢,٧ في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ ١,٦ مليار ريال مشكلة ما نسبته ٨,٠ في المئة. وجاءت واردات المملكة من المغرب واليمن وسوريا في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو ٠,٨ مليار ريال و٠,٦ مليار ريال و٠,٤ مليار ريال على التوالي.

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٥م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدرت المملكة لها ما قيمته



جدول رقم ٧-٨ : ميزان المدفوعات

(مليون ريال)

التغير % ٢٠١٥	٢٠١٥*	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
--	٢٠٠٥٤٢-	٢٧٦٥٩٣	٥٠٧٩٠٩	٦١٧٨٦٤	أولاً : ميزان الحساب الجاري
--	١٠٦٦٨٢-	٣٥٩٨٧٣	٥٩١٥٦٤	٦٩٠٨٠٠	أ. السلع والخدمات
٧٤,٣-	١٧٧٢٩١	٦٨٩٩٨١	٨٣٤٥٩٠	٩٢٤٦٣٩	١. السلع
١٤,٠-	٢٨٣٩٧٣-	٣٣٠١٠٧-	٢٤٣٠٢٧-	٢٣٣٨٣٩-	٢. الخدمات
٥,٢-	٥٨٧٣٨	٦١٩٧٢	٥٠٨٥٥	٤١٢٠٧	ب. الدخل الأولي
٥,١	١٥٢٥٩٨-	١٤٥٢٥٢-	١٣٤٥١٠-	١١٤١٤٤-	ج. الدخل الثانوي
٤٠,٥	١٧٣٢-	١٢٣٣-	١٢٥٧-	١٠١٧-	ثانياً : الحساب الرأسمالي
٢١٥,٥-	٢٧٧١٦٢-	٢٣٩٩٤٧	٤٧٤٤٩٨	٤٤٥٩٨٣	ثالثاً : الحساب المالي
٠,٢	٩٨٢٨-	٩٨٠٩-	١٤٧٠٥-	٢٩١٧٨-	١. الاستثمار المباشر
٦٢,٨-	٣٧٣٨٤	١٠٠٤٢٦	٢٤٧٧٣	١١٩٤١	٢. استثمارات الحافظة
٤,٥	١٣٠٠٣٩	١٢٤٤٧٤	٢٠٥١١٥	٤١١٢٢	٣. استثمارات أخرى
١٨٤٩,٠-	٤٣٤٧٥٨-	٢٤٨٥٧	٢٥٩٣١٥	٤٢٢٠٩٨	٤. الأصول الاحتياطية
٠,٠	٠	٠	٠	٠	٤.١. الذهب النقدي
٨٦,٩-	٢٧٨-	٢١٢٧-	٨٠٢-	١٦٢٦-	٤.٢. حقوق السحب الخاصة
٢٥,٣-	٣٤٧٣-	٤٦٥١-	١٧٥٧-	٢٨٧٨	٤.٣. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
١٤٦٢,٤-	٤٣١٠٠٦-	٣١٦٣٥	٢٦١٨٧٤	٤٢٠٨٤٦	٤.٤. الأصول الاحتياطية الأخرى
٥٣,٣-	٦١٦١٠	١٤٣١٨-	٢٠٦٦٨-	١٨٠٦٧٣	٤.٤.١. عملة وودائع
١١٧٢,٠-	٤٩٢٦١٦-	٤٥٩٥٣	٢٨٢٥٤٢	٢٤٠١٧٣	٤.٤.٢. اوراق مالية
١١١,٥	٧٤٨٨٨-	٣٥٤١٣-	٣٢١٥٤-	١٧٠٨٦٤-	السهم والخطأ

* تقديرية

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري.

أ- السلع والخدمات:

١-السلع

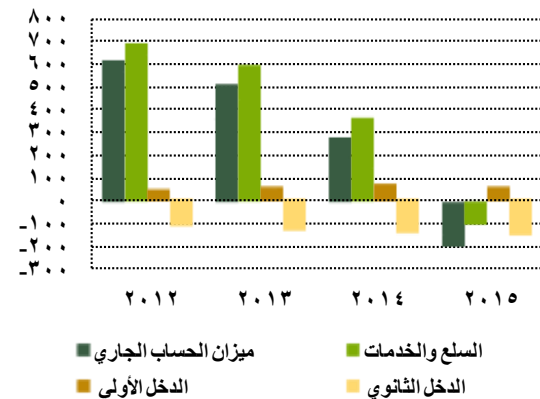
انخفض فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٧٤,٣ في المئة ليبلغ ١٧٧,٣ مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ ٦٩٠ مليار ريال في العام السابق. وذلك نتيجة انخفاض إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة ٤٠,٩ في المئة لتبلغ ٧٥٨,٥ مليار ريال. كما انخفضت الواردات (فوب) بنسبة ٢,٢ في المئة لتبلغ ٥٨١,٢ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٩٤,٢ مليار ريال خلال العام السابق.

٢-الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ١٤,٠ في المئة ليبلغ ٢٨٤ مليار ريال مقارنة بعجز بلغ ٣٣٠,١ مليار ريال خلال العام السابق. ويرجع انخفاض العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى انخفاض العجز في صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة

ويوضح الرسم البياني رقم (٥-٨) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسية خلال الفترة من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م.

رسم بياني رقم ٥-٨ : ميزان الحساب الجاري





ليبلغ حوالي ٥٨,٧ مليار ريال مقابل ٦٢ مليار ريال العام السابق، نتيجة انخفاض صافي بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي ٦٣,٩ مليار ريال. وانخفاض صافي عجز بند الاستثمار المباشر ليبلغ حوالي ٤,٥ مليار ريال. وارتفاع العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة ٥,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٢,٦ مليار ريال. بينما ارتفع فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى بنسبة ٣٥,٠ في المئة إلى ١,٨ مليار ريال مقابل ١,٣ مليار ريال في العام السابق.

ج-الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,١ في المئة ليصل إلى ١٥٢,٦ مليار ريال مقابل عجز بلغ ١٤٥,٣ مليار ريال خلال العام السابق، حيث ارتفعت التحويلات الحكومية بنسبة ٦,٥ في المئة، وارتفع بند تحويلات العاملين الأجانب بنسبة ٥,٠ في المئة إلى نحو ١٤١,٨ مليار ريال. ويوضح الجدول (رقم ٨-٨) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٧م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي تدفقاً للخارج بقيمة ١,٧ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بقيمة ١,٢ مليار ريال للعام السابق.

١١,٥ في المئة، حيث بلغ نحو ١٢٣,٨ مليار ريال مقارنة بنحو ١٣٩,٩ مليار ريال خلال العام السابق، وإلى انخفاض العجز في صافي بند السفر بنسبة ٣٣,٣ في المئة حيث بلغ نحو ٣٩,٧ مليار ريال مقابل ٥٩,٥ مليار ريال خلال العام السابق، وإلى انخفاض العجز في بند صافي خدمات الأعمال الأخرى بنسبة ٣٠,٩ في المئة إلى نحو ٢٠,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٩,٥ مليار ريال خلال العام السابق، وكذلك انخفاض العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة ٤٤,٨ في المئة ليبلغ حوالي ٢,١ مليار ريال مقابل ٣,٧ مليار ريال في العام السابق، وانخفاض عجز مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة ١,٧ في المئة ليبلغ نحو ٦٢,٨ مليار ريال مقابل ٦٣,٩ مليار ريال في العام السابق. وانخفاض العجز في صافي بند الاتصالات بنسبة ٤,٣ في المئة ليبلغ نحو ١٠ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٤ مليار ريال خلال العام السابق، كذلك انخفاض العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ نحو ٦,٧ مليار ريال مقابل ٧,١ مليار ريال في العام السابق. بينما ارتفع العجز في صافي خدمات بند التشييد بنسبة ١٥,٧ في المئة ليبلغ ١٨,٦ مليار ريال مقابل ١٦,٠ مليار ريال في العام السابق.

ب-الدخل الأولي

تشير بيانات ميزان المدفوعات إلى انخفاض فائض صافي بند الدخل الأولي لعام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٢ في المئة

جدول رقم ٨-٨ : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

الناتج المحلي للقطاع الخاص*	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص	التغير السنوي %	مليون ريال	العام
٥٣٣٠٥٠	١١,١	٣,٠	٥٩٠٠٩	٢٠٠٧
٦١١٩٧٦	١٢,٨	٣٣,١	٧٨٥٤٦	٢٠٠٨
٦٥٥٣٤٧	١٤,٧	٢٢,٦	٩٦٣٢٩	٢٠٠٩
٧٤٥٥٣٢	١٣,٢	١,٩	٩٨١٧٣	٢٠١٠
٨٤٥٧٨٠	١٢,٢	٥,٤	١٠٣٤٨٥	٢٠١١
٩٤٠٧٩٤	١١,٤	٣,٧	١٠٧٣٣٥	٢٠١٢
١٠٤٢٣١٩	١٢,٣	١٩,٠	١٢٧٧٦٨	٢٠١٣
١١٤٠١٩١	١١,٨	٥,٧	١٣٤٩٩٥	٢٠١٤
١١٩٨٢٣١	١١,٨	٥,٠	١٤١٧٨٥	**٢٠١٥

* بالأسعار الجارية. ** أرقام أولية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.



٢٠١٥م، فقد بلغت نحو ٣٠,٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ٤١,٦ في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة خلال عام ٢٠١٥م الجزء الأكبر بقيمة بلغت ٢٦,١ مليار ريال وبنسبة ٨٥,٧ في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته ٤٨,٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤م. وبلغ إجمالي مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات خلال عام ٢٠١٥م نحو ٤,٢ مليار ريال وبنسبة ١٤,٠ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع بلغت نسبته ١٦١,٢ في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام ٢٠١٥م نحو ٩٧ مليون ريال وبنسبة ٠,٣ في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر ٣,٧٥ ريال لكل دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٥م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة ١٠,٢ في المئة من ١٠٤,١٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١١٤,٧٠ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١٢,٥ في المئة من ١٠٥,٣٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١١٨,٤٩ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥م.

ثالثاً: الحساب المالي

انخفض بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠١٥م بمبلغ ٩,٨ مليار ريال. بينما ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٣٧,٤ مليار ريال. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ١٣٠ مليار ريال. فيما سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ ٤٣٤,٨ مليار ريال.

مساعدات المملكة للدول النامية

تساهم المملكة في تقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية، حيث بلغ إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥م) نحو ١٣٣,٨ مليار ريال (جدول رقم ٨-٩). وتشكل المساعدات والقروض ٨٩,٦ في المئة من الإجمالي أي ١١٩,٩ مليار ريال، وبلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو ١١ مليار ريال وبنسبة ٨,٢ في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو ٢,٩ مليار ريال وبنسبة ٢,٢ في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف خلال عام

جدول رقم ٨-٩: مساعدات المملكة الخارجية للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥م)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات		العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
		الجمعيات	والمنظمات		
٢٠١١	١٨٤٤٢	٧٥٢	١٢٠٦	٢٠٤٠٠	
٢٠١٢	٤١٩٨	٣١٤٤	٤٢١	٧٧٦٣	
٢٠١٣	٢٠٨٤٣	١٢٤١	١١٠٧	٢٣١٩١	
٢٠١٤	٥٠٣٣٦	١٦٢٦	٩٩	٥٢٠٦١	
٢٠١٥	٢٦٠٧٤	٤٢٤٧	٩٧	٣٠٤١٨	
الإجمالي	١١٩٨٩٣	١١٠١٠	٢٩٣٠	١٣٣٨٣٣	

المصدر: وزارة المالية.



المالية العامة

والتنمية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي لتشجيع البيئة الاستثمارية لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين ودفع عجلة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى استحداث مخصص جديد بسمى مخصص دعم الميزانية.

وتضمنت الميزانية بداية برامج عمل متكاملة وشاملة تنمو من خلالها المدخرات وتتوفر فيها فرص العمل مع مواصلة تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية وتطوير الخدمات الحكومية المختلفة، ورفع كفاءة الإنفاق العام ومراجعة منظومة الدعم الحكومي، مع التدرج في التنفيذ لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر. وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية:

خصص لقطاعي التعليم وتنمية الموارد البشرية نحو ١٩١,٦ مليار ريال تمثل نحو ٢٢,٨ في المئة من المصروفات المعتمدة بالميزانية خلال عام ٢٠١٦م، بانخفاض نسبته ١١,٣ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) (جدول رقم ٩-٢).

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بالقطاعات (المدني والعسكري) نحو ٨٠ مليار ريال بانخفاض نسبته ٢,٦ في المئة عما تم تخصيصه في

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الإثنين ١٧ ربيع الأول ١٤٣٧هـ الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥م الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م)، التي هي بمثابة التحول والترشيد نحو بناء اقتصاد قوي متعدد المصادر في ظل انخفاض أسعار البترول والتحديات الاقتصادية والإقليمية والدولية، حيث قدرت إجمالي المصروفات بنحو ٨٤٠ مليار ريال، بانخفاض قدره ٢,٣ في المئة عن الميزانية المقدره للعام المالي السابق مع توجه الدولة بأن تُعطى الأولوية لاستكمال تنفيذ المشروعات المقررة في الميزانيات السابقة.

وقدرت الميزانية العامة للدولة إجمالي الإيرادات للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م) بنحو ٥١٤ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٢٨,١ في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي قُدرت بنحو ٧١٥ مليار ريال، حيث تمثل الإيرادات غير النفطية ما نسبته ٣٦,٨ في المئة من إجمالي الإيرادات، وقُدر العجز بنحو ٣٢٦ مليار ريال خلال عام ٢٠١٦م (جدول رقم ٩-١) يمثل ١٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الملاح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م):

استمر التركيز في الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م) على المشاريع التنموية في القطاع الأمني والعسكري، واستكمال تنفيذ المشاريع المقررة في الميزانيات السابقة، والتعليم وتدريب القوى العاملة، ومخصص دعم الميزانية العامة وقطاع الخدمات الصحية

جدول رقم ٩-١ : تقديرات الميزانية العامة للدولة

التغير %	العام المالي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦م)	العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)	(مليار ريال)
٢٨,١-	٥١٤	٧١٥	إجمالي الإيرادات
٢,٣-	٨٤٠	٨٦٠	إجمالي المصروفات
١٢٥,٠	٣٢٦-	١٤٥-	الفائض / العجز
المصدر: وزارة المالية.			



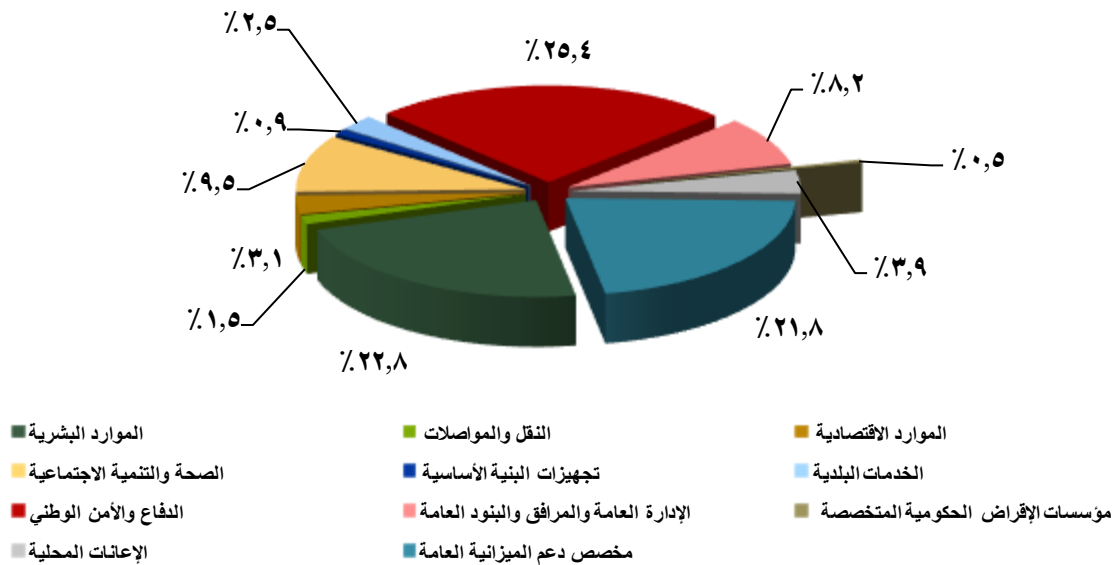
جدول رقم ٩-٢ : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة
(حسب القطاعات الرئيسية)

(مليون ريال)

١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٢٠١٦ م)		١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥ م)		
النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ	
٢٢,٨	١٩١٥٧٢	٢٥,١	٢١٦٠٢٢	تنمية الموارد البشرية
١,٥	١٢٣٠١	٢,٦	٢٢٣٤٨	النقل والمواصلات
٣,١	٢٦٠٢٥	٥,٦	٤٨١٤٨	تنمية الموارد الاقتصادية
٩,٥	٧٩٩٥٨	٩,٥	٨٢٠٧١	الصحة والتنمية الاجتماعية
٠,٩	٧٧٠٨	١,٥	١٢٥٩٢	تجهيزات البنية الأساسية
٢,٥	٢١٢٤٦	٤,٠	٣٤١٩٢	الخدمات البلدية
٢٥,٤	٢١٣٢٠٧	٣٥,٧	٣٠٦٩٤٧	الدفاع والأمن الوطني
٨,٢	٦٨٥٥٣	٩,٤	٨٠٥٧٥	الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة
٠,٥	٣٨٩٥	١,٧	١٤٩٧٨	مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة
٣,٩	٣٢٥٣٥	٤,٩	٤٢١٢٧	الإعانات المحلية
٢١,٨	١٨٣٠٠٠	---	---	مخصص دعم الميزانية العامة
١٠٠,٠	٨٤٠٠٠٠	١٠٠,٠	٨٦٠٠٠٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٩-١ : توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ (٢٠١٦ م)
حسب القطاعات الرئيسية





ميزانية العام السابق، يمثل حوالي ٩,٥ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

قطاع الخدمات البلدية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو ٢١,٢ مليار ريال، يمثل حوالي ٢,٥ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ٣٧,٩ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٥م.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:

خُصص لقطاع النقل والمواصلات حوالي ١٢,٣ مليار ريال، يمثل حوالي ١,٥ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال عام ٢٠١٦م، بانخفاض نسبته ٤٥ في المئة عن العام المالي السابق.

قطاعات أخرى:

بلغ المخصص لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو ٢٦ مليار ريال تمثل نحو ٣,١ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ٤٥,٩ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٥م.

ونظراً للتقلبات الحادة في أسعار البترول، فقد تم تأسيس مخصص دعم الميزانية العامة لمواجهة النقص المحتمل في الإيرادات حيث خصص له ١٨٣ مليار ريال أي ما يعادل ٢١,٨ في المئة من إجمالي الإنفاق.

وبلغ المخصص لقطاع الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة نحو ٦٨,٥ مليار ريال. يمثل ما نسبته ٨,٢ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ١٤,٩ في المئة عن العام السابق.

ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م):

صدر مرسوم ملكي بتقدير إيرادات واعتماد مصروفات ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م)، حيث بلغ إجمالي تقديرات اعتمادات المؤسسات العامة حوالي ١٣٣,٣ مليار ريال، مقارنة بحوالي

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي ١٦٣,٧ مليار ريال، ونسبة ١٨,٦ في المئة، وتشكل ميزانيات تلك المؤسسات ما نسبته ١٥,٨ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦م).

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (٢٠١٥م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) انخفاضاً نسبته ٤١ في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته ٩,٧ في المئة في العام السابق لتصل إلى ٦١٥,٩ مليار ريال أي ما نسبته ٢٥,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض نسبته ٢٤,٢ في المئة عن تقديرات الميزانية (جدول رقم ٩-٣). ويعزى انخفاض إجمالي الإيرادات إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٥١,١ في المئة.



جدول رقم ٩-٣ : الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٥ م)			١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤ م)			١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣ م)		
النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي *	التغير %	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي *	التغير %	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي *	التغير %	القيمة
٢٥,٤	٤١,٠-	٦١٥٩١٠	٣٦,٩	٩,٧-	١٠٤٤٣٦٦	٤١,٤	٧,٣-	١١٥٦٣٦١
١٨,٤	٥١,١-	٤٤٦٤٣٩	٣٢,٣	١١,٨-	٩١٣٣٤٦	٣٧,١	٩,٦-	١٠٣٥٠٤٦
٧,٠	٢٩,٣	١٦٩٤٧١	٤,٦	٨,٠	١٣١٠٢٠	٤,٣	١٨,٣	١٢١٣١٥
٤٠,٤	١١,٩-	٩٧٨١٣٩	٣٩,٣	١٣,٧	١١٠٩٩٠٣	٣٥,٠	١١,٨	٩٧٦٠١٤
١٠,٩	٢٨,٨-	٢٦٣٧٢٦	١٣,١	١٨,٧	٣٧٠٢٤٥	١١,٢	١٩,٢	٣١١٩٦٧
٢٩,٥	٣,٤-	٧١٤٤١٣	٢٦,٢	١١,٤	٧٣٩٦٥٨	٢٣,٨	٨,٦	٦٦٤٠٤٧
١٥,٠-	٤٥٢,٧	٣٦٢٢٢٩-	٢,٣-	١٣٦,٣-	٦٥٥٣٧-	٦,٥	٥١,٨-	١٨٠٣٤٧

* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية).
المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم ٩-٤ : الأرقام الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

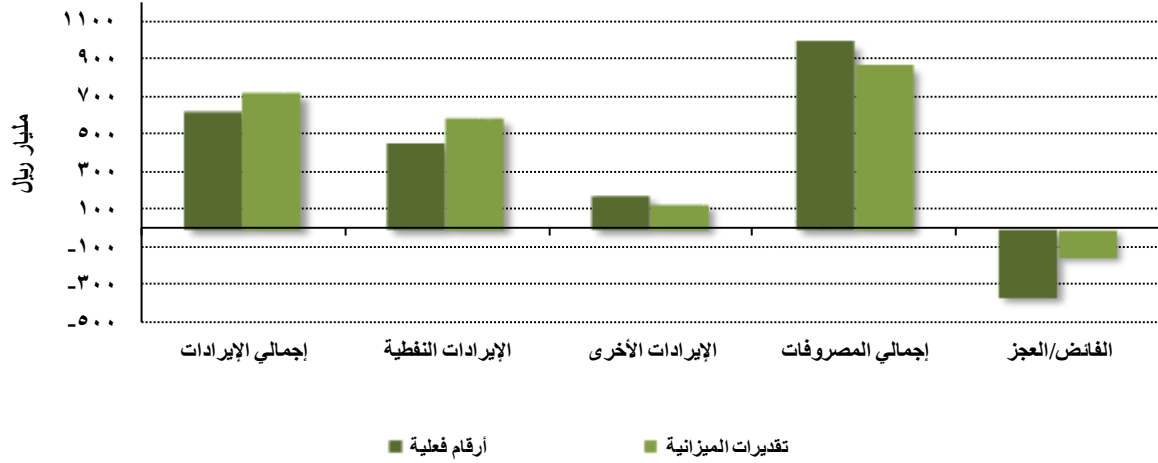
(مليون ريال)

١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٥ م)		١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤ م)		١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣ م)	
تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية
٧١٥٠٠٠	٦١٥٩١٠	٨٥٥٠٠٠	١٠٤٤٣٦٦	٨٢٩٠٠٠	١١٥٦٣٦١
٥٨١٣٠٠	٤٤٦٤٣٩	٧٣٥٠٠٠	٩١٣٣٤٦	٧٢٧٠٠٠	١٠٣٥٠٤٦
١٣٣٧٠٠	١٦٩٤٧١	١٢٠٠٠٠	١٣١٠٢٠	١٠٢٠٠٠	١٢١٣١٥
٨٦٠٠٠٠	٩٧٨١٣٩	٨٥٥٠٠٠	١١٠٩٩٠٣	٨٢٠٠٠٠	٩٧٦٠١٤
١٤٥٠٠٠-	٣٦٢٢٢٩-	٠	٦٥٥٣٧-	٩٠٠٠	١٨٠٣٤٧

المصدر: وزارة المالية.



رسم بياني رقم ٩-٢: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ (٢٠١٥ م)



جدول رقم ٩-٥: الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

(مليون ريال)

إجمالي الإيرادات	الإيرادات غير النفطية		الإيرادات النفطية		العام
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
١١١٧٧٩٢	٧,٥	٨٣٤٣٢	٩٢,٥	١٠٣٤٣٦٠	١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١)
١٢٤٧٣٩٨	٨,٢	١٠٢٥٨٠	٩١,٨	١١٤٤٨١٨	١٤٣٤/١٤٣٣ هـ (٢٠١٢)
١١٥٦٣٦١	١٠,٥	١٢١٣١٥	٨٩,٥	١٠٣٥٠٤٦	١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣)
١٠٤٤٣٦٦	١٢,٥	١٣١٠٢٠	٨٧,٥	٩١٣٣٤٦	١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤)
٦١٥٩١٠	٢٧,٥	١٦٩٤٧١	٧٢,٥	٤٤٦٤٣٩	١٤٣٧/١٤٣٦ هـ (٢٠١٥)*

* بيانات أولية.

المصدر: وزارة المالية.

إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٥ م مقابل ٦٦,٦ في المئة في العام السابق. وسجلت المصروفات الرأسمالية انخفاضاً نسبته ٢٨,٨ في المئة لتبلغ نحو ٢٦٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٥ م مقابل ارتفاع نسبته ١٨,٧ في المئة في العام السابق، وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الرأسمالية نحو ٢٧ في المئة من إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٥ م مقابل نحو ٣٣,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦، والرسم البياني رقم ٩-٤).

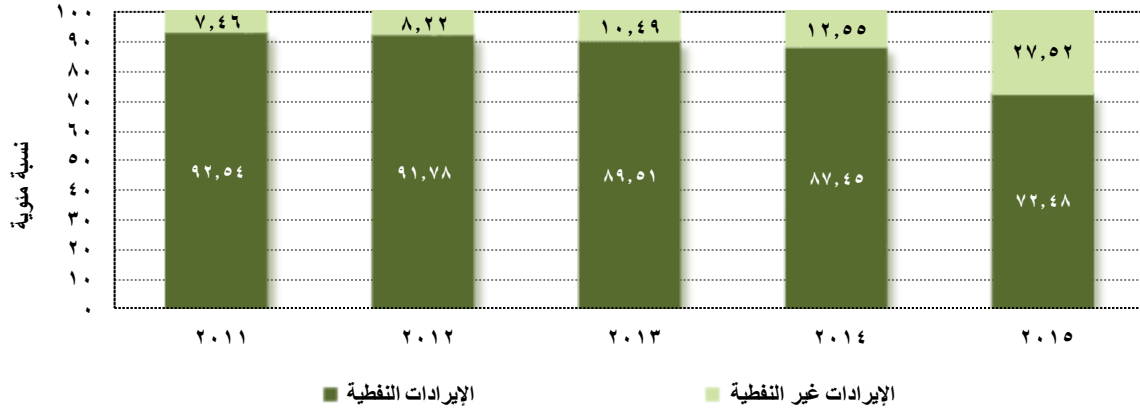
المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٥، والرسم البياني رقم ٩-٣).

المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

سجلت المصروفات الفعلية الجارية انخفاضاً نسبته ٣,٤ في المئة لتبلغ نحو ٧١٤,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٥ م مقابل ارتفاع نسبته ١١,٤ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الجارية نحو ٧٣ في المئة من



رسم بياني رقم ٣-٩: النصيب المئوي للإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية



جدول رقم ٦-٩: المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

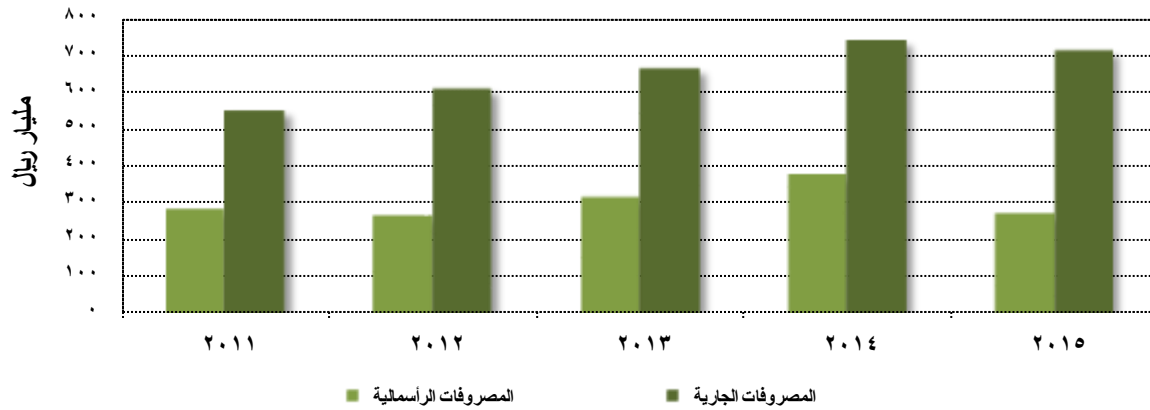
(مليون ريال)

السنة	المصروفات الرأسمالية		المصروفات الجارية		إجمالي المصروفات
	النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ	
١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١)	٣٣,٤	٢٧٦٢٠٠	٦٦,٦	٥٥٠٥٠٠	٨٢٦٧٠٠
١٤٣٤/١٤٣٣هـ (٢٠١٢)	٣٠,٠	٢٦١٦٧٩	٧٠,٠	٦١١٦٢٦	٨٧٣٣٠٥
١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣)	٣٢,٠	٣١١٩٦٧	٦٨,٠	٦٦٤٠٤٧	٩٧٦٠١٤
١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤)	٣٣,٤	٣٧٠٢٤٥	٦٦,٦	٧٣٩٦٥٨	١١٠٩٩٠٣
١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٠١٥)*	٢٧,٠	٢٦٣٧٢٦	٧٣,٠	٧١٤٤١٣	٩٧٨١٣٩

* بيانات أولية.

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٤-٩: تطور المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية





نسبة عجز الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات العام المالي ٢٠١٥م إلى أن عجز الميزانية العامة للدولة بلغ ٣٦٢,٢ مليار ريال، مشكلاً نسبة ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره ٦٥,٥ مليار ريال وما نسبته ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم ٧-٩). وسيتم تمويل العجز وفق خطط تراعي أفضل الخيارات التمويلية المتاحة وبما لا يؤثر سلباً على السيولة لدى القطاع المصرفي لضمان نمو تمويل أنشطة القطاع الخاص.

الدين العام

سجل حجم الدين العام القائم ارتفاعاً نسبته ٢٢١ في المئة في نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م). حيث تم إصدار سندات تنمية حكومية بمبلغ قدره ٩٨ مليار ريال استثمرت فيها المؤسسات المالية المحلية ليبلغ نحو ١٤٢,٣ مليار ريال يمثل نسبة ٥,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم الدين العام نهاية العام الماضي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) ٤٤,٢ مليار ريال الذي مثل ما نسبته ١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم ٨-٩).

جدول رقم ٧-٩ : نسبة فائض/عجز الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية)	فائض أو عجز الميزانية	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢)	٢٧٥٢٣٣٤	٣٧٤٠٩٣	١٣,٦
١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣)	٢٧٩١٢٥٩	١٨٠٣٤٧	٦,٥
١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤)	٢٨٢٦٨٦٩	٦٥٥٣٧-	٢,٣-
١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥)**	٢٤٢٢٥٠٧	٣٦٢٢٢٩-	١٥,٠-

* تشمل رسوم الاستيراد. ** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية.

جدول رقم ٨-٩ : الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض	المسدد	حجم الدين العام القائم في نهاية العام	التغير %	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١١)	٥٤٢٢	٣٦٩٢٢	١٣٥٤٩٩	١٨,٩-	٢٥١٠٦٥٠	٥,٤
١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٢)	---	٥١٦٥١	٨٣٨٤٨	٣٨,١-	٢٧٥٢٣٣٤	٣,٠
١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٣)	---	٢٣٧٣٠	٦٠١١٨	٢٨,٣-	٢٧٩١٢٥٩	٢,٢
١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤)	---	١٥٨٥٨	٤٤٢٦٠	٢٦,٤-	٢٨٢٦٨٦٩	١,٦
١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٢٠١٥)*	٩٨٠٠٠	٠	١٤٢٢٦٠	٢٢١,٤	٢٤٢٢٥٠٧	٥,٩

* بيانات أولية.
المصدر: وزارة المالية.



الحسابات القومية والتنمية القطاعية

النفطي ليبلغ ٧,٨ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ٨,٦ في المئة في العام السابق، والقطاع الخاص غير النفطي ليبلغ ٥,١ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ٩,٤ في المئة في العام السابق، علماً أن القطاع الحكومي غير النفطي سجل نمواً نسبته ١٤,٥ في المئة مقابل نمو نسبته ٦,٦ في العام السابق.

وحسب الأرقام الأولية نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠١٠م = ١٠٠) (يشمل رسوم الاستيراد) بنسبة ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل نمو نسبته ٣,٦ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي ارتفاعاً نسبته ٤,٠ في المئة نتيجة ارتفاع إنتاج النفط، مقابل ارتفاع نسبته ٢,١ في المئة في العام السابق. كما

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥م

واصل الاقتصاد المحلي نموه في عام ٢٠١٥م محققاً معدلات نمو مختلفة شملت قطاعات متنوعة في الاقتصاد الوطني وذلك وفقاً للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وتشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (يشمل رسوم الاستيراد) سجل انخفاضاً نسبته ١٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ارتفاع نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق. ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي بشكل رئيس إلى انكماش القطاع النفطي بنسبة ٤٤,٥ في المئة خلال العام، مقابل انكماش نسبته ٧,٢ في المئة في العام السابق، وكذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع معدل نمو كل من القطاع غير

جدول رقم ١٠-١: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)					
*٢٠١٥			٢٠١٤		
النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة	النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)					
٢٧,٥	٤٤,٥-	٦٦٥١٣٨	٤٢,٤	٧,٢-	١١٩٧٤١٤
١- قطاع النفط					
٧١,٥	٧,٨	١٧٣١٣٧٣	٥٦,٨	٨,٦	١٦٠٥٩٣٥
٢- القطاع غير النفطي					
٤٩,٥	٥,١	١١٩٨٢٣١	٤٠,٣	٩,٤	١١٤٠١٩١
أ- القطاع الخاص					
٢٢,٥	١٤,٥	٥٣٣١٤٣	١٦,٥	٦,٦	٤٦٥٧٤٥
ب- القطاع الحكومي					
٩٨,٩	١٤,٥-	٢٣٩٦٥١٢	٩٩,٢	١,٢	٢٨٠٣٣٤٩
الناتج المحلي الإجمالي					
١,١	١٠,٥	٢٥٩٩٥	٠,٨	١١,١	٢٣٥٢٠
٣- رسوم الاستيراد					
١٠٠,٠	١٤,٣-	٢٤٢٢٥٠٧	١٠٠,٠	١,٣	٢٨٢٦٨٦٩
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد					
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠١٠م = ١٠٠)					
٤٣,٥	٤,٥	١٠٨٥١١٨	٤٢,٨	٢,١	١٠٤٣٧٠١
١- قطاع النفط					
٥٦,١	٣,١	١٤١٤٩٤٦	٥٦,٣	٤,٨	١٣٧٢٢٣٩
٢- القطاع غير النفطي					
٣٩,٣	٣,٤	٩٨٩٩٧٩	٣٩,٣	٥,٤	٩٥٧٦٠٧
أ- القطاع الخاص					
١٦,٩	٢,٥	٤٢٤٩٦٦	١٧,٥	٣,٧	٤١٤٦٣١
ب- القطاع الحكومي					
٩٩,٢	٣,٥	٢٥٠٠٠٦٣	٩٩,٢	٣,٦	٢٤١٥٩٤٠
الناتج المحلي الإجمالي					
٠,٨	٣,٩	٢٠٧٣٩	٠,٨	٤,٥	١٩٩٥٦
٣- رسوم الاستيراد					
١٠٠,٠	٣,٥	٢٥٢٠٨٠٢	١٠٠,٠	٣,٦	٢٤٣٥٨٩٦
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد					
معامل الانكماش الضمني (٢٠١٠م = ١٠٠)					
١٧,٤-	٩٦		٢,٣-	١١٦	
الناتج المحلي الإجمالي					
٤٦,٦-	٦١		٩,١-	١١٥	
١- قطاع النفط					
٤,٦	١٢٢		٣,٥	١١٧	
٢- القطاع غير النفطي					
* بيانات أولية.					
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.					



الاقتصاد حققت نمواً في عام ٢٠١٥م وبمعدلات متفاوتة. فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نمواً نسبته ٥,٨ في المئة، مقابل نمو نسبته ٩,٥ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء نمواً نسبته ٥,٦ في المئة، مقابل نمو نسبته ٦,٧ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نمواً نسبته ٥,٣ في المئة، مقابل نمو نسبته ٤,٨ في المئة في العام السابق. كما سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات معدل نمو نسبته ٤,٠ في المئة، مقابل نمو نسبته ٦,٢ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٢,٩ في المئة، مقابل نمو نسبته ٣,٣ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي، ونشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى) أدنى معدل نمو نسبته ٣,٢ في المئة، مقابل نمو نسبته ٠,٩ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٢).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) نحو ٥٠,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٥م، مقابل ٤٠,٧ في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص بالأسعار

سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٣,١ في المئة، مقابل نمو نسبته ٤,٨ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته ٣,٤ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ٥,٤ في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته ٢,٥ في المئة، مقابل نمو نسبته ٣,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-١).

وساهم القطاع الخاص غير النفطي بنسبة ٣٩,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٥م، وهي نسبة مماثلة لما كانت عليه في العام السابق. وسجل القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته ١٦,٩ في المئة مقابل نمو نسبته ١٧ في المئة في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة ٤٣,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ٤٢,٨ في المئة في العام السابق.

وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته ٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-١).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية أن جميع أنشطة

جدول رقم ١٠-٢: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م)

(مليون ريال)

	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢	
	النصيب النسبة النمو %	القيمة	النصيب النسبة النمو %	القيمة	النصيب النسبة النمو %	القيمة
١- التعدين والتحجير	٣,٢	١٠٠٤٢١٥	٠,٩	٩٧٢٧٢٩	٩٦٣٦٠٢	٩٧٧٥١٢
٢- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	٥,٨	٢٩٦٦٤٠	٩,٥	٢٧٩٩٨٧	٢٥٥٦٠٣	٢٤٧٢٦٩
٣- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	٥,٣	٣٢٩٢٨	٤,٨	٣١٢٨٢	٢٩٨٣٦	٢٩٣٥٧
٤- التشييد والبناء	٥,٦	١٢٦٩٣٠	٦,٧	١٢٠٢١١	١١٢٦١٧	١٠٤٤٩٩
٥- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣,٠	٢٣٢٢٠٧	٦,٠	٢٢٥٤٢٠	٢١٢٦٩٧	١٩٩٦١٦
٦- النقل والتخزين والاتصالات	٤,٠	١٤٢٠٠٥	٦,٢	١٣٦٦٠٢	١٢٨٦٢٠	١٢٠٨٥٨
٧- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٢,٩	٢٣١٩٨٤	٣,٣	٢٢٥٥٣٣	٢١٨٣٦٥	١٩٩٩٣٠
الناتج المحلي الإجمالي**	٣,٥	٢٥٠٠٠٦٣	٣,٦	٢٤١٥٩٤٠	٢٣٣١١٩٢	٢٢٦٩٧١٢
* بيانات أولية.						
** لا يشمل رسوم الاستيراد.						
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.						



عام ٢٠١٥م، مقابل نمو نسبته ٦,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٣-١٠ ورسم بياني رقم ١-١٠).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ٤٢,٧ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية تراجعاً نسبته ٤٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل انخفاض نسبته ٧,٢ في المئة في العام

الجارية نحو ٥,١ في المئة خلال عام ٢٠١٥م، مقابل نمو نسبته ٩,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٣-١٠ ورسم بياني رقم ١-١٠).

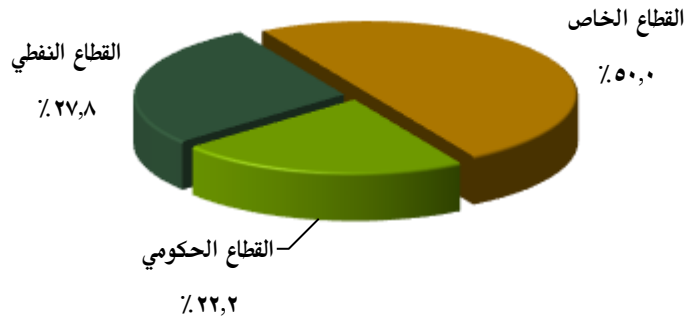
مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ١٦,٦ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية ١٤,٥ في المئة في

جدول رقم ٣-١٠ : مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

القطاع الحكومي			القطاع الخاص			الناتج المحلي الإجمالي*	
التغير	النصيب	(مليون ريال)	التغير	النصيب	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
%	المنوي %		%	المنوي %			
١١,٤	١٥,١	٤١٣٤٧٠	١١,٢	٣٤,٥	٩٤٠٧٩٤	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
٥,٧	١٥,٨	٤٣٦٩٧٧	١٠,٨	٣٧,٦	١٠٤٢٣١٩	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
٦,٦	١٦,٦	٤٦٥٧٤٥	٩,٤	٤٠,٧	١١٤٠١٩١	٢٨٠٣٣٤٩	٢٠١٤
١٤,٥	٢٢,٢	٥٣٣١٤٣	٥,١	٥٠,٠	١١٩٨٢٣١	٢٣٩٦٥١٢	**٢٠١٥

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم ١-١٠ : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥م





في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ٤٠,٣ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الجارية تراجعاً نسبته ٤٥,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل انخفاض نسبته ٨,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٥ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

سجلت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير الزيت وصناعات أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً في عام ٢٠١٥م لتبلغ ١٢,٤ في المئة، مقابل ١٠,٩ في المئة في العام السابق. وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ارتفاع في النمو نسبته ١٠,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٥ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة الأنشطة الرئيسية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥م حوالي ٢,٣ في

السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى الهبوط في أسعار النفط (جدول رقم ١٠-٤ ورسم بياني رقم ١٠-١).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجات الخدمات الحكومية، مخصوماً منها الخدمات المصرفية المحتسبة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٥١,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل ٤٠,٢ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو هذا النشاط بالأسعار الجارية ٩,٠ في المئة في عام ٢٠١٥م، مقابل نمو نسبته ٨,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٤ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاطات تعدينية وتحجيريه أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته ٢٥,٧

جدول رقم ١٠-٤ : مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

نشاط الخدمات			القطاع النفطي			الناتج المحلي الإجمالي*	
التغير	النصيب		التغير	النصيب			
%	المئوي %	(مليون ريال)	%	المئوي %	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
٧٢,٨	٣٤,٨	٩٥٠.٨٠٧	٧,٨	٥٠,٤	١٣٧٦٥٧٦	٢٧٣٠.٨٤٠	٢٠١٢
٩,٦	٣٧,٦	١٠٤٢٢٤٤	٦,٢-	٤٦,٦	١٢٩٠.٧٨٩	٢٧٧٠.٠٨٥	٢٠١٣
٨,٢	٤٠,٢	١١٢٧٩٤٤	٧,٢-	٤٢,٧	١١٩٧٤١٤	٢٨٠٣٣٤٩	٢٠١٤
٩,٠	٥١,٣	١٢٢٩٧٨٤	٤٤,٥-	٢٧,٨	٦٦٥١٣٨	٢٣٩٦٥١٢	**٢٠١٥

* لا يشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

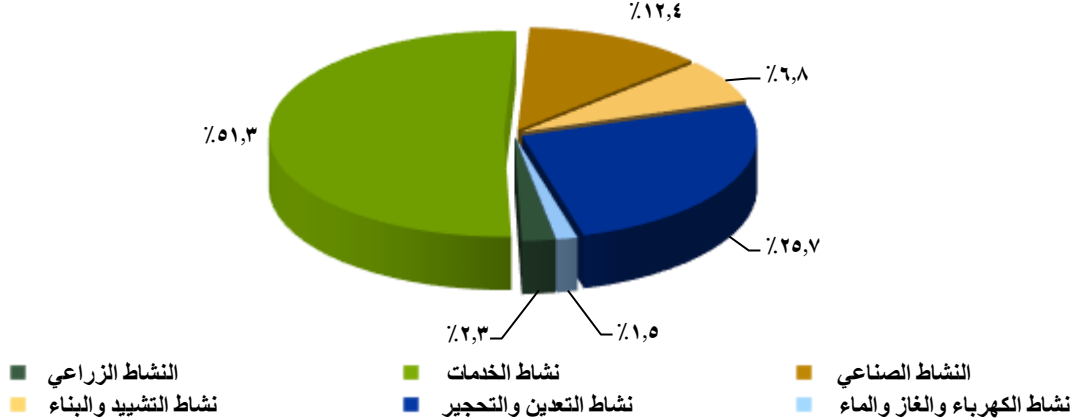


جدول رقم ١٠-٥ : مساهمة نشاط التعدين والتجوير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

النشاط الصناعي ^(٢)			نشاط التعدين والتجوير ^(٢)			الناتج المحلي الإجمالي ^(١)	
التغير %	النصيب المنوي %	(مليون ريال)	التغير %	النصيب المنوي %	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
٧,٢	٩,٩	٢٧٠١٨٠	٧,٩	٤٨,٠	١٣١١٤٤٨	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
٢,٩	١٠,٠	٢٧٨٠٧١	٦,٠-	٤٤,٥	١٢٣٢٨٢٣	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
١٠,١	١٠,٩	٣٠٦١٨٩	٨,٣-	٤٠,٣	١١٣٠٠٥٤	٢٨٠٣٣٤٩	٢٠١٤
٢,٧-	١٢,٤	٢٩٧٩٦٥	٤٥,٥-	٢٥,٧	٦١٥٨٩٣	٢٣٩٦٥١٢	(٤)٢٠١٥

(١) لا يشمل رسوم الاستيراد. (٢) يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. (٣) يشمل تكرير النفط. (٤) بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم ١٠-٢: الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ م



نشاط التشييد والبناء ارتفعاً نسبتته ٦,٥ في المئة، مقابل ارتفاع نسبتته ١٣,٧ في المئة في العام السابق.

وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ١,٥ في المئة في عام ٢٠١٥ م، مقابل ١,٢ في المئة في العام السابق. وسجل نمواً نسبتته ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١٥ م، مقابل نمو نسبته ٦,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٦ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

المئة مقارنة بنسبة مساهمة بلغت ١,٩ في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٥ م، مقابل نمو نسبته ٣,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٦ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

وبلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته ٦,٨ في المئة في عام ٢٠١٥ م، مقابل ٥,٥ في المئة في العام السابق. وسجل



جدول رقم ١٠-٦ : مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

التغير %	النصيب المنوي %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	التغير %	النصيب المنوي %	نشاط التشييد والبناء	التغير %	النصيب المنوي %	النشاط الزراعي**	الناتج المحلي الإجمالي*	السنة
٦,٣	١,١	٣٠٠٧٦	١٠,٧	٤,٣	١١٨٥١٣	٣,٤	١,٨	٤٩٨١٦	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
١,٨	١,١	٣٠٦٢٣	١٣,٦	٤,٩	١٣٤٥٨٨	٣,٩	١,٩	٥١٧٣٥	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
٦,١	١,٢	٣٢٤٧٩	١٣,٧	٥,٥	١٥٢٩٦٥	٣,٨	١,٩	٥٣٧١٩	٢٨٠٣٣٤٩	٢٠١٤
٧,٩	١,٥	٣٥٠٤٦	٦,٥	٦,٨	١٦٢٩٧٥	٢,١	٢,٣	٥٤٨٤٩	٢٣٩٦٥١٢	***٢٠١٥

* لا تشمل رسوم الاستيراد.
** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
*** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ م
تشير الأرقام الأولية إلى أن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتريين بالأسعار الجارية سجل انخفاضاً نسبته ١٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م ليلبغ نحو ٢٤٢٢,٥ مليار ريال (يشمل رسوم الاستيراد)، مقابل نمو نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك إلى

متوسط دخل الفرد
تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة في عام ٢٠١٥م بنسبة ١٦,٣ في المئة ليلبغ نحو ٧٦٨٥٣ ريالاً، مقابل انخفاض نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧).

جدول رقم ١٠-٧ : متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

التغير %	٢٠١٥*	التغير %	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٤,٣-	٢٤٢٢٥٠٧	١,٣	٢٨٢٦٨٦٩	٢٧٩١٢٥٩	٢٧٥٢٣٣٤	الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)
٢,٤	٣١,٥٢	٢,٦	٣٠,٧٧	٢٩,٩٩	٢٩,٢٠	عدد السكان (مليون نسمة)
١٦,٣-	٧٦٨٥٣	١,٣-	٩١٨٧٠	٩٣٠٦٠	٩٤٢٧٤	متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (ريال)

* بيانات أولية.
** تشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.



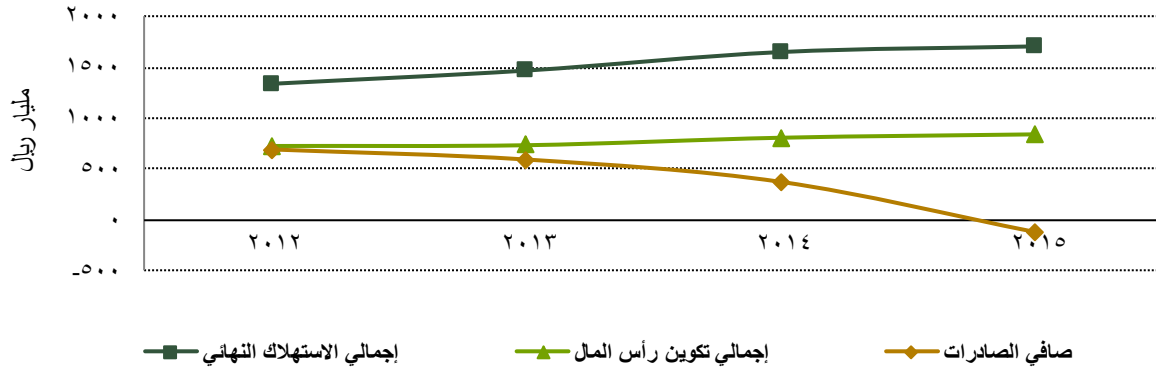
على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٥م، مقابل ٥٨,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١٠-٨).

وارتفع إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغيير في المخزون) من ٨٠٦ مليار ريال في عام ٢٠١٤م إلى ٨٣٩,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٥م وبنسبة ٤,١ في المئة. في حين انخفض صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة ١٣٢,٨ في المئة من ٣٧١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤م إلى عجز بقيمة ١٢١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٥م نتيجة لتراجع قيمة الصادرات من النفط بسبب تراجع سعره (جدول رقم ١٠-٨ ورسم بياني رقم ٣-١٠).

انخفاض صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة ١٣٢,٨ في المئة ليصل إلى عجز بنحو ١٢١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، مقابل انخفاض نسبته ٣٧,١ في المئة في العام السابق. وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص ارتفاعاً نسبته ٨,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م ليبلغ نحو ٩٨٨,٨ مليار ريال، مقابل زيادة نسبتها ٨,٥ في المئة في العام السابق.

وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) بنسبة ٣,٤ في المئة من ١٦٤٩ مليار ريال في عام ٢٠١٤م إلى ١٧٠٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٥م. كما بلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي ٧٠,٤ في المئة من الإنفاق

رسم بياني رقم ٣-١٠: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



جدول رقم ٨-١٠ : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتريين
(بالأسعر الجارية)

(ملايين الريالات)

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢									
	(١) ٢٠١٥											
التغير	النصيب	التغير	النصيب	التغير								
%	المو.ي	%	المو.ي	%								
القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة								
٣٠٤	٧٠,٤	١٢٠٤٩٤٦	١٢,٤	٥٨,٣	١٢٤٩٠١٣	٩,٨	٥٢,٦	١٤٢١٧٥٧	١٤,٣	٤٨,٦	١٢٣٣٥٨٣	إجمالي الاستهلاك النهائي
٣,١-	٢٩,٦	٧١٦١٣٩	١٧,٦	٢٦,١	٧٣٩١٥٦	١٤,٠	٢٢,٥	٦٢٨٥٢٢	١٢,٩	٢٠,٠	٥٥١١٧٩	الإستهلاك الحكومي
٨,٧	٤٠,٨	٩٨٨٨٠٧	٨,٥	٣٢,٢	٩٠٩٨٥٧	٦,٨	٣٠,٠	٨٣٨٧٣٥	١٥,٢	٢٨,٥	٧٨٥٤٠٤	الإستهلاك الخاص
٤,١	٣٤,٦	٨٣٩٣٧٠	١٠,٠	٢٨,٥	٨٠٦٠١٢	١,٠	٢٦,٢	٧٣٢٤٦٦	٧,٨	٢٦,٣	٧٢٤٩٥٠	إجمالي تكوين رأس المال (١)
١٣٢,٨-	٥٠,٠-	١٢١٨٠٨-	٣٧,١-	١٣,٢	٣٧١٨٤٤	١٤,٤-	٢١,٢	٥٩١٥٣٧	٣,٣	٢٥,١	٦٩٠٨٠١	صافي صادرات السلع والخدمات (٢)
١٤,٣-	١٠٠,٠	٢٤٢٢٥٠٧	١,٣	١٠٠,٠	٢٨٣٦٨٦٩	١,٤	١٠٠,٠	٢٧٩١٢٥٩	٩,٦	١٠٠,٠	٢٧٥٢٣٣٣	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

(١) بيانات أولية.

(٢) يشمل التغير في المخزون.

(٣) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.





البتروال والثروة المعدنية

زيادة متوسط الطلب من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما نسبته ٣,٠ في المئة ليبلغ ٤٨,٥٤ مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو ٤٧,١٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤م. كما ارتفع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ ٤٦,١٧ مليون برميل يومياً.

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من الصين بنسبة ٦,٣ في المئة ليبلغ ١١,٣١ مليون برميل يومياً، والدول الآسيوية الأخرى (عدا الصين واليابان وكوريا الجنوبية) بنسبة ٤,٣ في المئة ليبلغ ١٢,٥٩ مليون برميل يومياً، ودول الشرق الأوسط بنسبة ١,٧ في المئة ليبلغ ٨,١٨ مليون برميل يومياً، ودول أوروبا الشرقية بنسبة ٤,٥ في المئة ليبلغ ٠,٧٠ مليون برميل يومياً، ودول أفريقيا بنسبة ٣,٢ في المئة ليبلغ ٤,١١ مليون برميل يومياً. في المقابل، انخفض الطلب من

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعاً حاداً خلال عام ٢٠١٥م، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ٤٩,٨٥ دولاراً للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي ٩٧,١٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م، بانخفاض نسبته ٤٨,٧ في المئة. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها ضعف نمو الطلب العالمي، وزيادة الإنتاج من الدول خارج الأوبك وخصوصاً زيادة إنتاج النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى توقع ارتفاع إنتاج جمهورية إيران من النفط.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٥م بما نسبته ٢,٠ في المئة ليبلغ ٩٤,٧١ مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو ٩٢,٨٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-١١ ورسم بياني رقم ١-١١). ويعود هذا الارتفاع إلى

جدول رقم ١-١١ : متوسط الطلب العالمي على النفط*

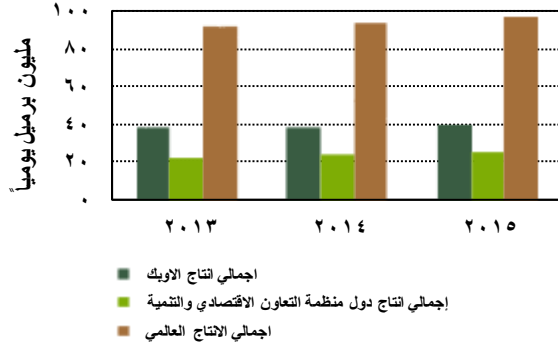
(مليون برميل يومياً)

التغير %	٢٠١٥				٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
	٢٠١٥	٢٠١٤	الربع الرابع	الربع الثالث					الربع الثاني
٠,٩	٠,٣	٢٤,٣٧	٢٤,٧٣	٢٤,٠٩	٢٤,٢٤	٢٤,٣٦	٢٤,١٤	٢٤,٠٧	دول أمريكا الشمالية
١,٨	١,٠-	١٣,٦٧	١٤,١٥	١٣,٥٥	١٣,٤٥	١٣,٧١	١٣,٤٦	١٣,٦٠	دول أوروبا الغربية
٠,٣-	٢,٥-	٨,٢٦	٧,٧٨	٧,٦٥	٨,٧٤	٨,١١	٨,١٣	٨,٣٤	دول منطقة المحيط الهادي
١,٠	٠,٦-	٤٦,٣٠	٤٦,٦٦	٤٥,٢٩	٤٦,٤٣	٤٦,١٧	٤٥,٧٣	٤٦,٠١	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
									دول خارج المنظمة :
١,٠-	٤,٢	٤,٩٧	٥,٠٥	٤,٨٩	٤,٥٨	٤,٨٧	٤,٩٢	٤,٧٢	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
٦,٣	٣,٧	١١,٤٣	١١,٣٨	١١,٣٥	١١,٠٩	١١,٣١	١٠,٦٤	١٠,٢٦	الصين
٤,٥	١,٥	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧٠	٠,٦٨	٠,٧٠	٠,٦٧	٠,٦٦	دول أوروبا الشرقية
٠,٦-	٢,٢	٦,٨١	٦,٨٨	٦,٧٨	٦,٦٤	٦,٧٨	٦,٨٢	٦,٦٧	دول أمريكا الجنوبية
٤,٣	٢,٣	١٢,٩٣	١٢,٣٩	١٢,٦٤	١٢,٣٩	١٢,٥٩	١٢,٠٧	١١,٨٠	دول آسيا الأخرى
١,٧	١,٦	٨,١٣	٨,٦٠	٨,٣٥	٧,٦٤	٨,١٨	٨,٠٤	٧,٩١	دول الشرق الأوسط
٣,٢	٢,٣	٤,١٩	٤,٠٠	٤,١١	٤,١٣	٤,١١	٣,٩٨	٣,٨٩	دول أفريقيا
									إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٣,٠	٢,٧	٤٩,١٧	٤٩,٠١	٤٨,٨٢	٤٧,١٥	٤٨,٥٤	٤٧,١٤	٤٥,٩١	
٢,٠	١,٠	٩٥,٤٧	٩٥,٦٧	٩٤,١١	٩٣,٥٨	٩٤,٧١	٩٢,٨٧	٩١,٩٢	إجمالي الطلب العالمي

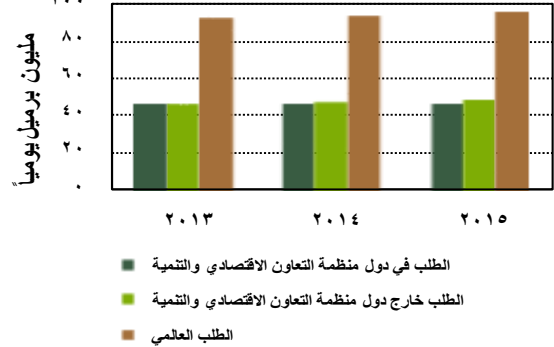
* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل ٢٠١٦م.



رسم بياني رقم ١١-٢: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام



رسم بياني رقم ١١-١: متوسط الطلب العالمي على النفط



المئة ليبلغ ٠,٩٦ مليون برميل يوميا، والنرويج بنسبة ٣,٣ في المئة ليبلغ ١,٩٥ مليون برميل يوميا، في حين انخفض إنتاج المكسيك بنسبة ٧,٦ في المئة ليبلغ ٢,٦٠ مليون برميل يوميا.

دول أمريكا الجنوبية بنسبة ٠,٦ في المئة ليبلغ ٦,٧٨ مليون برميل يوميا، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ ٤,٨٧ مليون برميل يوميا.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٨ في المئة ليبلغ ٩٦,٤٠ مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو ٩٣,٧٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١١-٢). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ٤,١ في المئة ليبلغ ٢٣,٨٥ مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو ٢٢,٩١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤م، ليمثل بذلك ما نسبته ٢٤,٧ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، مقارنة بنسبة ٢٤,٤ في المئة في العام السابق. بالإضافة إلى ارتفاع متوسط إنتاج دول الأوبك بنسبة ٣,٣ في المئة من ٣٧,٤٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤م إلى نحو ٣٨,٧٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥م، ممثلاً ما نسبته ٤٠,٢ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي (رسم بياني رقم ١١-٢).

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات منظمة الأوبك، انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٥م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ٤٩,٨٥ دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ ٩٧,١٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م بانخفاض مقداره ٤٧,٣٣ دولار للبرميل أو ما نسبته ٤٨,٧ في المئة، (جدول رقم ١١-٣). وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك خلال عام ٢٠١٥م نحو ٤٩,٤٩ دولار للبرميل بانخفاض نسبته ٤٨,٦ في المئة، مقارنة بنحو ٩٦,٢٩ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٤م. وانخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٤٧,١ في المئة، من ٩٩,٠٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م إلى ٥٢,٤١ دولار للبرميل في عام ٢٠١٥م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضاً نسبته ٤٧,٧ في المئة ليبلغ ٤٨,٧٤ دولار للبرميل في عام ٢٠١٥م، مقارنة بنحو ٩٣,١٧ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م.

ومن خارج منظمة الأوبك، ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٧,٩ في المئة ليبلغ ١٢,٩٤ مليون برميل يوميا، وكندا بنسبة ٢,٢ في المئة ليبلغ ٤,٣٨ مليون برميل يوميا، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ٠,٩ في المئة ليبلغ ١٣,٩٩ مليون برميل يوميا، والبرازيل بنسبة ٧,٧ في المئة ليبلغ ٢,٥٣ مليون برميل يوميا، والمملكة المتحدة بنسبة ١٠,١ في

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام ٢٠١٥م انخفاضاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس ٢٠٠٥م)، حيث تراجع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة ٤٢,٢ في المئة ليبلغ ٤٦,٤٧



جدول رقم ١١ - ٢ : متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يومياً)

التغير %	٢٠١٥				٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
	٢٠١٥	٢٠١٤	الربع الرابع	الربع الثالث					الربع الثاني
٣,٣	٢,١	٣٩,١٥	٣٩,١٣	٣٨,٤٨	٣٨,١٦	٣٨,٧٣	٣٧,٤٨	٣٦,٧٢	دول منظمة الأوبك
٤,١	٩,٦	٢٤,١١	٢٣,٩١	٢٣,٥٠	٢٣,٨٠	٢٣,٨٥	٢٢,٩١	٢٠,٩١	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
									المنتجون من خارج الأوبك
٠,٩	٠,٠	١٤,٠٣	١٣,٩٢	١٤,٠١	١٤,٠١	١٣,٩٩	١٣,٨٧	١٣,٨٧	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
٧,٩	١٧,١	١٢,٩٨	١٣,٠١	١٢,٩٢	١٢,٨٤	١٢,٩٤	١١,٩٩	١٠,٢٤	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٩	١,٧	٤,٣٣	٤,٣٤	٤,٣٦	٤,٣٠	٤,٣٣	٤,٢٥	٤,١٨	الصين
٢,٢	٧,٨	٤,٤٦	٤,٤٤	٤,٠٧	٤,٥٣	٤,٣٨	٤,٢٨	٣,٩٧	كندا
٧,٦-	٢,٨-	٢,٥٩	٢,٦٠	٢,٥٦	٢,٦٤	٢,٦٠	٢,٨١	٢,٨٩	المكسيك
١٠,١	٢,٢-	١,٠٣	٠,٨٨	١,٠٢	٠,٩٠	٠,٩٦	٠,٨٧	٠,٨٩	المملكة المتحدة
٣,٣	٢,٧	٢,٠٢	١,٩٦	١,٩١	١,٩٢	١,٩٥	١,٨٩	١,٨٤	النرويج
٧,٧	١٠,٨	٢,٥٤	٢,٥٦	٢,٥٠	٢,٥٢	٢,٥٣	٢,٣٥	٢,١٢	البرازيل
٢,٨	٢,٦	٩٧,٢٣	٩٦,٩٣	٩٦,٢٦	٩٥,١٨	٩٦,٤٠	٩٣,٧٤	٩١,٤٠	مجموع الإنتاج العالمي

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.
المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل ٢٠١٦م.

جدول رقم ١١ - ٣ : الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٧,٦٠	٢٨,٤٤	٣٠,٣٧
٢٠٠١	٢٣,٠٦	٢٣,١٢	٢٤,٤٦	٢٦,٠٠
٢٠٠٢	٢٤,٣٢	٢٤,٣٦	٢٥,٠٣	٢٦,١٣
٢٠٠٣	٢٧,٦٩	٢٨,١٠	٢٨,٨١	٣١,٠٩
٢٠٠٤	٣٤,٥٣	٣٦,٠٥	٣٨,٢٣	٤١,٤٤
٢٠٠٥	٥٠,٢١	٥٠,٦٤	٥٤,٣٧	٥٦,٥١
٢٠٠٦	٦١,١٠	٦١,٠٨	٦٥,١٤	٦٦,٠٤
٢٠٠٧	٦٨,٧٥	٦٩,٠٨	٧٢,٥٥	٧٢,٢٩
٢٠٠٨	٩٥,١٦	٩٤,٤٥	٩٧,٣٧	١٠٠,٠٠
٢٠٠٩	٦١,٣٨	٦١,٠٦	٦١,٦٨	٦١,٨٨
٢٠١٠	٧٧,٨٢	٧٧,٤٥	٧٩,٦٠	٧٩,٤٢
٢٠١١	١٠٧,٨٢	١٠٧,٤٦	١١١,٣٦	٩٤,٩٩
٢٠١٢	١١٠,٢٢	١٠٩,٤٥	١١١,٦٢	٩٤,١٠
٢٠١٣	١٠٦,٥٣	١٠٥,٨٧	١٠٨,٦٢	٩٧,٩٦
٢٠١٤	٩٧,١٨	٩٦,٢٩	٩٩,٠٨	٩٣,١٧
٢٠١٥	٤٩,٨٥	٤٩,٤٩	٥٢,٤١	٤٨,٧٤

المصدر: منظمة أوبك.



السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال نحو ٤٨,٨٦ دولار للبرميل في عام ٢٠١٥م، أي أقل بحوالي ٣٤,٢ دولار للبرميل من سعره في عام ١٩٨٠م البالغ نحو ٨٣,٠٧ دولار للبرميل، في المقابل نجد أن السعر الإسمي لنفط بحر الشمال في عام ٢٠١٥م بلغ ٥٢,٤١ دولار للبرميل، أي أعلى منه فيه عام ١٩٨٠م بحوالي ١٤,٥٢ دولار للبرميل والذي بلغ نحو ٣٧,٨٩ دولار للبرميل.

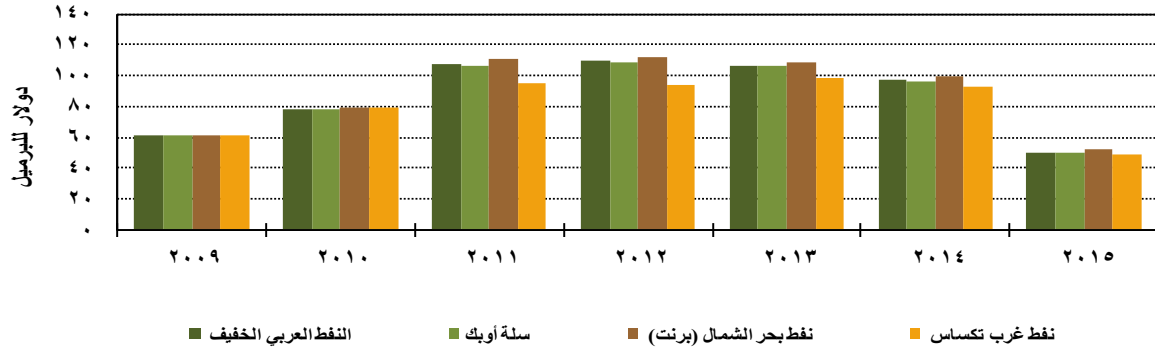
احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

بلغ احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٢٦٦,٥٥ مليار برميل، بانخفاض عن العام السابق مقداره ٠,١٣ مليار برميل. وارتفع

دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو ٨٠,٣٤ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٤-١١). كما انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٤٠,٤ في المئة ليبلغ ٤٨,٨٦ دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٥م، مقارنة بنحو ٨١,٩١ دولار للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة ٤٢,٠ في المئة ليبلغ ٤٦,١٣ دولار للبرميل، مقارنة بنحو ٧٩,٦٠ دولار للبرميل في العام السابق.

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام ٢٠١٥م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام ١٩٨٠م، بالرغم من أن الأسعار الإسمية كانت أعلى، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط

رسم بياني رقم ١١-٣: متوسط الأسعار الفورية للنفط



جدول رقم ١١-٤: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس عام ٢٠٠٥م)

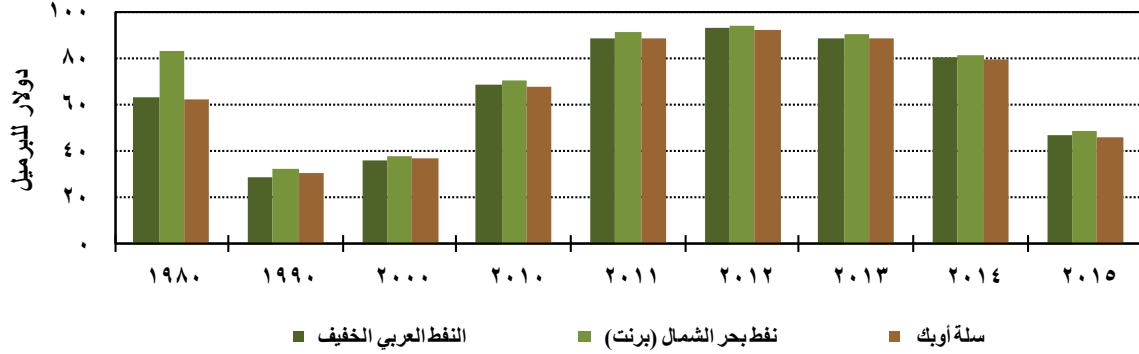
(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الحقيقية للنفط*			الأسعار الاسمية للنفط		
	سلة أوبك	بحر الشمال (برنت)	العربي الخفيف	سلة أوبك	بحر الشمال (برنت)	العربي الخفيف
١٩٨٠	٦٢,٧٩	٨٣,٠٧	٦٢,٨٥	٢٨,٦٤	٣٧,٨٩	٢٨,٦٧
١٩٩٠	٣٠,٣٦	٣٢,٧٣	٢٨,٤٠	٢٢,٢٦	٢٣,٩٩	٢٠,٨٢
٢٠٠٠	٣٦,٦٩	٣٧,٨١	٣٥,٦٤	٢٧,٦٠	٢٨,٤٤	٢٦,٨١
٢٠١٠	٦٨,٢٧	٧٠,١٧	٦٨,٦٠	٧٧,٤٥	٧٩,٦٠	٧٧,٨٢
٢٠١١	٨٨,٥٠	٩١,٧٠	٨٨,٧٩	١٠٧,٤٦	١١١,٣٦	١٠٧,٨٢
٢٠١٢	٩٢,٤٠	٩٤,٢٤	٩٣,٠٦	١٠٩,٤٥	١١١,٦٢	١١٠,٢٢
٢٠١٣	٨٨,٤٠	٩٠,٧٠	٨٨,٩٥	١٠٥,٨٧	١٠٨,٦٢	١٠٦,٥٣
٢٠١٤	٧٩,٦٠	٨١,٩١	٨٠,٣٤	٩٦,٢٩	٩٩,٠٨	٩٧,١٨
٢٠١٥	٤٦,١٣	٤٨,٨٦	٤٦,٤٧	٤٩,٤٩	٥٢,٤١	٤٩,٨٥

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام ٢٠٠٥م.
المصدر: منظمة الأوبك.



رسم بياني رقم ١١-٤ : الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس = ٢٠٠٥م)



متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو ٢,٤٨ مليون برميل يومياً (جدول رقم ١١-٦).

ويعزى ارتفاع المنتجات المكررة إلى ارتفاع إنتاج الديزل بنسبة ٢٧,٩ في المئة، حيث يمثل نحو ٣٨,٨ في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج البنزين بنسبة ١١,٨ في المئة، وارتفاع إنتاج فحم الكوك بنسبة ٢١٣,١ في المئة، وارتفاع إنتاج غاز البترول المسال بنسبة ٣,٦ في المئة، بالرغم من انخفاض إنتاج وقود الطائرات بنسبة ٠,٥ في المئة. بينما انخفض إنتاج زيت الوقود بنسبة ٧,١ في المئة.

وارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٦ في المئة ليصل إلى ١٥٨٦,٥١ مليون برميل مقارنة بنحو ١٥١٦,٨٠ مليون برميل في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١١-٧).

احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة ١,٢ في المئة ليبلغ في نهاية عام ٢٠١٥م نحو ٣٠٣,٢٥ تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو ٢٩٩,٧٤ تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام ٢٠١٤م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٤,٩ في المئة ليبلغ نحو ٣٧٢٠,٣ مليون برميل، مقارنة بنحو ٣٥٤٥,١ مليون برميل في عام ٢٠١٤م. وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام ٢٠١٥م نحو ١٠,١٩ مليون برميل يومياً (جدول رقم ١١-٥).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام ٢٠١٥م بنسبة ١٣,٩ في المئة ليبلغ ٩٠٥,٤٣ مليون برميل، مقارنة بنحو ٧٩٥,٢٨ مليون برميل في عام ٢٠١٤م. وبذلك يكون

جدول رقم ١١-٥ : إنتاج المملكة من النفط الخام

التغير %	(مليون برميل)					
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
إجمالي الإنتاج	٤,٩	٠,٨	٣٧٢٠,٣	٣٥٤٥,١	٣٥١٧,٦	٣٥٧٣,٤
المتوسط اليومي	٤,٩	٠,٨	١٠,١٩	٩,٧١	٩,٦٤	٩,٧٦
المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.						



جدول رقم ١١ - ٦ : إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)

المنتج	التغير %						
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
غاز البترول المسال	٣,٦	١٦,٧	١٦,٧٦	١٦,١٧	١٣,٨٦	١١,٢٥	١١,٩٧
وقود السيارات (بنزين)	١١,٨	١٩,٥	١٧٩,٩٠	١٦٠,٩٤	١٣٤,٦٩	١٤٥,٨٩	١٤٢,٥٨
ناقتا	٢,١-	١٩,٨	٦٨,٧٧	٧٠,٢٧	٥٨,٦٥	٦٤,١٨	٦٢,١٢
وقود طائرات (كيروسين)	٠,٥-	٣٠,٠	٧٦,٩٥	٧٧,٣٢	٥٩,٤٦	٦٣,٨٠	٦٠,٧٤
ديزل	٢٧,٩	٢٥,١	٣٥١,٤٧	٢٧٤,٨٤	٢١٩,٧٧	٢٣٤,١٢	٢٢٩,٤٠
زيت وقود	٧,١-	٥,٧	١٦٣,١٦	١٧٥,٦٨	١٦٦,٢٠	١٦٨,٣٨	١٥٢,١٧
الإسفلت	٧,٧	٢,٣	٢١,٦٠	٢٠,٠٦	١٩,٦٠	١٧,٦٩	١٨,٧٢
فحم الكوك	٢١٣,١	---	٢٦,٨٢	٨,٥٧	---	---	---
المجموع	١٣,٩	١٨,٣	٩٠٥,٤٣	٧٩٥,٢٨	٦٧٢,٢٣	٧٠٥,٣١	٦٧٧,٧٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١ - ٧ : الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
(أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	١٢,٦٠	١١,٤٨	١٢,٢٧	١٣,٧٤	١٥,٨٤
وقود السيارات (بنزين)	٢٠٣,٩٨	١٩٠,٧١	١٨٤,١٤	١٧٥,٩٢	١٦٢,٤٦
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	٣١,٣٧	٢٧,٢٨	٢٥,٥٦	٢٤,٧٦	٢٣,٩٠
الديزل	٢٧٦,٠٧	٢٦١,٢٢	٢٥٩,٤٠	٢٥٣,٠٦	٢٣٤,٠١
زيت الوقود	١٤٠,٤٣	١٢٥,٨٦	١٠٧,٤٧	٩١,٥٠	٨٨,٢٦
الزيت الخام	٢٠٩,٤٢	٢٠٢,٣٦	١٧٦,٩٤	١٩٣,٥٠	١٩٠,٧٣
الإسفلت	٢٩,١٢	٢٨,٥٩	٢٠,٩٤	١٩,٩٦	٢٠,٥٤
زيوت التشحيم	١,٦٨	١,٩٢	١,٥٩	١,٦٠	١,٧٦
الغاز الطبيعي	٥٠٦,٠٧	٥٠٤,٠٩	٤٩٦,٤٤	٤٨٤,٦٢	٤٣٧,٢١
المجموع الفرعي	١٤١٠,٧٢	١٣٥٣,٥١	١٢٨٤,٧٢	١٢٥٨,٦٥	١١٧٤,٧٢
(ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	٣,٥٣	٣,٧١	٢,٩٩	٢,٦٢	٢,٤٥
زيت الوقود	٥,٢٠	١٢,٦٧	٤,٨٤	٤,٩٠	٦,١٠
ديزل	٨,٠٤	١٣,٧٢	٦,٩٢	٧,١٠	٣,٦٢
غاز الوقود	٣١,٧٥	٢٠,٥٦	٢٠,٢٩	١٨,٨١	٢٠,١٦
الزيت الخام	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١٠
الغاز الطبيعي	١٢١,٦١	١١٠,٥٤	٩٨,٩٧	١١٣,٣٦	١١٣,٤٩
أخرى	٥,٦٠	٢,٠١	٣,١٥	٣,٠٦	٠,٧٧
المجموع الفرعي	١٧٥,٧٨	١٦٣,٢٩	١٣٧,٢٤	١٤٩,٩٤	١٤٦,٧٠
المجموع الكلي	١٥٨٦,٥٠	١٥١٦,٨٠	١٤٢١,٩٧	١٤٠٨,٥٩	١٣٢١,٤١

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.



صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمكرر) لعام ٢٠١٥ نحو ٣٠٣٦ مليون برميل، أي بمعدل ٨,٣ مليون برميل يومياً. حيث ارتفعت صادرات المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,١ في المئة، لتبلغ حوالي ٢٦١٤,٥ مليون برميل مقارنة بنحو ٢٦١١ مليون برميل في عام ٢٠١٤م. كما ارتفعت صادرات المملكة من المنتجات المكررة خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ١٦,٩ في المئة لتبلغ ٤٢١,٥ مليون برميل، مقارنة بنحو ٣٦٠,٦ مليون برميل في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١١ - ٨).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة خلال عام ٢٠١٥م (رسم بياني رقم ١١ - ٥)، حيث بلغ نصيبها

وجاءت هذه الزيادة في الاستهلاك المحلي خلال عام ٢٠١٥م نتيجة ارتفاع الاستهلاك العام بنسبة ٤,٢ في المئة ليبلغ ١٤١٠,٧٣ مليون برميل، بالإضافة إلى ارتفاع استهلاك قطاع صناعة النفط بنسبة ٧,٥ في المئة ليبلغ ١٧٥,٨ مليون برميل. وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي ٣٥,٩ في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل ١٩,٦ في المئة، واستهلاك وقود السيارات ١٤,٥ في المئة، واستهلاك زيت الوقود ١٠,٠ في المئة، واستهلاك الزيت الخام ١٤,٨ في المئة. أما النصيب النسبي من صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي ٦٩,١ في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو ١٨,١ في المئة، واستهلاك الديزل نحو ٣,٠ في المئة، واستهلاك زيت الوقود ٤,٦ في المئة.

جدول رقم ١١ - ٨ : صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

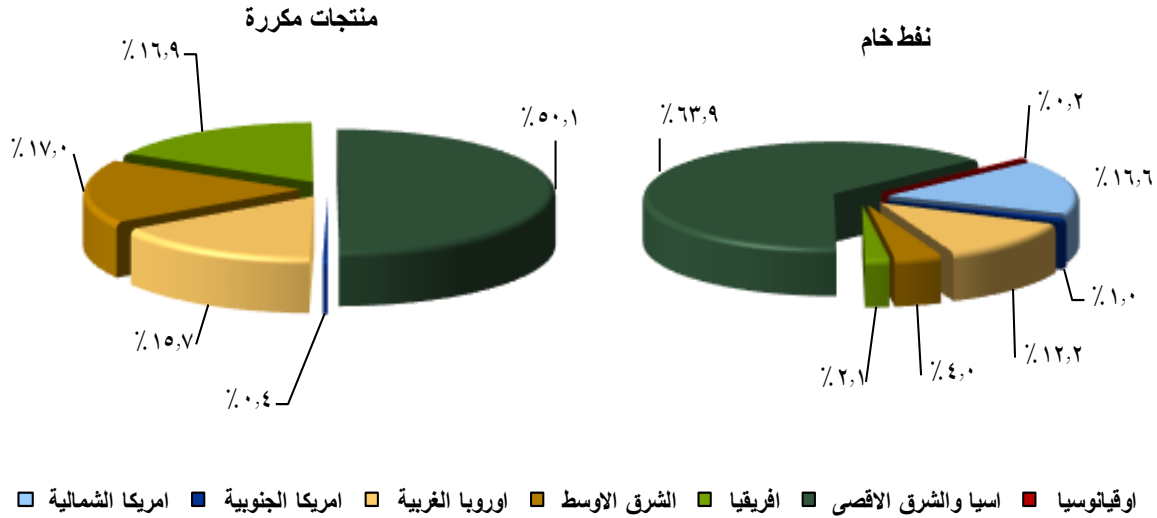
(مليون برميل)

الصادرات إلى	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		النصيب المئوي لعام ٢٠١٥
	منتجات مكررة	نפט خام	منتجات مكررة	نפט خام	منتجات مكررة	نפט خام	
أمريكا الشمالية	-	٥٣٢,٥٢	٤,٧١	٤٥٦,٧٤	-	١٦,٦	-
أمريكا الجنوبية	٣,٠٤	٢٩,٠٦	٤,٧٥	٢٥,١٥	١,٤٩	١,٠	٠,٤
أوروبا الغربية	٢٧,٨٩	٣٤٧,٤٣	٤١,١٣	٣٤٧,٥٣	٦٥,٩٧	١٢,٢	١٥,٧
الشرق الأوسط	٤٣,٠١	٩٩,٣٦	٦٧,٩٤	٩٩,٧٨	٧١,٤٧	٤,٠	١٧,٠
أفريقيا	٣٣,٤٠	٨٠,٩٨	٤١,٧٣	٦٩,٧٣	٧١,٢٥	٢,١	١٦,٩
آسيا والشرق الأقصى	١٨٢,٤٧	١٦٧٠,٧٩	٢٠٠,٢٩	١٦٠٩,٩٦	٢١١,٣٠	٦٣,٩	٥٠,١
أوقيانوسيا	-	٣,١٨	-	٢,١٢	-	٠,٢	--
المجموع	٢٨٩,٨٠	٢٧٦٣,٣٢	٣٦٠,٥٦	٢٦١١,٠١	٤٢١,٤٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.



رسم بياني رقم ١١-٥: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام ٢٠١٥م



وقد قدرت نسبة مساهمة سابك المباشرة في إجمالي الناتج المحلي نحو ١,٧ في المئة، وحوالي ٣,٤ في المئة من الناتج المحلي للقطاع الخاص. وبلغت قيمة مبيعات سابك المحلية في عام ٢٠١٥م للقطاع الصناعي نحو ١٧ مليار ريال، ولقطاع التشييد والبناء حوالي ١٠ مليار ريال، وللقطاع الزراعي ٨٧٢ مليون ريال، وبذلك تكون مساهمة سابك في القطاعات الاقتصادية الوطنية الإنتاجية خلال عام ٢٠١٥م حوالي ٢٨ مليار ريال.

وبلغت قيمة صادرات سابك نحو ٧٢ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، تمثل حوالي ٣٧,٩ في المئة من إجمالي صادرات المملكة السلعية غير البترولية.

الثروة المعدنية

تشرف وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وبلغ عدد الرخص التعدينية سارية المفعول بنهاية عام ٢٠١٥م نحو ٢٠٣١ رخصة، منها رخصة واحدة استطلاع، ونحو ٥١٧ رخصة كشف، ونحو

من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ٦٣,٩ في المئة، و ٥٠,١ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ١٦,٦ في المئة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته ١٢,٢ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٥,٧ في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها ٤,٠ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٧,٠ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا ٢,١ في المئة من النفط الخام، ونحو ١٦,٩ في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

ارتفع حجم إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٧٠,٤ مليون طن متري، مقارنة بحوالي ٦٩,٧ مليون طن متري في العام السابق. وارتفعت الكميات المباعة للشركة بنسبة ٢,٩ في المئة لتبلغ حوالي ٥٦,٤ مليون طن متري، مقارنة بحوالي ٥٤,٨ مليون طن متري في العام السابق.



٣٩٧٩٨ طن في عام ٢٠١٤م إلى ٤١٧٠٠ طن في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٩-١١).

وقدرت وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية الأخرى خلال عام ٢٠١٥م بما يزيد عن ٤٤٥ مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري، ورمل السيليكات، والملح، والطين، والفلسبار، والرخام للأغراض الصناعية، والرمل الحديدي، والكاولين، والجبس، وكتل الرخام، والجرانيت، والحجر الجيري، ومواد الكسارات، والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء (جدول رقم ١٠-١١).

وفيما يخص مشروع الملك عبدالله لتطوير مدينة وعد الشمال الذي تعمل عليه شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، فقد تم إنشاء شركة معادن وعد الشمال للفوسفات، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تشترك في ملكيتها كل من معادن (بنسبة ٦٠ في المئة)، وموزابيك (بنسبة ٢٥ في المئة)، وشركة سابك (بنسبة ١٥ في المئة). وتعمل الشركة على إقامة مجمع للصناعات الفوسفاتية يشمل ٧ مصانع كبيرة بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٦ مليون طن سنوياً. وسيكون للمشروع أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي على المملكة من

٧٢ رخصة منجم صغير، وبلغ عدد رخص التعدين نحو ٢٠ رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب، والنحاس، والزنك، والحديد، والفوسفات، والمعادن المصاحبة، والأحجار الكريمة، ونحو ٦٧ رخصة محجر مواد خام لخامات صناعة الإسمنت مثل الحجر الجيري والجبس، ولخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت، والشيست، والبوزلان، والصلصال، والحديد وغيرها، ونحو ١٣٥٥ رخصة محاجر مواد البناء. وبلغت إيرادات وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ الموافق (٢٠١٥م) نحو ٥٣٦ مليون ريال.

وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيرات، والحجار، وبلغه، والأمار، فقد ارتفع إنتاجها من الذهب خلال عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٠ في المئة ليبلغ ٥٠٧٨ كجم، مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١٤م البالغ ٤٧٨٩ كجم. أما الفضة فقد انخفض إنتاجها بنسبة ٧,٠ في المئة ليبلغ ٤٤٦٣ كجم، مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١٤م البالغ ٤٨٠٠ كجم. وارتفع إنتاجها من النحاس بنسبة ٤,٩ في المئة، من ٣٣١١٦ طن عام ٢٠١٤م إلى ٣٤٧٥٠ طن في عام ٢٠١٥م. وارتفع إنتاجها من الزنك بنسبة ٤,٨ في المئة، من

جدول رقم ٩ - ١١ : إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
٢٠١١	٤٦١٢	٥٨٣٩	١٩٥٤	٤٩٣٤
٢٠١٢	٥٢١٥	٥٢١٢	١٧٦٣٩	٢١٢١٣
٢٠١٣	٤١٥٨	٤٦٥٥	٤١٣٣٢	٣٩٨١٣
٢٠١٤	٤٧٨٩	٤٨٠٠	٣٣١١٦	٣٩٧٩٨
* ٢٠١٥	٥٠٧٨	٤٤٦٣	٣٤٧٥٠	٤١٧٠٠

* تقديري.

المصدر: وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية.



ومصانع الصناعات الخاصة بشركة معادن وعد الشمال للفوسفات في منطقة أم وعال، بالقرب من محافظة طريف في منطقة الحدود الشمالية، في حين يجري إنشاء مصانع الأمونيا وفوسفات الأمونيوم والأسمدة المركبة التابعة لها في مدينة رأس الخير الصناعية بالمنطقة الشرقية.

حيث الناتج المحلي، وإيجاد صناعات جديدة. وتعد الشركة الذراع الثاني لإنتاج الفوسفات في (معادن). ومن المقرر أن تبدأ مصانعها التي ما تزال قيد الإنشاء العمل على مراحل خلال عام ٢٠١٧م، إذ بلغت نسبة الإنجاز في بناء مصانعها ٦٠,٤ في المئة تقريباً في نهاية عام ٢٠١٥م. وتقع مناجم

جدول رقم ١١- ١٠ : الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	*٢٠١٥
الحجر الجيري	٤٦٣٠٠	٤٨٦١٥	٥٦٧٠٠	٥٩٥٠٠	٦٢٣٠٠
الطين	٦٥٤٧	٨٣٠٠	٦٨٨٠	٧٢٢٠	٧٦٩٠
الملح	١٨٦٤	١٦١١	١٩٠٠	١٩٩٠	٢٠٨٠
رمل السيليكيا	١٣٠٣	١٢٧٠	١١٦٠	١٢١٠	١٢٧٠
مواد كسارات (بحص)	٢٧٢٧٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
رمل	٢٥٤٠٠	٣٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٤٠٠	٣١٨٠٠
رمل حديدي	٦٥٢	٩٨٧	٦٤٤	٦٧٦	٧٠٨
جبس	٢٢٣٩	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٨٠	١٤٧٠
رخام للأغراض الصناعية	١٣٥٢	١٣٠٠	٣٠٠٠	٣١٥٠	٣٣٠٠
كتل رخام	٢٤	٢٥	١١	١٢	١٢
كتل جرانيت	٩٩٣	٨٣٤	١١٠٠	١١٥٥	١١٥٠
كتل حجر جيري	٧٧٠	٤٨٤	١٢٠٠	١٢٦٠	١٣٢٠
كاولين	٧٠	١٣٧	١٠١	١٠٦	١١١
بارايت	٣٠	٣٢	٣٠	٣٢	٤٣
فلسبار	١٦٠	٢٢٧	١٦٠	١٦٨	١٩٨
بوزلان	١٠١٠	٩٤١	٤٦٠	٤٨٠	٥٠٠
دلومايت	٦١٦	١٥٣	١٨١	١٩٠	١٩٩
شيبست	٧٣٨	٦٨٣	٦٥٠	٦٨٠	٧١٠
بيروفيليت	٨	٨	٦	٧	٨
بوكسايت منخفضة النسبة	٦٣٤	٨٣٥	٩٣٤	٩٨٠	١٠٢٦
بوكسايت	---	---	١٠٤٤	١٠٩٦	١١٢٨
فوسفات ثنائي الأمونيوم	---	١٥٣٤	١٨٢٠	١٩١١	٢٠٠٢

* تقديري. (---) غير متوفر.

المصدر: وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.



مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات

واقتصاد وطني واعد، وتحقيق الرؤى والتطلعات من أجل تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

أبرز المنجزات

حققت المؤسسة منجزات أسهمت في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الذي يدعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، وتطبيق السياسات النقدية الملائمة، والرقابة الفاعلة على القطاعات المالية، والإشراف على نظم المدفوعات، وإدارة العملة والاحتياطيات، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة للحكومة. وكانت هذه المنجزات مبنية على التقويم المستمر، والعمل بروح الفريق الواحد، والتواصل بفاعلية، وإدراك المخاطر، والتكيف مع المتغيرات، والحرص على التطوير المستمر. وسنتناول أبرز هذه المنجزات في هذا الفصل وهي كما يلي:

١ - الاستراتيجية العامة للمؤسسة

يتصدر أهداف المؤسسة الاستراتيجية أمران في غاية الأهمية، حيث يتمثل الأول في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والمحافظة عليهما، والآخر في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاع المالي. وكلا الأمرين متداخلان، ولا ينفصلان عن بعضهما البعض. وتتمحور أعمال مؤسسة النقد العربي السعودي وأهدافها حول الغايات التي أشير إليها مسبقاً. وتتسجم هذه الأهداف تماماً مع ما جاء في خطة التنمية العاشرة والتوجه العام للدولة. وقد شكلت استراتيجية المؤسسة التي اعتمدت في عام ٢٠١٤ م إطاراً مهماً للرؤى والأهداف التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها من خلال أداء دورها المالي المحلي والإقليمي بل الدولي، في المحافظة على الاستقرار المالي. وقد حددت المؤسسة ضمن استراتيجيتها عدة أهداف كالآتي:

- صياغة وتنفيذ سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية.
- تقديم ونشر التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة في الوقت المناسب.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي تشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي تشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.

دأبت مؤسسة النقد العربي السعودي على تحقيق أهدافها بتحديد الرؤى، ووضوح الرسالة، وسمو القيم. وقد وضعت المؤسسة في عام ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤ م استراتيجية متكاملة لتطوير الأداء ورفع كفاءة الإنتاج باستخدام أحدث التقنيات، والتأهيل والتدريب، واستقطاب الخبراء؛ من أجل تطوير وإتقان العمل وسرعة إنجازه، وترجمته على أرض الواقع ليتناغم مع وضع المملكة الاقتصادية والمالي المتينين. ويتناول هذا الفصل أهم المنجزات التي حققتها المؤسسة، والأهداف الطموحة التي تسعى إليها.

مهام مؤسسة النقد العربي السعودي

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) في عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وقرارات. ومن أهم هذه المهام القيام بأعمال مصرف الحكومة، وسك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي، وتوطيد وتثبيت قيمته داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد، وإدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي، وإدارة السياسة النقدية؛ للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف للريال، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته واستقراره، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة والإشراف عليهما، وكذلك مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، ومراقبة شركات التمويل والتمويل العقاري، ومراقبة شركات المعلومات الائتمانية.

أهداف المؤسسة

تهدف مؤسسة النقد إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال التكامل بين محاور رئيسة متمثلة في: المحور الأول: مؤسسات مالية ناجحة (مصارف، وشركات تأمين، وشركات تمويل)، والمحور الثاني: نظم مدفوعات مالية متطور، والمحور الثالث: نظام معلوماتي انتمائي ومالي سليم، يوفر المعلومات الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة. وتسعى المؤسسة إلى تفعيل هذه المحاور على نحو يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي، ويكفل الاستقرار المالي عبر إيجاد بيئة أعمال منظمة، تسهم في خلق مؤسسات مالية واقتصادية رائدة،



السعودي بتحقيق درجة عالية من الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مدى سنوات طويلة.

ثانياً: استقرار سعر صرف الريال

من المهام الرئيسية للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي ظل مستقراً عند ٣,٧٥ ريال لكل دولار منذ عام ١٩٨٦م. ويعدّ الريال السعودي من أكثر العملات في العالم استقراراً، ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية. وقد ساعد هذا الإجراء على استقرار سعر صرف الريال السعودي الذي انعكس على نشاط القطاع الخاص من حيث الاستيراد والتصدير، وتدقيق رؤوس الأموال للدخل والخارج؛ مما أسهم في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة.

ثالثاً: استقرار النظام النقدي والمالي

مُنحت المؤسسة الصلاحيات التي تمكنها من القيام بدورها الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتمثل في الرقابة والإشراف على جميع المؤسسات المصرفية والتمويلية، والتأمينية. وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تتمثل في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها.

٤- العملة والإصدار ومراكز النقد

إن من المهام المنوطة بمؤسسة النقد إصدار العملة الوطنية سواء كانت ورقية أم معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات، وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع المؤسسة العشرة المنتشرة في جميع مناطق المملكة. وتطبع وتسك العملة وفق أحدث المواصفات الفنية المتاحة في مجال طباعة العملة وسكها، كما يتم تضمين العملة أحدث وأقوى العلامات الأمنية التي تسهل على المتعاملين التعرف على العملة السليمة، إضافة إلى نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية عبر الدورات التدريبية التي تقدمها للعاملين في القطاع المصرفي والمتداولين بالنقد. كما تتابع المؤسسة جميع حالات تزيف العملة، ولديها تنسيق مستمر مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزيف، مما ساهم في

- تعظيم عوائد الاستثمار على المدى الطويل أخذاً في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

٢- تطورات الأداء الداخلي للمؤسسة

طوّرت المؤسسة أداءها وقدراتها من خلال تحسين العمليات الداخلية لتكون على مستوى من الكفاءة والفاعلية بما يواكب استراتيجيتها. وذلك من خلال:

- إثراء التحليل الاقتصادي وتوصيات السياسات الاقتصادية.
- تحسين وتعزيز الإطار الرقابي وإدارته.
- تحسين الخدمات المصرفية للحكومة، وإدارة العملة ونظم المدفوعات.
- ضمان تنفيذ برامج الاستثمار بكفاءة وأمان.
- ترسيخ إدارة المخاطر، والالتزام بذلك لدى جميع النشاطات المزاولة.
- استقطاب الكفاءات المناسبة والمحافظة عليها.
- تطوير المهارات والجدارات والفرص الوظيفية.
- تطبيق أفضل التقنيات التي تلي احتياجات المؤسسة.
- تطوير القادة من خلال التمكين وتحمل المسؤوليات.
- الحوكمة بفاعلية؛ لضمان تنفيذ استراتيجية المؤسسة.

٣- السياسة النقدية

تؤدي مؤسسة النقد دوراً مهماً في نمو وازدهار الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال سياستها النقدية التي تهدف إلى استقرار الأسعار المحلية بشكل عام والمحافظة على استقرار سعر صرف الريال واستقرار النظام النقدي والمالي على وجه الخصوص. ويمكن استعراض أبرز أهداف السياسة النقدية للمؤسسة على النحو الآتي:

أولاً: استقرار الأسعار المحلية

للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية، اتخذت المؤسسة قرارات تمخضت عنها اتباع الإجراءات اللازمة لضمان نمو السيولة النقدية المحلية بحيث تكون منسجمة بقدر كبير مع المعروض من السلع والخدمات، وأن يتوفر للنظام المصرفي (الذي يعد أحد الركائز المهمة للاقتصاد الوطني) السيولة الملائمة لتلبية الاحتياجات الائتمانية لجميع قطاعات الاقتصاد. وتستخدم المؤسسة حزمة من أدوات السياسة النقدية؛ لتحقيق هذا الهدف، من ضمنها: إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية، والتغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية عند الحاجة، وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى مؤسسة النقد. وقد تميز الاقتصاد



٧- الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تشرف مؤسسة النقد على عمل المصارف وتراقبه بهدف التأكد من مدى سلامتها وملاءتها المالية، وفاعلية أداؤها في الاقتصاد المحلي، وذلك عبر تطبيق الأنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط، والقيام بالزيارات الإشرافية، وبرامج الفحص اللازمة. ومن أبرز ما تحقق في عام ٢٠١٥م الآتي:

أولاً: التطورات التنظيمية والإرشادات

أصدرت المؤسسة تعاميم إشرافية تتضمن الالتزام بالمعايير الرقابية التي تصدرها في مجالات عدة بهدف تحسين النظام المصرفي وتطويره؛ لتنسجم مع معايير ومبادئ الهيئات التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على التعاميم المهمة في تحسين أداء المصارف ما صدر بشأن دليل محاسبة الائتمان المتوقع خسارته، والصادر من لجنة بازل للإشراف البنكي، كما صدر تعميم بشأن التطورات في إدارة مخاطر الائتمان بين القطاعات: التطبيقات والتوصيات الصادرة عن لجنة بازل، وكذلك صدر تعميم بشأن التقيد باحتساب إجمالي الراتب عند منح التمويل الاستهلاكي.

ثانياً: تطورات نشاط الزيارات الإشرافية للمصارف التجارية

تقوم مؤسسة النقد بزيارات رقابية دورية للمصارف العاملة في المملكة كافة، وتشمل هذه الزيارات عقد اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي والمصرف تتناول استراتيجيات المصرف وعملياته، وحجم المخاطر وطريقة إدارتها، وأساليب الرقابة الداخلية لديه. كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي إدارة الإشراف البنكي في المؤسسة إيجاد سبل تحديث وتقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. وفي عام ٢٠١٥م قام ممثلو مؤسسة النقد بزيارات إشرافية لجميع المصارف العاملة في المملكة، وإعداد تقارير عن المخاطر المتعلقة بها.

ثالثاً: تطورات برامج الفحص الميداني الشامل والمتخصص

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على المصارف وفروع المصارف الأجنبية ومؤسسات الصرافة في عام ٢٠١٥م من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني الشامل (يشمل العمليات والنشاطات كافة)، والفحص المتخصص (يقتصر على بعض النشاطات والعمليات، مثل: فحص المبادئ العامة لحماية العملاء، وفحص الوظائف

تدني نسب تزييف العملة السعودية مقارنة بما لدى الدول الأخرى.

٥- إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تدير المؤسسة الاحتياطيات من العملة الأجنبية بهدف الحفاظ على رأس المال المستثمر وتوفير السيولة، مع الحصول على عائد يتناسب مع المخاطر المصاحبة. وهذه الاحتياطيات متنوعة من حيث الأصول وموزعة جغرافياً في معظم الأسواق المالية العالمية. وهناك ضوابط تحكم إدارتها، فهي تتم وفق مؤشرات عالمية محددة وموزعة؛ لضمان تغطية تدفقات النقد الخارجي المتوقعة، كما أن هناك ضوابط للاستثمار تنص على الاستثمار في الأوراق المالية الجيدة ذات التقييم العالي. واستثمرات المؤسسة محكومة باستراتيجية السياسة الاستثمارية التي تنص على توزيع الأصول وتنويعها حيث تقع مهمة مراجعتها واعتمادها سنوياً على لجنة الاستثمار بالمؤسسة. كما أن من مهام اللجنة الاجتماع بشكل دوري من أجل مراجعة تنفيذ البرامج الاستثمارية المعتمدة وأداء الاستثمارات ومناقشة حالة الأسواق والمخاطر المحتملة والاستفادة من توصيات الفريق الاستثماري، علاوة على استعانة المؤسسة ببعض الشركات الاستثمارية العالمية؛ لتقييم بعض الفرص الاستثمارية المناسبة، وتقييم مديري المحافظ الخارجيين؛ لذلك تتبع استثمارات المؤسسة ضوابط محددة تنسجم مع ما لدى المؤسسات والصناديق العالمية. كما أن المبادئ الحالية للحكومة في المؤسسة تتبع معايير متعارف عليها عالمياً. وقد استطاعت المؤسسة خلال سنوات طويلة من إدارتها الاحتياطيات الأجنبية اكتساب خبرة عالية، وتكوين كادر وطني متخصص ومحترف، أهل عن طريق بيوت الاستثمار العالمية. علاوة على أن المؤسسة تطبق المسؤولية الأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية عبر حظرها الاستثمار في بعض النشاطات مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

٦- إدارة الدين العام للدولة

تشرف المؤسسة على إصدار الدين العام للحكومة، وذلك نيابة عن وزارة المالية. وهذه الإصدارات التابعة لوزارة المالية تختلف من حيث نوعية الأوراق المالية المصدرة، وتواريخ استحقاقها. كما تراوحت آجال هذه الإصدارات ما بين خمس وسبع وعشر سنوات.



- في المئة بالنسبة للودائع تحت الطلب و ٤,٠ في المئة بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية.
- ألا تتجاوز نسبة القروض المصرفية إلى الودائع ٨٥,٠ في المئة.
- ألا تقل نسبة الأصول السائلة إلى الودائع عن ٢٠ في المئة.
- ألا تتجاوز نسبة التمويل العقاري ٨٥,٠ في المئة من قيمة العقار لشركات التمويل و ٧٠,٠ في المئة للمصارف التجارية.
- ألا يتجاوز إجمالي السداد الشهري للقروض الاستهلاكية نسبة ٣٣,٣ في المئة من راتب المقترض.
- ألا تتجاوز نسبة تركيز المخاطر ٢٥,٠ في المئة من إجمالي الحد القانوني لحقوق الملكية.

٨- الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

تشمل الزيارات الإشرافية على شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات المهن الحرة، والإشراف المكتبي والفحص الميداني للتأكد من الإجراءات الاحترازية للشركات وسلامة وقوة ملاءتها المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض استمرت المؤسسة عام ٢٠١٥م في القيام بزيارات إشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين المتوقع حصولها على تراخيص لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين التعاوني، بالإضافة إلى الزيارات الدورية لشركات التأمين، وإعادة التأمين التعاوني في المملكة. وتهدف هذه الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢٤/٢/٦هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، كما يشمل التأكد من مدى كون شركات التأمين أو إعادة التأمين على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً، وتعدّ شرطاً أساسياً لمنحها الترخيص لمزاولة ذلك النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التأمين، وإعادة التأمين خلال عام ٢٠١٥م (٣٣) زيارة إشرافية، شملت دراسة النواحي الفنية والنظامية والإدارية لهذه الشركات، وتقويم الاستراتيجيات العامة لكل الشركات وأهدافها وخططها التوسعية، والتأكد من مدى تنفيذ المتطلبات التي التزمت بها الشركات ضمن طلب الترخيص، وكذلك

القيادية المصرفية... الخ) وفق أفضل الممارسات المطبقة دولياً في مجالي الإشراف والرقابة.

أ-برامج الفحص الميداني الشامل

تهدف عملية الفحص الميداني الشامل المبنية على أساس المخاطر إلى تقويم جودة الأصول، والسيولة، والربحية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية لدى المصارف، ومدى كفاية رأس المال، بالإضافة إلى مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة. وتجري المؤسسة فحصاً شاملاً لجميع المصارف العاملة في المملكة عبر فريق عمل متخصص مكون من المؤسسة بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية. ويعدّ الفريق تقارير تتضمن الملاحظات والتوصيات ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتبعة لدى تلك المصارف.

ب-برامج الفحص المتخصصة

وضعت المؤسسة عدداً من برامج الفحص المتخصصة على النشاطات والعمليات المصرفية للمصارف العاملة في المملكة، ومنها فحص حوكمة المصارف، وفحص الوظائف القيادية المصرفية، وفحص ضوابط التمويل الاستهلاكي المحدثة، وفحص المبادئ العامة لحماية العملاء للتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد، وفحص تقنية أمن المعلومات، واستمرارية الأعمال.

رابعاً: إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

اتخذت المؤسسة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر في نظام كفاية رأس المال وفق المتطلبات الجديدة لتوصيات بازل. وعلى إثر ذلك طبقت المؤسسة قواعد الاحتراز الكلي. وتشمل أدوات الاحتراز الكلي المستخدمة حالياً ما يلي:

- تشجيع المصارف على زيادة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.
- إلزام المصارف بالمحافظة على نسبة إجمالية لمخصصات القروض بحيث لا تقل عن ١٠٠ في المئة من القروض المتعثرة. ورفع هذه النسبة إلى ٢٠٠ في المئة في ذروة الدورة الاقتصادية.
- ألا تتجاوز نسبة الودائع/ (رأس المال + الاحتياطي) لدى المصارف ١٥ ضعفاً.
- ألا تقل احتياطيّات الإلزامية لدى مؤسسة النقد عن ٧,٠



٩- الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي أ- التطورات التنظيمية:

سعت المؤسسة إلى بناء منظومة من الأحكام واللوائح المتعلقة بالتمويل وفق أهدافها واستراتيجيتها المتمثلة في تطوير الإطار التنظيمي لنشاط التمويل العقاري، وشركات التمويل بالتعاون مع أحد أفضل بيوت الخبرة العالمية، علاوة على مراجعة مكوناته بصفة دورية في ضوء التطبيق العملي، وما يستجد من معايير وممارسات دولية؛ لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة.

ب- الزيارات الإشرافية على شركات التمويل

استمرت المؤسسة خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٦ هـ (٢٠١٥م)، بالقيام بدورها الرقابي والإشرافي من خلال الزيارات الإشرافية لشركات التمويل المرخصة للوقوف على مدى التزام تلك الشركات بالأنظمة واللوائح والتعليمات، وكذلك للتأكد أن شركات التمويل على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرطٍ أساسي لمنحها الترخيص لمزاولة النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل خلال عام ٢٠١٥م ٥٦ زيارة إشرافية، شملت النواحي الفنية والنظامية لهذه الشركات، والتأكد من مدى الاستراتيجية العامة، وخطط العمل، والحوكمة، وتقييم التزام شركات التمويل بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.

١٠- الإشراف على أنظمة المدفوعات المالية والمقاصة

تسعى مؤسسة النقد إلى إيجاد نظم مدفوعات فاعلة ومتكاملة وأمنة في المملكة تضاهي أفضل النظم الدولية وذلك لتسهيل الخدمات المصرفية، وتعزيز إسهام النظام المصرفي، والقيام بدوره بفاعلية تجاه المنظومة الاقتصادية المحلية. ومن أبرز تلك الأنظمة الآتي:

أولاً: الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى)

يُعد نظام "مدى" الهوية الجديدة للشبكة السعودية للمدفوعات حيث يمنح أنظمة الصرف الآلي ونقاط البيع أبعاداً من المرونة، والسرعة، والأمان، والقبول. وتهدف

التأكد من أن الهيكل الإداري لشركات التأمين، وإعادة التأمين ووظائف الإدارات ومجلس الإدارة واللجان تقوم بوظائفها حسب النظام ولائحته التنفيذية وأهداف هذه الشركات وخططها. وقد اطلع الفريق الإشرافي في المؤسسة على خطط العمل الموضوعية، وقومها من الناحية الفنية عبر مراجعة عمليات التأمين وأسس تسعير وتقييم المنتجات وعمليات وأدوات الاستثمار الخاصة بالشركات والتقديرات والتوقعات المالية المستقبلية لها. ويتأكد الفريق أثناء القيام بالزيارات الإشرافية من مدى توافر نظام مراقبة داخلية فاعل يحتوي على تعليمات للمراقبة الداخلية، وإدارة المخاطر، والالتزام بإجراءات معالجة شكاوى العملاء. ويتأكد الفريق أيضاً انطلاقاً من حرص المؤسسة على حماية حملة وثائق التأمين وتعزيز المصداقية من مدى تعامل شركات التأمين مع عملائهم بمهنية وعدالة، وتقديم خدمات على قدر عالٍ من الجودة.

وفيما يخص الفحص الميداني، قامت المؤسسة بزيارات تفتيشية لشركات التأمين للتحقق، من مدى التزامها بالمتطلبات الرقابية والإشرافية ذات العلاقة، والتأكد من مدى ممارستها نشاطها وفق الأصول المهنية، وبما يكفل حقوق حملة الوثائق وأصحاب المطالبات وغيرهم من ذوي العلاقة. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة في عام ٢٠١٥م بفحص الآتي:

- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين بتأمين المركبات والتأمين الطبي الموافق عليها من المؤسسة بموجب المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وروجعت خلال هذه الزيارات التفتيشية آلية الاكتتاب في منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي المتبعة من الشركات، وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة؛ للتحقق من مدى تنفيذ تلك الشركات عمليات الاكتتاب بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات المهن الحرة بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بتسويق منتجات التأمين. واستعرض أثناء هذه الزيارات التفتيشية نظام وإجراءات العمل المتبعة مع الاطلاع على عينات من الوثائق والسجلات والبيانات لدى الشركات؛ للتحقق من نشاطها بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.



وقد شهدت الشبكة السعودية للمدفوعات منذ انطلاقتها في عام ١٩٩٠م، تطوراً مضطرباً شمل بنيتها التقنية، وكفاءتها الاستيعابية، وسعة انتشارها، حيث شهدت شبكة الصرف الآلي نمواً في عدد أجهزتها تجاوزت في نهاية عام ٢٠١٥م ما مجموعه ١٧٢٢٣ جهازاً، أي بارتفاع نسبته ١١ في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد نقاط البيع الموزعة لدى المتاجر والأسواق في مختلف مدن المملكة أكثر من ٢٢٥٣٧٢ جهازاً أي بزيادة نسبتها ٦٢,٤ في المئة. واستمرت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠١٥م في جهودها؛ لتسخير التقنيات الآلية في سبيل تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان. واستمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية.

ثانياً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ "سريع" تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية تفعيله بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٧م، ويشكل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عددٌ من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً ٢٣ مصرفاً في نظام "سريع". وقامت المؤسسة مؤخراً بدراسة ومراجعة السياسة التسعيرية لنظام التحويلات المالية السريعة "سريع"، وإصدار النسخة الخامسة من السياسة والتي عمل بموجبها. حيث شملت إضافة سقف تعرفه جديدة للعمليات المنفذة من خلال خدمة المدفوعات الإلكترونية وذلك بهدف تشجيع العملاء نحو استخدام التحويل الآلي عبر نظام "سريع".

ثالثاً: نظام سداد للمدفوعات

انطلاقاً من رؤية المؤسسة المتمثلة في بناء قاعدة إلكترونية حديثة وتبنيهاً متطورة لتسهيل عملية انسياب الفواتير والمدفوعات الإلكترونية في المملكة، وإيجاد وسيط موثوق به بين البنوك والجهات المختلفة، طوّر نظام سداد ونظام سداد للمدفوعات، وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آلياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية).

المؤسسة من إيجاد نظم مدفوعات فاعلة ومتكاملة وأمنة في المملكة. وتتمثل رسالة نظام "مدى" في تطوير وتشغيل البنية التحتية لنظم المدفوعات المحلية بكفاءة عالية، وتطوير منتجات جديدة في مجال نظم المدفوعات تستجيب لمتطلبات السوق المحلي ولخدمة قطاعي الأفراد والأعمال. كما يهدف النظام إلى تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات، ووضع المقاييس والمعايير المنسجمة مع تلك النظم، وتطوير مبادرات إلكترونية؛ لتقليص التعاملات النقدية، وتحديد خطط وآليات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بنظم المدفوعات، وتوظيف الكوادر الوطنية وتأهيلها؛ لقيادة كافة المهام المطلوبة.

ويعمل نظام "مدى" كنظام شبكة مدفوعات مركزية يربط بين جميع أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في جميع أنحاء المملكة، ومعالجة عمليات السحب والشراء بالبطاقات محلياً وإقليمياً ودولياً. ويعد أيضاً مكملاً لأنظمة المدفوعات المالية الأخرى وهي نظام "سريع" النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة الذي يعد النظام الأساس والبنية المركزية للتسوية الإجمالية المستمرة، ويعالج المدفوعات ذات القيم العالية، مثل: مدفوعات العملاء والرواتب. وكذلك نظام "سداد" للمدفوعات وهو نظام مركزي لعرض ودفع الفواتير والمدفوعات عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة إلكترونياً وبوساطة أجهزة الصراف الآلي، والهاتف المصرفي، والأجهزة الذكية. ويتميز نظام "مدى" بالعديد من المميزات والخدمات منها:

- طاقة استيعابية فائقة تعادل سبعة أضعاف حجم عمليات الجيل السابق.
- معايير غير مسبوقة من سرعة إنجاز العمليات وكفاءة الأداء.
- إشعار فوري لحاملي البطاقات عن أي عملية مالية "شراء أو سحب نقدي".
- إمكانية رفع سقف الحد اليومي لقيمة العمليات الشرائية عبر نقاط البيع من ٢٠ ألف ريال إلى ٦٠ ألف ريال.
- إتاحة خدمة "نقد" التي تمنح العميل إمكانية الحصول على مبلغ نقدي عند الشراء.
- الاستفادة من العروض الحصرية والخصومات والمزايا التي توفرها البنوك المصدرة للبطاقات.
- توسيع نطاق استخدام البطاقة في المملكة على مستويات جديدة، والتكامل مع الشبكات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.



مباشرة أم عن طريق الجهات الحكومية، وقد تم دراسة ومعالجة ٢٩٤٦٤ شكوى منها. وتوعية الجمهور عن طريق توزيع مطويات تتضمن رسائل توعوية توضح حقوقهم لدى الجهات المالية المختلفة التي تشرف عليها مؤسسة النقد.

١٢ - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمراراً لجهود مؤسسة النقد في القيام بالمهام التفهيمية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها؛ للتأكد من مدى تطبيق التعليمات والأنظمة واتباعها، ورصد أي مخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك:

- تفعيل عملية التنسيق والتعاون المشترك بين أجهزة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة سواء أكانت الجهات الإشرافية على القطاع المالي (مؤسسة النقد، وهيئة السوق المالية) مع الإدارة العامة للتحريات المالية في وزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام وذلك بصفة خاصة وبقيه الأجهزة المعنية ذات العلاقة من أجل تطوير العمل المشترك، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، ومتابعة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).
- استمرار الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها مؤسسة النقد برئاسة معالي المحافظ، وكذلك مشاركة المؤسسة في أعمال اللجنة العليا واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب، ومقرها وزارة الداخلية، ولجنة الفصل السابع المعنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ومقرها وزارة الخارجية، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المعنية بالتعاون الدولي وتلقي الطلبات الدولية، ومقرها وزارة الداخلية.
- استمرار المشاركة في أعمال اللجان البنكية الدائمة المكونة من ممثلين عن جميع البنوك المحلية التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة موضوعات الالتزام، ومكافحة الجرائم المالية، ومنها قضايا غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تفعيل مجال التوعية والتدريب المتخصص، حيث استضافت المملكة عدداً من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام ٢٠١٥م ودرّب عدد كبير من منسوبي الجهات الإشرافية وكذلك الجهات الخاضعة لإشرافها عن طريق عدد من المعاهد والكلليات المعتمدة، ومنها المعهد المالي (المعهد المصرفي سابقاً)

رابعاً: مقاصة الشيكات

سعت المؤسسة إلى تحديث أجهزتها بجميع فروع المؤسسة (عشرة فروع) لتلبي الاحتياج المحلي للشيكات وتداولها بين المصارف. وقد حدّثت أجهزة وأنظمة غرف المقاصة الآلية الثلاث (الرياض-جدة-الدمام) حيث تشمل ذلك مقاصة نحو ٩٠ في المئة من الشيكات في السنوات الماضية. والجدير بالذكر أن عدد الشيكات بدأ بالتناقص على المستوى العالمي، إذ زاد التوجه نحو قنوات دفع إلكترونية جديدة كبدايل لها، مثل: الحوالات. وتراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية المقاصة بوساطة غرف المقاصة بالمملكة في عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٢ في المئة، بانخفاض مقداره ٣١٢,٢ ألف شيك، وانخفضت قيمتها بنسبة ١٦,٢ في المئة إلى ٥٤١,٧ مليار ريال. كما انخفض متوسط قيمة الشيك في عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٦ في المئة، من ١٠٧٣١٧ ريال في عام ٢٠١٤م إلى ٩٤٨٢٥ ريال في عام ٢٠١٥م.

١١ - حماية عملاء القطاع المصرفي والمالي

- تعمل مؤسسة النقد على خدمة وحماية مصالح عملاء القطاع المصرفي والمالي والجهات الأخرى التي تشرف عليها المؤسسة إذ يعد هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسسة إلى تحقيقه عبر حرصها على إيصال المصارف وغيرها مستوى متقدماً من المعاملة العادلة والأمانة ونشر خدمات المصارف (الشمول المالي)، والقيام بالأعمال اللازمة للتحقق من تنفيذ الآليات الآتية:
- تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، وخاصة المرتبطة منها بالأسعار والرسوم والعمولات وآلية تقديم الشكوى.
- الحد من مخاطر تعثر العملاء من خلال التأكيد على مسئولية المؤسسات المالية باتباع الإفراض المنضبط.
- دراسة ومعالجة شكاوى العملاء، واقتراح الضوابط التصحيحية للحد من مسبباتها.
- رفع مستوى الإرشاد والتوعية باستخدام مختلف القنوات المتاحة.
- إعداد وتطوير سياسات وأنظمة حماية العملاء.
- تعزيز مفهوم الشمول المالي في السوق المحلي.
- التعاون مع الجهات ذات العلاقة بحماية العملاء (محلياً ودولياً).

ومن أبرز ما أنجز خلال عام ٢٠١٥م. استقبال ٢٩٧٧٩ شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل سواءً أكانت واردة إلى المؤسسة



وأصدرت المؤسسة في العام نفسه، سياسة التحقق باستخدام الرقم السري على البطاقات الائتمانية عند الشراء من خلال نقاط البيع عوضاً عن المستخدم سابقاً في التحقق بالاكْتفاء بطلب التوقيع من حامل البطاقة.

في نوفمبر من عام ٢٠١٤م بدأت مراجعة وتقييم المرحلة الثانية والثالثة لتطبيق المسؤوليات الخمس الصادرة عن لجنة أنظمة المدفوعات، والبنى التحتية للأسواق المالية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وتركز هذه المرحلة على ما إذا كانت أنشطة السلطات المعنية في الدولة تتسق مع المسؤوليات ذات الصلة وما إذا كانت هذه السلطات تراعي المسؤوليات بطريقة كاملة ومتسقة. وقد صدر تقرير حول نتائج التقييم الذي يغطي جميع الدول في نوفمبر من عام ٢٠١٥م. ونشر على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية، وحصلت المؤسسة على تقييم "متوافق كلياً (Observed)" على تطبيق المسؤوليات الخمس.

١٤ - الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تسعى مؤسسة النقد إلى أن تكون منبعاً فكرياً لها، وجهة فاعلة يعتمد عليها داخل المؤسسة وخارجها، وذلك في إعداد الدراسات ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصنعاً لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية بما في ذلك ميزان المدفوعات لدى المملكة؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعلمي. ومن أبرز منجزاتها في هذا المجال ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعدّ مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع أكاديميين ومصرفيين ومهتمين، بحيث تتناول موضوعات اقتصادية، ومالية عدة، وكل ما يطرأ على الساحتين الاقتصادية والمالية.
- تقديم عروض شهرية عن أوراق عمل إلى المسؤولين في المؤسسة والمعنيين بالشأن المالي لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي المؤسسة، والقطاعات الحكومية الأخرى.
- إعداد تقارير وإحصاءات شهرية وربع سنوية، ومنها النشرة الإحصائية الشهرية، والربع سنوية، وتقرير التضخم والاستقرار المالي، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، ونشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني.

التابع لمؤسسة النقد الذي يقدم العديد من الدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- استمرار مشاركة المملكة بفاعلية في أعمال واجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)؛ لمكافحة جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلح.

وفيما يتعلق بالتطورات في عضوية المملكة في مجموعة العمل المالي (FATF) فإن رفيع المستوى برئاسة رئيس المجموعة وسكرتيرها التنفيذي ورؤساء وفود الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا وتركيا في المجموعة زاروا المملكة في عام ٢٠١٥م، وزار الوفد خلالها عدداً من الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلح. وقد أعد وفد (FATF) تقريراً مفصلاً عن الزيارة وعرض على الاجتماع العام الثالث من الدورة السادسة والعشرين الذي عُقد في مدينة بريزين في أستراليا في شهر يونيو عام ٢٠١٥م. وبناءً على التقرير الذي أعده الوفد، أصدرت مجموعة العمل المالي قراراً بالإجماع يقضي بالموافقة على منح المملكة مقعد مراقب في المجموعة تمهيداً لحصولها على العضوية الكاملة وفقاً لسياسات وإجراءات العمل الداخلية للانضمام إلى المجموعة، وجاء قرار المجموعة عقب الدور البارز للمملكة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال برنامج متكامل تشارك فيه جميع السلطات المعنية في المملكة الأعضاء في اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، وأكد الفريق أهمية انضمام المملكة لعضوية المجموعة تقديراً لما تبذله من دعم وجهود على المستويين الدولي والإقليمي في مكافحة تلك الجرائم.

١٣ - مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي

اتخذت المؤسسة خلال عام ٢٠١٥م عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بموضوع مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي. ومن أبرز التطورات في هذا المجال صدور التحديث الأول في عام ٢٠١٥م لسياسة الضمانات المالية وإجراءات تغطية المراكز المالية للنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة "سريع". كما أصدرت المؤسسة في ٢٠١٥م القواعد الخاصة بصندوق حماية الودائع، وبموجبه ستغطي الودائع حتى ٢٠٠,٠٠٠ ريال سعودي من مبلغ كل وديعة، وسيُمول هذا المشروع من صندوق تأسسه المصارف خصيصاً لهذا الغرض.



والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى اللقاء مع الخبراء العالميين والمحليين من أجل تبادل المعرفة.

ثانياً: الاختبارات المعيارية

يعمل المعهد المالي على استحداث مجموعة من الشهادات المهنية والبرامج التدريبية المهمة في تطوير القوى العاملة الوطنية من الباحثين عن العمل والموظفين وتأهيلهم لشغل وظائف في القطاع المالي والإسهام في تطورهم الوظيفي والصعود بهم إلى وظائف ذات مستوى أعلى عبر التدريب والتأهيل المناسب الذي يضمن اجتيازهم الاختبارات المهنية، والحصول على شهادات مهنية معتمدة. حيث يقدم المعهد الاختبارات المهنية في المجالات المالية المختلفة منها: المصرفية، والتمويل، والاستثمار، والتأمين بالإضافة إلى المجالات المتخصصة كجمال وسطاء الأسهم، ومعايني الحوادث لشركات التأمين. ويقدم المعهد المالي حالياً (١١) اختباراً متخصصاً، وهي كالآتي:

- اختبار أساسيات مصرفية الأفراد.
- اختبار شهادة أساسيات التأمين.
- اختبار تأمين المركبات.
- اختبار التأمين الصحي.
- اختبار الحماية والادخار.
- اختبار الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية: الجزء الأول: التشريعات.
- الجزء الثاني: العمليات.
- اختبار شهادة المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اختبار شهادة وسطاء الأسهم.
- اختبار شهادة معايني الحوادث.
- اختبار شهادة تداول.

كما أن هناك عدداً من الاختبارات بصدد الإعداد لها مثل: اختبار إدارة المخاطر، ومصرفية الشركات، واختبارات التأمين التخصصية، والخزينة. ويحرص المعهد على تطوير بنك الأسئلة وكتابتها داخلياً بالتعاون مع ذوي الخبرة والاختصاص في القطاع المالي، حيث دعي عدد من المتخصصين في القطاع، درّبوا على أساسيات كتابة الأسئلة من خلال ورش عمل نظمها المعهد، وتتم هذه العملية وفق آلية ومعايير عالية، تضمن سلامة الاختبارات وملاءمتها للقطاع المالي.

- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنمية، ونشرها على موقع المؤسسة.
- تزويد الجهات ذات العلاقة بحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وتوقعات مؤسسة النقد حول الاقتصاد السعودي.
- الإسهام في فرق عمل تعمل مع الجهات ذات العلاقة في بناء استراتيجيات في مجالات سوق الدين، والوعي والتعليم المالي، وتطوير القطاع المصرفي، وتشجيع الادخار المحلي، وإصلاح أسعار الطاقة.... إلخ.

١٥ - المعهد المالي

سعى المعهد المالي التابع للمؤسسة خلال عام ٢٠١٥م، إلى استكمال ما بدأ بتنفيذه في الربع الأخير من العام السابق، حين تبني رسالته الجديدة المتمثلة في تطوير مهارات العاملين في القطاع المالي من خلال وضع معايير الجدارة، ومنح الشهادات المهنية المتخصصة، وتقديم حلول عالية الجودة، لتطوير القدرات المهنية، حيث انتهى من تحديد الجدارات للعاملين في القطاعات الآتية: مصرفية الأفراد، ومصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصرفية الشركات، وشركات التأمين، وإدارة المخاطر. كما بدأ بتحديد الجدارات للعاملين في وظائف الالتزام، ووظائف الخزينة، ومن المتوقع الانتهاء منها في الربع الأول من عام ٢٠١٦م. وبمنح المعهد شهادات مهنية جديدة مبنية على الجدارات الخاصة بمصرفية الأفراد، والتي طرحت في بداية شهر نوفمبر من عام ٢٠١٥م، وهي: الشهادة المهنية للصرافين، والشهادة المهنية لموظفي خدمة العملاء، والشهادة المهنية للمستشار الائتماني. وقدم المعهد دورات تدريبية جديدة مبنية على الجدارات لقطاع مصرفية الأفراد. وفيما يلي بعض النشاطات التي نفذها المعهد خلال عام ٢٠١٥م.

أولاً: الدورات والندوات وورش العمل

قدم المعهد دورات تدريبية جديدة مبنية على الجدارات لقطاع مصرفية الأفراد، إضافة إلى العديد من الدورات التدريبية الموجهة لقطاع التأمين، وكذلك الدورات المتخصصة في مجال الأنظمة والقوانين، كما عقد المعهد خلال العام ٢٠١٥م العديد من الندوات وورش العمل التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي، وإتاحة الفرصة للمتخصصين للاطلاع على أحدث التجارب



١٦ - المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

تشارك المؤسسة بفاعلية في عضويتها العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. حيث تشارك المؤسسة في اجتماعات مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى، مثل: بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، واجتماعات محافظي البنوك المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، وعدد من اللجان الفنية وفرق العمل التابعة للجنة المحافظين.

المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسة على تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن منظمة المعايير الدولية (IOS)، وتطبيقات بعض المصارف المركزية التي يمكن الاسترشاد بها. وتمثل نشاطات مؤسسة النقد التي تعد من المسؤولية الاجتماعية في سبعة محاور كالآتي:

أولاً: الاستقرار المالي

إدراكاً من مؤسسة النقد بأهمية دور الاستقرار المالي عملت على الحفاظ على الاستقرار المالي للاقتصاد السعودي عبر قيامها بالمهام المنوطة بها وإصدار تقرير الاستقرار المالي الذي يستعرض مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية بهدف تعزيز نشر مؤشرات النظام المالي ككل، كما يوفر التقرير تحليلاً مفصلاً حول أهم المخاطر النظامية، التي تواجهها المؤسسات المالية إضافة إلى التدابير والسياسات الاحترازية، ويلعب الاستقرار المالي دوراً مهماً في استدامه النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع.

ثانياً: قضايا المستهلكين

تهدف السياسة النقدية للمملكة التي تديرها وتنفذها المؤسسة إلى المحافظة على استقرار الأسعار المحلية باستخدام أدوات السياسة النقدية؛ لضبط مستوى السيولة المحلية وتأثيرها في الاقتصاد السعودي، فمعدلات التضخم في المملكة عند مقارنتها بمثيلاتها في البلدان الأخرى تُعد من أقل المعدلات، كما أنشأت المؤسسة إدارة حماية العملاء.

ثالثاً: الممارسات العمالية العادلة

- طبقت مؤسسة النقد مبدأ العدالة مع موظفيها، وذلك بإتباع حزمة من الإجراءات ومن أبرزها:
- تحديث لائحة الموارد البشرية، ووضع معايير عامة لاستقطاب الكفاءات من الموظفين.
- وضع حوافز متنوعة؛ لرفع مستوى إنتاجية العمل.
- إصدار وثائق حول سلوكيات العمل في المؤسسة، مثل وثيقة أخلاقيات العمل، وتكوين لجنة تواصل لاستقبال شكاوى الموظفين، وتحقيق مبدأ العدالة لهم.
- توفير فرص التوظيف توفيراً عادلاً وشفافاً، من خلال التقديم الآلي عن طريق موقع المؤسسة الإلكتروني الذي يحتوي على كل الشروط المطلوبة من المتقدم أو المتقدمة للعمل في المؤسسة.
- كما دعمت المؤسسة تدريب موظفيها داخل المملكة وخارجها؛ مما أسهم في توظيف الوظائف وسعودتها بنحو سريع.
- واستقطبت المؤسسة عدداً من الكفاءات النسائية في مجالات عدة ووظفتهم في إدارات المؤسسة المختلفة.
- وشجعت المؤسسة عملية توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، ووضعت سياسات مناسبة لهم.

رابعاً: تطبيق مبادئ الشفافية

استشعرت المؤسسة مسؤوليتها تجاه تطبيق مبدأ الشفافية في أعمالها، وأعدت خطة للتواصل مع الجمهور عبر نشر كل ما يتعلق بالمعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية وأخبار المؤسسة والتعاميم الصادرة عنها.

خامساً: المشاركة في تنمية المجتمع وحمايته من المخاطر المالية

أسهمت المؤسسة إسهاماً فاعلاً في تنمية المجتمع ومحو الأمية المالية، وذلك عن طريق تبني الاستراتيجية الوطنية للتعليم والإرشاد المالي في المملكة، حيث تقع في إطار عام لتعزيز محو الأمية المالية بين المواطنين ومؤسسات القطاع العام وقطاع الأعمال في المملكة.

ومن أهم جهود مؤسسة النقد في تنمية المجتمع وإجراءات حمايته من المخاطر المالية الآتي:

- إنشاء إدارة "حماية العملاء" التي من مهامها نشر المبادئ العامة لحماية عملاء القطاعات المالية التي تشرف عليها المؤسسة.



برنامج كفاءة لتشجيع المصارف على تقديم تسهيلات لمشاريع تلك المنشآت، ولا سيما مشاريعها التي تهتم بتوظيف وتدريب المواطنين ورفع مستوى مهاراتهم، كما أن المؤسسة وجهت مع البنوك؛ لتقديم الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع بتكاليف عادلة.

سادساً: تطوير الكوادر البشرية

لم تأل المؤسسة جهداً في تطوير كوادرها البشرية عبر برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج لمجموعة من موظفيها للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه في عدد من المعاهد والجامعات العالمية، بالإضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وكذلك إتاحة البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة بواسطة المعهد المالي، وإتاحة الفرصة لطلاب الجامعات للتدريب التطبيقي في التخصصات التي تكون ضمن أعمال المؤسسة، وإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلاً، وإعطاء الفرص لعدد من أبناء المملكة للعمل في إجازة الصيف في التخصصات ذات العلاقة بعمل المؤسسة؛ مما يتيح لهم فرصة التعلم والتدريب.

سابعاً: الدور التثقيفي والتوعوي

بذلت المؤسسة جهوداً ملموسة في مجال دورها التثقيفي والتوعوي للمستفيدين من خدماتها وخدمات الجهات التي تشرف عليها، ويبرز ذلك الدور من خلال مشاركتها المحلية والدولية.

المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

سجل المركز المالي لمؤسسة النقد تراجعاً في عام ٢٠١٥م، عما كان عليه في العام السابق، حيث انخفضت أصول المؤسسة الإجمالية بنسبة بلغت ١٥,٠ في المئة (٤١٨,٧ مليار ريال) لتبلغ ٢,٤ تريليون ريال مقارنة بارتفاعها بنسبة ١,٩ في المئة (٥٣,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. وشكلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من المركز المالي للمؤسسة، وشهدت انخفاضاً نتيجة تراجع أسعار النفط. ولا يزال توزيع حيازات مؤسسة النقد من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بنسبة ٢٤,٧ في المئة (٤٩٣,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٣ في المئة (٤٥,٧ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. وارتفعت ودائع مؤسسة النقد لدى البنوك العاملة خارج المملكة بنسبة بلغت ٨,١ في المئة (٤١,٣ مليار ريال) في عام ٢٠١٥م مقابل

- مبادرة الشمول المالي، وقد تبنتها المؤسسة ونفذتها عبر المصارف التجارية العاملة في المملكة، لإيصال الخدمات المالية لأفراد المجتمع كافة إيصالاً آمناً أينما كانوا عن طريق خدمات الإنترنت، واستخدام الهاتف المصرفي في التحويلات والعمليات البنكية الأخرى، واستخدام البطاقات المصرفية وبطاقات الفيزا والماستر كارد وغيرها. ولغرض حماية القطاع المصرفي والمالي والمجتمع من النشاطات المالية غير المشروعة، أنشأت المملكة اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها المؤسسة.

- أنشأت المؤسسة قسم الجرائم المالية بإحدى إداراتها المختصة؛ لغرض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتزوير المالي وكل ما يتعلق بالجرائم المالية الأخرى. وطلبت المؤسسة من البنوك التجارية إنشاء وحدات مماثلة للتعاون والتواصل فيما بينها، بالإضافة إلى التنسيق التام مع المؤسسة، بحيث تنسق مع الجهات الأمنية ذات العلاقة.

ومن الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلزام مؤسسة النقد المؤسسات المالية بالاحتفاظ بسجلات ووثائق العمليات المالية مع صورٍ من وثائق العميل، وذلك لمدة عشر سنوات. وقد تزيد حسب توجيهات المؤسسة. كما حدّثت المؤسسة العديد من التعليمات في مجال مكافحة الجرائم المالية، وقضايا غسل الأموال، والصادرة للبنوك، ومحال الصرافة، التي تتعلّق بتحديد هوية العملاء، ومراقبة جميع العمليات، وأدرجت المؤسسة هذه التوجيهات في عدد من الأدلة التنظيمية الرئيسية المحدثة. كما نفذت المؤسسة عدداً من الزيارات الميدانية التفتيشية الموجهة للبنوك العاملة في المملكة، ومؤسسات الصرافة، وشركات التأمين، بالإضافة إلى اهتمام المؤسسة بمجال التوعية والتدريب المتخصص. وقد سعت المؤسسة لتشجيع المؤسسات المالية على استخدام عمليات المدفوعات الإلكترونية، مثل نظام سريع، والسويفت، وعمليات الشبكة السعودية: كالمصرف الآلي، ونقاط البيع، ونظام سداد.

وتبنت المؤسسة خطاً استراتيجياً مهماً إحداهما: رؤية المصارف في عام ٢٠٢٠م، وهي إحدى أهم الرؤى التي تحتوي على مبادرات لدعم الخدمات المصرفية وتطويرها وتسهيل الوصول إليها، بالإضافة إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال عمل المؤسسة على



انخفاض بنسبة ٦,٥ في المئة (٣٥,٧ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م. وارتفع غطاء العملة بنسبة ٩,٨ في المئة إلى ٢٣٧,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٥م مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٠ في المئة (٢١,٤ مليار ريال) في العام السابق (الجدول رقم ١٢-١).

أما ما يخص جانب المطلوبات لدى المركز المالي للمؤسسة، فقد شكلت ودائع واحتياطيات الحكومة في عام ٢٠١٥م نسبة ٤٤,٢ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بنسبة ٥١,٠ في المئة في العام السابق. ونما حساب جاري الحكومة بنسبة ٣٣,٨ في المئة (١٧,٩ مليار ريال) ليلعب ٧١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م، مقارنة مع تراجع نسبته

٧٠,٧ في المئة في نهاية العام السابق. وفي المقابل، انخفض الاحتياطي العام للدولة في نهاية عام ٢٠١٥م بنسبة ٢٧,٧ في المئة (٢٥٠,٧ مليار ريال) ليلعب ٦٥٣,٨ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ٦,٢ في المئة (٥٣,٢ مليار ريال) في العام السابق. كذلك انخفضت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة ٢٢,١ في المئة (٤٠,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٤٢,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٥م، مقارنة مع زيادة نسبتها ١٠,٠ في المئة (١٦,٥ مليار ريال) في العام السابق. أما أدونات مؤسسة النقد، فقد انخفضت بنسبة ٥٧,٢ في المئة (٢٤٤,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٨٢,٩ مليار ريال، مقارنة مع انخفاض نسبته ٧,٠ في المئة (٣٢,١ مليار ريال) في العام السابق.

جدول رقم ١٢-١: المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (نهاية السنة)

(مليون ريال)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
أولاً : الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	٢٣٧٢١٢	٢١٦١٣٢	١٩٤٦٨٤	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣
نقد في الصندوق	٣٩٣٠٠	٣٥٢٤٠	٢٨٢٩٦	٣٣٤١٥	٢٩١٨٧
ورق نقد سعودي	٣٩٢٨٩	٣٥٢٢٨	٢٨٢٨٤	٣٣٤٠٥	٢٩١٧٦
نقود معدنية	١١	١٢	١٢	١٠	١١
ودائع لدى البنوك بالخارج	٥٥٢٣٦٠	٥١٠٩٧٢	٥٤٦٦٢٩	٥٧٦٤١٥	٤١٤٠٠٧
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	١٥٠٥٠٢٣	١٩٩٨٥٨٠	١٩٥٢٨٣٧	١٦٧٠٠٢٠	١٤٢٧٨٢٠
موجودات متنوعة أخرى	٣٩٤٨٧	٣١١٨٥	١٦٢٨٣	١٨٩٨٦	١٧٨١٧
الإجمالي	٢٣٧٣٣٨٢	٢٧٩٢١٠٩	٢٧٣٨٧٢٨	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤
ثانياً : المطلوبات					
العملة المصدرة	٢٣٧٢١٢	٢١٦١٣٢	١٩٤٦٨٤	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣
في التداول	١٩٧٩١٢	١٨٠٨٩٢	١٦٦٣٨٨	١٥٢٨١٢	١٣٩٨٤٦
لدى المؤسسة	٣٩٣٠٠	٣٥٢٤٠	٢٨٢٩٦	٣٣٤١٥	٢٩١٨٧
ودائع واحتياطي الحكومة	١٠٤٩٨٤١	١٤١٢٦٣٥	١٥٠٨٣٣٤	١٤٠٠٩٤٦	١٠٨٣٣٦٤
جاري الحكومة	٧١٠٠٥	٥٣٠٥١	١٨٠٧٩٥	٣٦٤٠١٥	٣٠٢٢٥٦
الاحتياطي العام للدولة	٦٥٣٨٩٢	٩٠٤٦١٤	٨٥١٤٢٩	٧٢٤١٦٦	٧٢٣٨٠٢
مخصصات مشاريع حكومية*	٣٢٤٩٤٣	٤٥٤٩٧٠	٤٧٦١١٠	٣١٢٧٦٦	٥٧٣٠٧
ودائع صناديق وهيئات حكومية	١٤٢٠٧٤	١٨٢٢٧٠	١٦٥٧٢٠	١٥٢٥٤٤	١٣٦٨٤٤
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	٩٨١١٧	٩٢٥٥٨	٨١٩٠١	٧٠٧٩١	٦٣٥١١
ودائع لجهات أجنبية بال محلية	١١٢١٣	٩٦٩٥	٦٣٥٨	٤٠٩١	٣٧٧٤
أذونات مؤسسة النقد	١٨٢٩٤٧	٤٢٧٨١٥	٤٥٩٩٣٢	٤٤١٢١٠	٣٧٩٢٠٢
مطلوبات متنوعة أخرى	٦٥١٩٧٨	٤٥١٠٠٤	٣٢١٨٠٠	٢٢٩٢٥٤	٢٢٢١٣٦
الإجمالي	٢٣٧٣٣٨٢	٢٧٩٢١٠٩	٢٧٣٨٧٢٨	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤

* تمثل ماخصص للصرف على المشاريع الحكومية التي تم الإلتزام بها.



القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

رقم الصفحة	الجدول
١٤١	١- تقرير مراقبي الحسابات
١٤٢	٢- قائمة المركز المالي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٥ م
١٤٤	٣- قائمة الإيرادات والمصروفات
١٤٥	٤- إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير مراجعي الحسابات

الموقر
الموقرين

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قوائم المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٥) والتي تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية المعدّة من قبل المؤسسة وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الإقتناع تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

أساس إعداد القوائم المالية

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢) فقد أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من مجلس إدارة المؤسسة.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية ككل، والمشار إليها أعلاه تظهر بعدل المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥م، وإيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي الذي اعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة الموضح في الإيضاح رقم (٢).

برايس وترهاوس كوبرز
محمد بن عبدالعزيز العبيدي
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٣٦٧)

إرنست ويونغ
راشد بن سعود الرشود
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٣٦٦)



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ م
الموجودات

(مليون ريال)

٢٠١٤/٦/٣٠ م	٢٠١٥/٦/٣٠ م	
		قسم الاصدار
		غطاء العملة المصدرة: ذهب (إيضاح ٢/هـ)
١٦٢٤	١٦٢٤	
٢٠٣٩٨٣	٢٣٩٥٤٣	استثمارات في أوراق مالية في الخارج
٢٠٥٦٠٧	٢٤١١٦٧	
		قسم الأعمال المصرفية
		نقد في الصندوق:
		أوراق نقد
٢٧٠٤٣	٣٥٢٤٩	
١٢	١٠	عملات معدنية
٢٧٠٥٥	٣٥٢٥٩	
		ودائع لدى البنوك في الخارج
٤٦٨٧٢٤	٤٤٨٩٢٣	استثمارات في أوراق مالية في الخارج
٢٠٨٣٢٢٣	١٨٢٥١٥٢	استثمارات في أوراق مالية محلية
٨٧٤٣	٨٧٤٣	موجودات متنوعة أخرى
٥٩٣٨	٦٠٤٠	
٢٥٩٣٦٨٣	٢٣٢٤١١٧	
		حسابات نظامية
		شيكات برسم التحصيل وخلافه
٣	١	
		قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة
		ودائع لدى البنوك في الخارج
٥٠١٦٠	١٨٨٤٩	استثمارات في أوراق مالية أجنبية
٣٤٧٣٢٩	٣٨٧٤٩٥	استثمارات في أوراق مالية محلية
٢١٠٠٣٢	١٣١٢٥٩	ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية
١٢٧٨١	٦٦٢١	ودائع لدى البنوك المحلية
٢١١	١٠٠	
٦٢٠٥١٣	٥٤٤٣٢٤	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ م
المطلوبات

(مليون ريال)

٢٠١٤/٦/٣٠ م	٢٠١٥/٦/٣٠ م	
		قسم الإصدار
		أوراق نقد مصدرة
		في التداول
١٧٨٢٤٨	٢.٥٥٨٣	
٢٧.٤٣	٣٥٢٤٩	في قسم الأعمال المصرفية
٢.٥٢٩١	٢٤.٨٣٢	
		عملات معدنية مصدرة
		في التداول
٣٠٤	٣٢٥	
١٢	١٠	في قسم الأعمال المصرفية
٣١٦	٣٣٥	
٢.٥٦٠.٧	٢٤١١٦.٧	
		قسم الأعمال المصرفية
		ودائع الحكومة
٩٨٥٤٣٥	٧٢٩.٠٩٤	
٧٦٥٤	١.٦٤٤	ودائع لجهات أجنبية
١٨٧٦٠.٨	١٨١٤٢٥	ودائع مصالح وهيئات
٩.٣٦٩	١.٠٠٨١٩	ودائع البنوك والتأمين
٤٨٨٥.٠٩	٣٧٤٩٥.٠	مطلوبات للحكومة
٨٣٤١.٠٨	٩٢٧١٨.٥	مطلوبات متنوعة أخرى
٢٥٩٣٦٨٣	٢٣٢٤١١٧	
		حسابات نظامية
		التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وخلافه
٣	١	
		قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة
		الهيئات والمؤسسات المستقلة
٦٢.٥١٣	٥٤٤٣٢٤	
٦٢.٥١٣	٥٤٤٣٢٤	



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ م

(مليون ريال)

٢٠١٤/٦/٣٠ م	٢٠١٥/٦/٣٠ م	
٤٨٠٥	٦١٠٢	الإيرادات (إيضاح ٤)
		المصروفات
١٨٨٧	٢٠٥٩	مصروفات عمومية وإدارية
٤٢	٤٢	اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح ٥)
١٩٢٩	٢١٠١	
٢٨٧٦	٤٠٠١	فائض مرحّل لإحتياطي أراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها
٤٨٠٥	٦١٠٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ١٣ رمضان ١٤٣٦ هـ الموافق (٣٠ يونيو ٢٠١٥ م)

(١) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية بحكم نظامها وتحفظ بحسابات الحكومة.

قسم الإصدار:

ان النشاط الرئيسي لقسم الإصدار هو سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمارها وتسجل تكلفة وعوائد الاستثمار مباشرة في حساباتها الظاهرة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية دون إدراجها في قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تظهر الأرصدة الخاصة باستثمارات المؤسسات والهيئات المستقلة، التي تقوم المؤسسة بإدارتها لحسابهم، والودائع التي تقبلها منهم في قائمة مستقلة بهدف إبرازها على حدة.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

أعدت القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المبينة أدناه والتي اتبعت في السنوات السابقة، تعتمد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها وتعد قوائمها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية.

ج - الاستثمارات:

تظهر الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الأرباح أو الخسائر عند تحققها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - العملات الأجنبية:

تقيّد المؤسسة عملياتها وتظهر أرصدة نهاية الفترة المالية بالعملة الأجنبية بالريال السعودي بالأسعار الدفترية التي ثبتتها الإدارة في عام ١٤٠٦ هـ (الموافق ١٩٨٦ م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمده الإدارة في عام ١٤٢٠ هـ (الموافق ١٩٩٩ م).



هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يُقَوِّم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل ٠,٢٠٧٥١ جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٨ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٧٣ م. ويشتمل الذهب بقسم الإصدار كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ م و ٢٠١٤ م على ما قيمته ٨٧٨,٣٩٠,٦٧ ريال سعودي دفعته المؤسسة كجزء من اكتتاب المملكة في صندوق النقد الدولي حوّل إلى حقوق سحب خاصة لدى الصندوق.

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

تحمل تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات عند شرائها على المصروفات وتدرج قيمة رمزية للسيارات ضمن موجودات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر المباني والأراضي بالتكلفة ضمن موجودات متنوعة أخرى ويتم استهلاك المباني بواقع ٥% سنوياً ويجمع الاستهلاك في احتياطي الاستهلاك ويخصم في قائمة المركز المالي من قيمة الأصل ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي توديعها وذلك لسد نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة والتي تمثل إيراداتها. وتقوم المؤسسة بتجنيب فائض الإيرادات على المصروفات لمقابلة تمويل الأراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها. تقوم المؤسسة بتسجيل عائدات احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع في حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع ضمن مطلوبات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية ولا تظهر تلك العائدات ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات.

(٣) فترة القوائم المالية

أعدت القوائم المالية عن الفترة من ٣ رمضان ١٤٣٥ هـ إلى ١٣ رمضان ١٤٣٦ هـ الموافق ١ يولييه ٢٠١٤ م إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٥ م.

(٤) إعادة تصنيف

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتوافق مع عرض السنة الحالية.

(٥) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٤١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ م. في حال وجود اكتتاب إضافي ناتج عن تعديل الرواتب ومزايا الموظفين، يتم تحميل أثره على مبالغ الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد على حساب المطلوبات المتنوعة الأخرى في قسم الأعمال المصرفية السنة التي تمت فيها الزيادة.



ملحق الجداول الإحصائية موجود على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي في شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

استبيان التقرير السنوي على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي في شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx>